unicef
for every child

UNFPA
وكالة الأمم المتحدة
للصحة الجنسية والإنجابية

برامج الحدّ من زواج الأطفال في السّياقات الإنسانية في العراق والأردن ولبنان
العوامل المعرقلة والميسّرة

اليونيسف – مكتب "إنوشنتي" العالمي للبحوث والاستشراف

آب / أغسطس
2025

الشكر والتقدير

أُعِدَّ هذا التقرير تحت الإشراف الفني لكلٍّ من إيرين ك. فليتشر، وزارا علي، ومناهل صديقي، ورامية سوبرامانيان (يونيسف إنوسنتي - المكتب العالمي للبحوث والاستشراف)، وشارك في تأليفه كلٌّ من المذكورين أعلاه، بالإضافة إلى الدكتور شريف الكبسي، وحوراء إسماعيل، ولبنى خليل، وليال كوزي، وماهر رزق. كما قدّم كلٌّ من شادية الشيوي، وستيفاني شانلر، وخافيير أغيلار، وأسمهان فرحات، وإيفيتا معوض، وزينة مرعي، ومها منى، وإندراني ساركار، ولين جيكل، مراجعةً وأفكارًا قيّمة طوال فترة إعداد التقرير. كما نتقدّم بالشكر الجزيل لزملائنا في المكاتب القطريّة الذين شاركوا في ورشة العمل وساهموا بمراجعة التقرير.

لم يكن من الممكن إجراء هذه الدراسة لولا الالتزام والإدارة والرؤى والجهود الفنّية من جانب المقرّات الرئيسية لصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسف؛ والمكاتب الإقليمية لصندوق الأمم المتحدة للسكان في الدول العربية واليونيسف في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؛ والمكاتب القطرية في الأردن والعراق ولبنان وسوريا واليمن؛ وأصحاب المصلحة الرئيسيّين من المنظمات الحكومية وغير الحكومية فضلًا عن أفراد من المجتمعات المحلّيّة، بمن فيهم أولئك الذين تزوّجوا وهم أطفال.

محتويات

الاختصارات 5
الملخّص التنفيذي 6
السّياق العام والعوامل الدافعة 9
اختيار البلدان 10
أسئلة البحث 11
المنهجية 12
مراجعة مكتبية 12
عمليات البحث اليدوية 13
المقابلات ومجموعات التركيز 13
ورشة عمل التحقّق 14

الأخلاقيات 15
التحليل 15
النتائج 16
وصف السياق الإنساني 16
فهم ممارسة زواج الأطفال والعوامل الدافعة له في السياقات الإنسانية 17
الميسّرون والتحديات التي تواجه البرامج القائمة لمعالجة زواج الأطفال 19
الهدف الأساسي مقابل الهدف الثانوي 19
الوضع الإنساني مقابل الوضع التنموي 21
البيانات 21
مدّة البرامج: حاجز أمام البيانات والرصد 23
تحديد الأولويات 23
التمويل والاستثمار 24
المعايير الاجتماعية والجنسانية 24
تنسيق أصحاب المصلحة 25
العوامل الميسّرة 25

التوصيات 26
النتائج على المستوى القطري 28
العراق 28
السياق 28
جمع البيانات 29
النتائج 29
وصف السياق الإنساني 29
فهم ممارسة زواج الأطفال والعوامل الدافعة له في الأوضاع الإنسانية 30
الميسّرون والتحديات التي تواجه البرامج القائمة لمعالجة زواج الأطفال 31
توصيات على المستوى القطري 33
الأردن 36

السياق 36
جمع البيانات 38
النتائج 39
وصف السياق الإنساني 39
الميسّرون والتحديات التي تواجه البرامج القائمة لمعالجة زواج الأطفال 40
توصيات على المستوى القطري 42
لبنان 44
السياق 44
جمع البيانات 45
النتائج 45
وصف السياق الإنساني 45
فهم ممارسة زواج الأطفال والعوامل الدافعة له في السياقات الإنسانية 46
الميسّرون والتحديات التي تواجه البرامج القائمة لمعالجة زواج الأطفال 47
توصيات على المستوى القطري 51
سوريا 53
السياق 53
جمع البيانات 54
النتائج 56
وصف السياق الإنساني 56
فهم ممارسة زواج الأطفال والعوامل الدافعة له في السياقات الإنسانية 57
الميسّرون والتحديات التي تواجه البرامج القائمة لمعالجة زواج الأطفال 58
توصيات على المستوى القطري 59
اليمن 61
السياق 61
جمع البيانات 62
النتائج 62
وصف السياق الإنساني 62
فهم ممارسة زواج الأطفال والعوامل الدافعة له في السياقات الإنسانية 62
الميسّرون والتحديات التي تواجه البرامج القائمة لمعالجة زواج الأطفال 63
توصيات على المستوى القطري 66

الاختصارات

AND	Akkar Network for Development	شبكة عكّار للتنمية
CSO	Civil Society Organization	منظمة المجتمع المدني
DHS	Demographic and Health Survey	المسح الديموغرافي والصحي
GBV	Gender-Based Violence	العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي
INGO	International Non-Governmental Organization	منظمة غير حكومية دولية
LECORVAW	Lebanese Council to Resist Violence Against Women	الهيئة اللّبنانية لمناهضة العنف ضد المرأة
MICS	Multiple Indicator Cluster Survey	المسح العنقودي متعدّد المؤشرات
NAP	National Action Plan	خطة العمل الوطنية
NGO	Non-Governmental Organization	منظمة غير حكومية
RAF	Regional Action Forum to End Child Marriage	منتدى العمل الإقليمي لإنهاء زواج الأطفال
RDFL	Lebanese Women's Democratic Gathering	التجمّع النسائي الديمقراطي اللّبناني
SBC	Social And Behavioral Change	التغيير السلوكي والاجتماعي
SRH	Sexual And Reproductive Health	الصحة الجنسية والإنجابية
SRHR	Sexual And Reproductive Health and Rights	الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية
UNFPA	United Nations Population Fund	صندوق الأمم المتحدة للسكان
UNHCR	United Nations High Commissioner for Refugees	المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللّاجئين
UNICEF	United Nations Children's Fund	صندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)
UNO	United Nations organization	منظمة الأمم المتحدة
UNRWA	United Nations Relief and Works Agency	وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللّاجئين الفلسطينيين (الأونروا)
WRO	Women's Rights Organization	منظمة حقوق المرأة
YWU	Yemen Women Union	اتحاد نساء اليمن

الملخّص التنفيذي

يُعَدّ زواج الأطفال، وهو أي زواج رسمي أو رباط غير رسمي بين طفل دون سن الثامنة عشرة وشخص بالغ أو طفل آخر[i]، انتهاكًا لحقوق الإنسان والطفل. أكثر من 120 مليون امرأة تتراوح أعمارهن بين 20 و24 عامًا اليوم تزوّجن وهنّ أطفال. وعلى الرغم من وجود مجموعة كبيرة من الأبحاث حول دوافع زواج الأطفال ومعدّل حدوثه وعواقبه وكيفيّة منعه في سياقات مختلفة، إلا أن هناك أدلة أقلّ على هذه العوامل نفسها المتعلّقة بزواج الأطفال في الأوضاع الإنسانية، وخاصة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. ويُعتقد أنّ الطبيعة الديناميكية وغير المتوقعة أحيانًا للأوضاع الإنسانية وحالات الطوارئ المتأزّمة تؤدي إلى تفاقم هذه الدوافع. ومع ذلك، لا يوجد، على حدّ علمنا، أي تخطيط للبرامج أو فهم مشترك لأفضل الممارسات أو الممارسات الواعدة، خاصة فيما يتعلّق بالنهج الشاملة، لمنع زواج الأطفال والاستجابة له ومعالجته بشكل فعّال في الأوضاع الإنسانية المعقّدة. ومن المرجّح أن يعيق هذا النقص في المعلومات قدرة الجهات الفاعلة على جميع المستويات على المشاركة بشكل كافٍ في هذا المجال والتصدّي للتحديات. استجابة لهذه الفجوة، أجرى مكتب اليونيسف العالمي للبحوث والاستشراف، بالتعاون مع المكتب الإقليمي للدول العربية التابع لصندوق الأمم المتحدة للسكان والمكتب الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا التابع لليونيسف، دراسة في خمس دول لتحديد البرامج والتدخلات الرئيسية التي تعالج زواج الأطفال في الأوضاع الإنسانية في المنطقة وفهم العوامل الميسّرة والعقبات التي تحول دون تنفيذها الفعّال.

بالتشاور مع المكاتب الإقليمية والقطرية لصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسف، تم اختيار خمس دول في المنطقة (الأردن، العراق، لبنان، سوريا، واليمن) لإدراجها في الدراسة بناءً على تنوّع تحدياتها الإنسانية. وعُرّفت الأوضاع الإنسانية لأغراض هذه الدراسة بأنها تلك التي يُشكّل فيها حدث (مثل النزاع المسلّح والكوارث الطبيعية والأوبئة والمجاعة) أو سلسلة من الأحداث تهديدًا خطيرًا لصحة وسلامة وأمن ورفاه مجتمع أو مجموعة كبيرة أخرى من الناس.[ii] ونظرًا لتنوّع التحديات الإنسانية في هذه الدول والمناطق دون الوطنية، فقد تم التعمّق في استكشاف تعريف الوضع الإنساني بناءً على تصوّرات المخبرين الرئيسيّين في كل دولة.

تضمّنت هذه الدراسة نشاطَين رئيسيّين. أولًا، أُجريت مراجعة مكتبية للتخطيط للبرامج ذات الصلة بمعالجة زواج الأطفال في البيئات الإنسانية في البلدان المختارة، ولتحديد الجهات المعنية بتنفيذ هذه البرامج. ثانيًا، أجرى باحثون من البلدان المختارة مقابلات ومناقشات مجموعات التركيز مع منفذي البرامج، والحكومة، وكبار موظفي المنظمات متعدّدة الأطراف والدولية، بالإضافة إلى المنظمات المحلية والشعبية، حيثما أمكن، للتأكد من وضع البرامج القائمة، ولمواصلة استكشاف التحديات التي تواجه برامج الوقاية من زواج الأطفال والاستجابة له في البيئات الإنسانية، والجهات الميسّرة لها. يُفصّل هذا التقرير نتائج الدراسة، حسب البلد وعلى المستوى الإقليمي.

فيما يلي ملخّص موجز للرؤى الرئيسية من الدراسة:

1. البيانات المتعلّقة بانتشار زواج الأطفال ومعدّلات حدوثه محدودة بسبب صعوبة جمع البيانات باستخدام عيّنات تمثيلية في المواقف الطويلة الأمد والانتقالية، وصعوبة تحديد الفئات السكانية ذات الصلة في البيئات الانتقالية والجغرافية.

2. من خلال المراجعة المكتبية، لا يوجد سوى القليل من الوثائق الرسمية حول المحتوى البرامجي المتعلّق بزواج الأطفال ولا توجد تقييمات موثقة أو تقييمات لأثر منع زواج الأطفال والاستجابة له في الأوضاع الإنسانية في المنطقة.

   من الجدير بالذكر أن هناك برامج تهدف إلى الحد من زواج الأطفال في هذه البيئات، ولكن قليل ما هو معروف وموثق رسميًا أو منهجيًا.

3. يقدّم المشاركون تعريفًا واضحًا للأوضاع الإنسانية مقابل الأوضاع التنموية والأولويات ذات الصلة، إلا أن التمييز يصبح غامضًا عند الحديث عن التنفيذ. ويؤدي عدم وضوح التعريفات إلى منع توافر الأدلة وجمع البيانات، وكذلك فهم فجوات التنفيذ التي تعالج التحديات الفريدة لكل وضع.

4. يتّخذ تنفيذ البرامج القائمة، التي تتضمّن مكونات تُركّز على زواج الأطفال، أشكالًا متعدّدة في مختلف السياقات الوطنية، وغالبًا ما يُدمج في برامج أخرى أو يُشكّل جزءًا من برامج متعدّدة القطاعات، ولكنه هدف ثانوي لتلك البرامج. على سبيل المثال:

   أ. كثيراً ما يتم دمج برامج منع زواج الأطفال والتوعية به في برامج أخرى، مثل برامج العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي، والصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، والصحة والدعم النفسي والاجتماعي، والتعليم، ونماء المراهقين ومشاركتهم، وغيرها.

   ب. إنّ رصد وتقييم حالات زواج الأطفال ونتائجها في الأوضاع الإنسانية ضعيف لأنّه في كثير من الأحيان لا يتم تتبّعه كجزء من البرامج التي يكون منع زواج الأطفال هدفها الثانوي.

5. تشير عوامل مختلفة إلى احتمال عدم وجود أولوية مشتركة تُمنح لمعالجة زواج الأطفال كقضية ملحّة بالنسبة للحكومات والجهات المموّلة والمنظمات المنفذة والمشاركين في البرامج في الأوضاع الإنسانية:

   أ. يركّز المنفذون على أنشطة محدّدة لإنقاذ الأرواح، وفقًا لما يرد في تفويضاتهم، بالإضافة إلى الأنشطة التي تستجيب لاحتياجات الحماية الفورية (على سبيل المثال، الغذاء، والمياه، والمأوى، والاتجار بالبشر، والعنف).

   ب. غالبًا ما تكون قدرة المشاركين في البرنامج محدودة. وتشمل الأسباب ما يلي:

i. يركّز المشاركون في البرنامج في أغلب الأحيان على تلبية الاحتياجات الأساسية (على سبيل المثال، العثور على عمل، والمأوى، والغذاء).

ii. إنّ انتشار المعايير الجنسانية غير المتساوية يعيق مشاركة النساء والفتيات في البرامج التي تتضمّن أنشطة شخصية حيث قد يكون الإشراف خارج سيطرة الوالدين، مثل نوادي الفتيات، وبشكل خاص البرامج التي تعلّم التمكين. ويبدو أنّ هذا القلق يتجلّى بشكل خاص في الأوضاع الإنسانية، حيث تسود المخاوف الأمنية ويقيم الناس خارج مجتمعاتهم والأماكن التي يعرفونها.

ت. في وقت جمع البيانات، كانت جميع الحكومات الوطنية في عيّنتنا (باستثناء السلطات الحاكمة في المناطق المتنازع عليها) قد التزمت بإنهاء زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري بحلول عام 2030.[iii] ومع ذلك، فإنّ تنفيذ هذه الالتزامات يختلف إلى حدّ كبير عبر سياقات البلدان، كما أنّ الأوضاع السياسية والقانونية المتغيّرة تعرّض بعض هذه الالتزامات للخطر:

i. تُعتبر الالتزامات على المستوى القطري بإنهاء زواج الأطفال إيجابية ولديها القدرة على تسهيل اتخاذ المزيد من الإجراءات لإعطاء الأولوية للبرامج ذات الصّلة.

ii. قد تتردّد الحكومات في المشاركة في البرامج الرامية إلى إنهاء زواج الأطفال أو سنّ سياسات وقوانين مناهضة لزواج الأطفال، حيث يُنظر إلى هذا التدخّل على أنّه حسّاس أو متعارض مع التقاليد المجتمعية أو الدينية. في الأوضاع الإنسانية، قد تكون المقاومة أشدّ، لا سيّما مع الاعتقاد بأنّ النازحين يحملون معهم عاداتهم وتقاليدهم الخاصة.

ث. يُنظر إلى نقص التمويل والاستثمار باعتباره عائقًا أمام تنفيذ برامج مواجهة زواج الأطفال:

i. في كثير من الأحيان لا تتوافق أولويات الجهات المانحة مع أهداف برامج مواجهة زواج الأطفال بسبب الاحتياجات الكبيرة في الأوضاع الإنسانية.

ii. غالبًا ما تركّز الحكومات والمنظمات غير الحكومية المحلّية على أولويات أخرى بسبب الحساسية السياسية والاجتماعية للموضوع والأولويات المتنافسة.

السّياق العام والعوامل الدافعة

تنشأ الأزمات الإنسانية نتيجة لمجموعة متنوّعة من الأحداث الطبيعية والبشرية - بما في ذلك تغير المناخ، النزاعات وعدم الاستقرار السياسي والانهيار الاقتصادي والكوارث الطبيعية - ممّا أدى إلى نزوح ملايين الأشخاص حول العالم. واليوم، هناك أكثر من 120 مليون شخص نازحين قسرًا (داخليًا وكلاجئين)[iv]، وحتى قبل حرب غزة عام 2023، كان من المعروف أنّ أكثر من 15 مليون لاجئ ونازح داخلي يقيمون في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.[v] ومع تزايد النزاعات والكوارث كجزء من المشهد التنموي وارتفاع عدد السكان المتضرّرين، برزت دعوة لزيادة الوعي حول الأزمة المتعدّدة - "وهي حيث تتفاعل الأزمات المتباينة ويتجاوز تأثيرها الإجمالي بكثير مجموع تأثيرات كلّ أزمة على حدة"[vi] - وكيف يؤثر ذلك على قدرة الجهات الفاعلة في مجال التنمية والعمل الإنساني على تنفيذ البرامج المناسبة. تتّضح هذه الحاجة بشكل خاصّ لدى الممارسين والمنظمات التي تسعى إلى إنهاء زواج الأطفال.

تهدف هذه الدراسة إلى فتح آفاق جديدة في فهم أفضل السبل لمنع زواج الأطفال والاستجابة له في الأوضاع الإنسانية في الشرق الأوسط، مع التركيز على خمس دول تتفاوت في درجة التحديات الإنسانية التي تواجهها: العراق، والأردن، ولبنان، وسوريا، واليمن. تشمل هذه التحديات عدم الاستقرار السياسي، والأعداد الكبيرة من اللّاجئين والنازحين داخليًا - سواء في المخيمات أو في المجتمعات المضيفة - والصراعات المستمرّة، والأزمات الإنسانية طويلة الأمد. تُبرز الدول المختارة مجموعة متنوعة من هذه التحديات، ورغم أن هذه الدراسة لم تُجرَ لمقارنة عمق أو نوع الوضع الإنساني في كل دولة، إلا أنّ نتائجها تُقدم منظورًا إقليميًا وتوصيات ذات صلة، تختلف كيفيّة تطبيقها باختلاف السياق.

تُعرّف اليونيسف زواج الأطفال بأنّه رباط رسمي أو غير رسمي يكون فيه أحد الطرفين على الأقل دون سن الثامنة عشرة ولم يُعطِ موافقته الحرة والكاملة على هذا الاتحاد. يؤثر زواج الأطفال على أكثر من 650 مليون امرأة وفتاة في جميع أنحاء العالم، وأكثر من 40 مليون امرأة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تزوّجن في سنّ الطفولة.[vii] وفي كثير من الحالات، تقتصر مصادر البيانات في المقام الأول على السكان المهيمنين أو المضيفين، وبالتالي فإنّ انتشار زواج الأطفال بين اللّاجئين أو النازحين أو الفئات المهمّشة أو المتضرّرة من النزاعات غير معروف. حتى في حال وجود أنظمة قوية لإدارة الحالات أو أنظمة بيانات لتتبّع زواج الأطفال، فإنّها غالبًا ما تكون غير مدعومة بما يكفي لتقدير المعدلات في سياقات الطوارئ أو الأوضاع الإنسانية، أو لرصد التغيرات عن كثب في البيئات الصعبة.

هناك بعض الأدلة حول دوافع زواج الأطفال وارتباطاته في الأوضاع الإنسانية والأزمات، ولكن هناك القليل جدًا منها حول البرامج وتنفيذها. على سبيل المثال، يستعرض العرب وساجباكين[viii] الأدبيات المتعلّقة بزواج الأطفال بين اللّاجئات السوريات في الأردن ولبنان، ويستعرض النقيب وزملاؤه[ix] معدّل انتشار زواج الأطفال وارتباطاته وعواقبه لدى ذات الفئة السكانيّة في جنوب لبنان. في بحثنا، لم نجد أي تقييمات أو تقديرات علنيّة لأثر البرامج التي تستهدف زواج الأطفال في الأوضاع الإنسانية داخل البلدان الخمسة، وبالتالي هناك نقص في المعرفة حول نوع البرامج القائمة وفعاليتها في الحد من زواج الأطفال.

تسعى هذه الدراسة إلى البدء في سد هذه الفجوة في المعرفة المتعلّقة بالبرامج الفعالة، وذلك بإجراء مراجعة مكتبية لتحديد الجهات المعنية والبرامج التي تُعنى مباشرةً بإنهاء زواج الأطفال أو منعه أو الاستجابة له. ويتبع هذا التقرير الخطوات التالية: أولاً، نعرض مناقشة لاختيار البلدان وأسئلة البحث التي وجهت عملية تكرارية لنحدد العوامل الميسّرة والمعوقات التي تحول دون تنفيذ البرامج التي تركز على زواج الأطفال. ثم نستعرض المنهجية والعينة وإطار التحليل، مع تقديم لمحة عامة عن النتائج على المستوى الإقليمي، بما في ذلك التوصيات الإقليمية وتوجيهات البحوث المستقبلية. وأخيرًا، تعرض هذه الورقة النتائج والتوصيات الخاصة بكل بلد في خمسة أقسام منفصلة.

اختيار البلدان

لمعالجة أسئلة البحث من منظور إقليمي، تم اختيار خمس دول بالتشاور مع المكتب الإقليمي لليونيسف في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والمكتب الإقليمي لصندوق الأمم المتحدة للسكان للدول العربية. كما أُجريت مشاورات مكثفة مع مكاتب الصندوق واليونيسف في المنطقة لتحديد مدى استعداد الجهات المعنية للمشاركة، لا سيما في ظل حالات الطوارئ والأوضاع الإنسانية المستمرة والممتدة. دول الدراسة هي العراق والأردن ولبنان وسوريا واليمن، وهي موضحة في الشكل 1.

تتمتع البلدان الخمسة بسياقات إنسانية وسياسية متنوعة وديناميكية، ويؤثر كل منها على تصميم وتنفيذ البرامج المتعلقة بزواج الأطفال بطرق فريدة وعالمية. لقد شهدت اليمن وسوريا أزمات طويلة الأمد على مستوى البلاد، مما تسبّب في نزوح داخلي وعبر الحدود منذ عامي 2014 و 2010 على الأقل، على التوالي، وغالبًا ما يُشار إليهما بالأزمات الممتدّة.[x] انتقل العراق من أزمة على مستوى البلاد إلى مجموعة من الأزمات ذات التركيز الجغرافي الأكبر مع وجود مجموعات من اللّاجئين والنازحين داخليًا في مناطق جغرافية محددة، وقد حاول بعضهم العودة إلى سوريا وقت الانتهاء من إعداد التقرير في نهاية عام 2024. وقد أدّت الأحداث الأخيرة في لبنان إلى تحويل الأوضاع الإنسانية الجغرافية والوضعية المحددة سابقًا إلى وضع أوسع يؤثر على معظم أنحاء البلاد، مع نزوح إضافي في جنوب لبنان نتيجة للاشتباكات بين حزب الله وإسرائيل في النصف الثاني من عام 2024. ويقتصر الوضع الإنساني في الأردن إلى حد كبير على مخيمات اللّاجئين واللّاجئين الذين يعيشون بين المجتمعات المضيفة. وكما هو الحال في العراق، بدأ بعض هؤلاء اللّاجئين محاولة العودة الطوعية إلى سوريا بعد سقوط نظام الأسد في كانون الأول/ديسمبر 2024.

منذ جمع البيانات لهذه الورقة البحثية، برزت ديناميكية المنطقة بوضوح. فقد شهدنا تغييرًا جذريًا في الحكومة السورية، مما أدى إلى عودة طوعية لأعداد كبيرة من اللّاجئين المقيمين في العراق ولبنان والأردن؛ ونزوحًا داخليًا جديدًا كبيرًا في لبنان؛ وتغييرًا في قانون الأحوال الشخصية العراقي. ونؤكد أنّ التغييرات الأخيرة في السياقَين الإنساني والسياسي لكل من الدول التي شملتها الدراسة لا تقوّض النتائج. وقد ناقشنا هذه النقاط في هذه الوثيقة، مع التأكيد على أهميتها في فهم التحديات المتنوعة والديناميكية التي تواجه التصدّي للممارسات المتجذرة مثل زواج الأطفال في ظلّ التغييرات.

الشكل 1: دول الدراسة

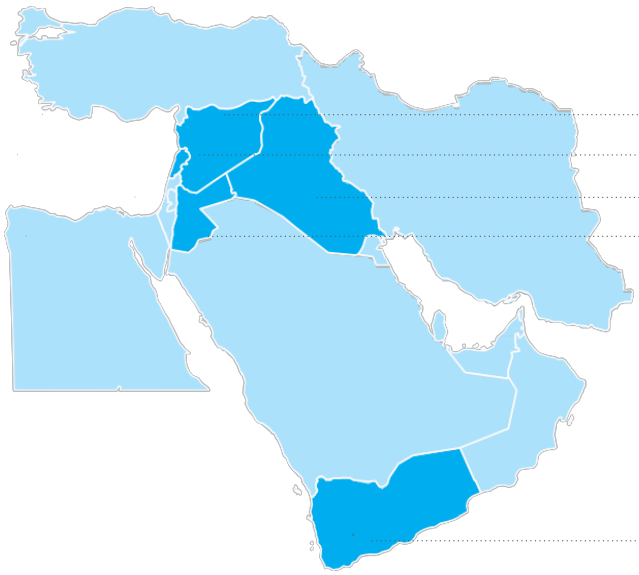

إن التسميات المستخدمة وطريقة عرض المواد على الخريطة لا تنطوي على أي إبداء لرأي من جانب اليونيسف أو صندوق الأمم المتحدة للسكان بشأن الوضع القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو سلطاتها، أو بشأن ترسيم حدودها.

أسئلة البحث

لفهم الاستجابات البرامجية لزواج الأطفال في الأوضاع الإنسانية في البلدان الخمسة، تهدف هذه الدراسة إلى الإجابة على سؤال البحث التالي:

كيف تُدمِج مبادرات البرامج والسياسات مسألة زواج الأطفال ضمن تدخّلاتها وتعالجها وتستجيب لها في الأوضاع الإنسانية في العراق والأردن ولبنان وسوريا واليمن؟	(سؤال بحث 1)

بالإضافة إلى ذلك، حدّدنا سؤالي البحث الفرعيّين التاليَين:

ما هي البرامج التي تم تنفيذها، ومن قِبل مَن، وفي أي سياقات، وبأي شكل من المساعدات، خلال السنوات العشر الماضية للحدّ من زواج الأطفال في الأوضاع الإنسانية في العراق والأردن ولبنان وسوريا واليمن؟	(سؤال بحث فرعي 1)
كيف يؤثر السياق الاجتماعي والاقتصادي/السياسي الاجتماعي والتنظيمي على تصميم البرامج وتقديمها وتمويلها وتنفيذها بهدف إنهاء زواج الأطفال في الأوضاع الإنسانية في العراق والأردن ولبنان وسوريا واليمن؟	(سؤال بحث فرعي 2)

في نطاق هذه الدراسة، يُعرَّف زواج الأطفال بأنه أي زواج رسمي أو اتحاد غير رسمي بين طفل دون سن 18 عامًا وشخص بالغ أو طفل آخر.[xi] ويتم مناقشة الانحرافات عن هذا التعريف، كما حدّدها النظام القانوني للبلد أو المستجيبون الأفراد، في الأقسام الخاصة بكلّ بلد حسب الاقتضاء والأهمية.

المنهجية

اعتمدت هذه الدراسة نهجًا تكراريًا في البحث والتصميم النوعي، واستندت إلى مزيج من مصادر البيانات الأولية والثانوية. وقد أثّرت كل مرحلة من مراحل البحث على المرحلة التالية، بدءًا بمراجعة مكتبية واضحة، تليها عمليات بحث يدوية مُستهدفة لتحديد البرامج والأنشطة والجهات الفاعلة ذات الصلة بزواج الأطفال في المنطقة وكل بلد. أسهمت المراجعة المكتبية والتخطيط البرامجي في تحديد الجهات المعنية الرئيسية لجمع البيانات الأولية باستخدام أداة شبه منظمة. خضعت جميع البيانات الأولية والثانوية لتحليل مواضيعي، وشكّلت مرجعًا لورشة عمل للتحقق مع الجهات الفاعلة القطرية من اليونيسف وصندوق الأمم المتحدة للسكان والمنظمات الشريكة، بهدف تحسين النتائج وصياغة التوصيات.

مراجعة مكتبية

لفهم نطاق وحجم البرامج التي نُفِّذت ومن نفَّذها (السؤال الأول من التقرير)، أجرينا مراجعةً مكتبيةً للبرامج المنشورة خلال السنوات العشر الماضية (2014-2024)، بما في ذلك وثائق التصميم والنتائج والتقييمات والتقديرات أو أي إشارات إلى برامج أو مؤشرات ذات صلة بزواج الأطفال والمصطلحات المرتبطة به. وقد تمّ إدراج موضوع الحدّ من زواج الأطفال في إطارٍ واسع بحيث يمكن أن يكون برنامجًا أو نشاطًا يُركّز على الوقاية أو الاستجابة.

صُمّمَت هذه المراجعة المكتبية لتحديد البرامج والجهات المعنيّة العاملة في مجال الوقاية من زواج الأطفال والاستجابة له في الأوضاع الإنسانية في البلدان الخمسة المستهدفة. شملت عمليات البحث الأولية
برامج تركّز أساسًا على معالجة زواج الأطفال. ومع ذلك، نظرًا لقلّة البرامج التي تتمحور أساسًا حول زواج الأطفال في كل بلد، سواءً للوقاية منه أو للتصدي له، تمّ توسيع معايير الاختيار لتشمل برامج تُركز بشكل ثانوي على زواج الأطفال. بالنسبة لهذه الدراسة، تم تحديد التركيز الثانوي على زواج الأطفال من خلال وثائق البرامج التي تذكر صراحةً فئة مستهدفة من الأطفال المتزوجين أو الفتيات الحوامل أو الفتيات المعرّضات لخطر الزواج.

تمّت الاستعانة بالمراجعة المكتبية للبرامج لتحديد الجهات الفاعلة - الوزارات الحكومية المعنية، والمنظمات الدولية غير الحكومية، والمنظمات المدنية المحلّية، والمنظمات غير الحكومية التي تعمل على معالجة زواج الأطفال. ثم أجريت مقابلات شبه منظمة مع الجهات الفاعلة، أيّ المخبرين الرئيسيين ومناقشات مجموعات التركيز، لفهم تجاربها مع البرامج التي تعالج زواج الأطفال ولاكتساب المزيد من الاستشراف في وجود أو عدم وجود برامج للحدّ من زواج الأطفال (سؤال بحث فرعي 2).

أُجريت استراتيجية البحث باستخدام الكلمات الرئيسية المدرجة في الجدول 1 على مستوى المنطقة ككل، وعلى مستوى كل بلد على حدة. وشمل البحث الأدبيات المُحكّمة والأدبيات الرماديّة باللّغات الإنجليزية والعربية والكردية، وهي اللّغات السائدة في الدول المستهدفة وفي الأدبيات.

الجدول 1: مصطلحات البحث في المراجعة المكتبية

مفهوم	مصطلح البحث المستخدم
زواج الأطفال	"عروس طفلة" "عروس فتاة" "زواج الأطفال" "الزواج القسري" "زواج الفتيات" "الزواج المبكر" "عروس فتاة" "الزواج القسري المبكر" "زواج القاصرات" "زواج المراهقين" "الحمل المبكر" "خطر زواج الأطفال"
البرامج لمنع/الاستجابة لزواج الأطفال	'التدخل' 'البرنامج*' 'المشروع' 'الوقاية*' 'النشاط' 'الاستجابة' 'التخفيف' 'التقييم' 'التحويل النقدي' 'النقد المشروط' 'إنهاء زواج الأطفال' 'منع زواج الأطفال'
الوضع الإنساني	'لاجئ' 'نازح*' 'نازح داخليًا' 'مخيم لاجئين' تجمع سكاني غير رسمي' 'لاجئون حضريون' 'هجرة قسرية' 'إنساني' 'استجابة إنسانية' 'سياق إنساني' "أزمة إنسانية*' 'حالة طوارئ إنسانية' أوضاع إنسانية' 'تدخل إنساني' 'إجراء طارئ' 'استجابة طارئة' 'حالة طوارئ إنسانية' 'استجابة إنسانية' 'إعادة التوطين' 'حرب' 'صراع مسلّح' 'مساعدة إنسانية'
ملاحظة: لكلٍّ من الدول الخمس، تضمّنت المراجعة المكتبية مصطلحات بحث مُحددة السياق. على سبيل المثال، تضمنت المراجعة المكتبية للأردن مصطلح البحث "مخيم الزعتري للاجئين".	

عمليات البحث اليدوية

بعد إجراء مراجعة مكتبية أولية أسفرت عن عدد صغير من الوثائق التي تتطابق مع معايير البحث، تم توسيع منهجية البحث لتشمل عمليات البحث اليدوي للمنظمات التي تم تحديدها على أنها ذات صلة بمجال زواج الأطفال في كل بلد على أساس نهج تصاعدي باستخدام توصيات مكتب اليونيسف وصندوق الأمم المتحدة للسكان في كل بلد وتوصيات الشبكة المهنية. وقد تم استكمال البيانات المتاحة للعامة من خلال وثائق البرامج التي تمت مشاركتها من قبل نقاط الاتصال في مكاتب اليونيسف وصندوق الأمم المتحدة للسكان والأفراد في المنظمات ذات الصلة.

المقابلات ومجموعات التركيز

تم اختيار المشاركين في المقابلات (ومجموعات التركيز حيثما كان ذلك مناسبًا) بشكل مقصود بناءً على دورهم في معالجة زواج الأطفال في الأوضاع الإنسانية في كل بلد من أجل الحصول على فهم أفضل لتفاصيل البرامج الحالية التي تم تحديدها بالفعل في المراجعة المكتبية، للكشف عن البرامج الجديدة أو غير الموثقة سابقًا، وفهم العوامل الميسّرة والتحديات التي تواجه تنفيذ هذه البرامج في كل بلد. تم تحديد الاختيار النهائي للمستجيبين بالتنسيق الوثيق مع جهات الاتصال في مكاتب اليونيسف وصندوق الأمم المتحدة للسكان في كل بلد. استهدفت كل دولة ما يقارب 9-12 مخبرًا، بالإضافة إلى الجهات المعنية التي تُنفّذ برامج فعّالة لمعالجة زواج الأطفال. وأُجريت مقابلات مع مسؤولين حكوميّين كلّما أمكن، ومع الإدارات العليا والمتوسطة في المنظمات الدولية، وكذلك الإدارات العليا والمتوسطة في المنظمات غير الحكومية الوطنية.

في حالة سوريا واليمن والعراق، كان الوصول إلى المسؤولين الحكوميين محدودًا في إطار المقابلات. وتباينت أسباب ذلك، وهي مُفصّلة أكثر، إلى جانب تداعياتها على التحليل، في الأقسام الخاصة بكل دولة، إلا أن ذلك يعود في المقام الأول إلى حساسية الموضوع أو تردّد المشاركين.

تمّت المقابلات باللّغتين الإنجليزية والعربية بناءً على تفضيلات كل مشارك في الأردن ولبنان وسوريا واليمن. في العراق، مُنح المشاركون خيارًا إضافيًا يتمثّل في إجراء المقابلات باللّغة الكردية. كانت المقابلات شخصيًا عند الإمكان، أو عن بُعد عبر مكالمة خاصة على تطبيق "مايكروسوفت تيمز" إذا فضّل المُستجيب ذلك، أو إذا تعذّر التنقّل.

تم جمع البيانات في كل من البلدان الخمسة التي شملتها الدراسة في شهري نيسان/أبريل وأيار/مايو 2024. وكانت العيّنة النهائية عبارة عن 66 مقابلة شبه منظمة مع المخبرين الرئيسيين ومناقشات مجموعات التركيز، كما هو موضح في الجدول 2؛ ويتم تفصيل العيّنات لكل بلد بشكل أكبر في أقسام البلدان.

الجدول 2: حجم عيّنة الدراسة

	العراق	الأردن	لبنان	سوريا	اليمن	المجموع
المسؤولون الحكوميون	2	5	2	-	3	12
المنظمات غير الحكومية الدولية	4	5	5	7	7	28
المنظمات غير الحكومية الوطنية	3	3	5	9	5	25
المجموع	9	13	12	16	15	66

ملاحظة: يُظهر هذا الجدول عدد المقابلات ومناقشات مجموعات التركيز التي أُجريت خلال الدراسة، وليس عدد المشاركين الأفراد. في بعض المقابلات، شارك أكثر من شخص واحد، كما شملت مجموعات النقاش المركّزة عدّة مشاركين.

ورشة عمل التحقّق

عُقدت ورشة عمل للتحقّق في نهاية شهر أيار/مايو 2024، بمشاركة مجموعة واسعة من الجهات المعنيّة من دول الدراسة ودول أخرى في المنطقة (مصر، والمغرب، والصومال، والسودان). وشملت المنظمات الممثلة: صندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسف على المستويَين الوطني والإقليمي، وممثّلين عن المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية. وعُرضت النتائج الأولية ونوقشت في جلسات عامة ومجموعات صغيرة، ممّا أدّى إلى صقل الرسائل الرئيسية وصياغة التوصيات. وتعكس التوصيات الواردة في هذه الوثيقة هذه العملية التشاورية، كما أنها نتجت من تحليل جمع البيانات النوعية.

الأخلاقيات

تم منح الموافقة الأخلاقية على نطاق واسع لهذه الدراسة من قبل مجلس المراجعة الأخلاقية (Health Media Labs، 848MIDE24).

تلقى جميع القائمين على المقابلات الذين أجروا جمع البيانات تدريبًا على أخلاقيات جمع البيانات والموافقة المستنيرة وإجراءات حماية البيانات قبل البدء في جمع البيانات. وتم الحصول على موافقة شفهية و/أو كتابية من جميع المشاركين قبل بدء المقابلة على إجراء المقابلة وتسجيلها صوتياً. كما تم تقديم نماذج الموافقة الكتابية لجميع المشاركين باللّغة المفضلة لديهم - الإنجليزية أو العربية أو الكردية. وتم إجراء الموافقة الشفهية بلغة المقابلة التي أشار إليها المشارك. تضمّنت نماذج الموافقة المستنيرة والموافقة الشفهية معلومات حول أهداف الدراسة؛ الخصوصية وحماية البيانات؛ المشاركة الطوعية؛ الحق في تخطي أي أسئلة أو إنهاء المقابلة في أي وقت من دون عواقب؛ ومعلومات الاتصال بفريق الدراسة. تم تسجيل المقابلات صوتيًا عند الموافقة على التسجيل. لم يبلّغ فريق الدراسة عن أي مخالفات أو رفض للمشاركة أو إلغاء المقابلات بسبب عدم ارتياح المشارك أو عدم رغبته في الاستمرار في اتّباع إجراءات الموافقة. تمت ملاحظة حالات الرفض أو عدم القدرة على التسجيل الصوتي وقام المقابل بتدوين ملاحظات مفصّلة بدلاً من ذلك. تم إتلاف جميع التسجيلات عند الانتهاء من هذه الورقة.

التحليل

تم كتابة التسجيلات الصوتية باللّغة الإنجليزية وترجمتها ونسخها في وقت واحد في الحالات التي أجريت فيها المقابلة بلغة غير الإنجليزية. استُخدمت النصوص الإنجليزية لإجراء التحليل. وفي غياب التسجيلات الصوتية، اعتمد التحليل على الملاحظات الكتابية المفصّلة التي دوّنها المُحاور.

تعتمد الدراسة على التحليل الموضوعي، مستخدمةً في المقام الأول منهجًا استنتاجيًا، حيث صيغت رموز مُسبقًا بناءً على أدوات المقابلة وأسئلة البحث الأساسية. ثم استُخدم منهج استقرائي لتكملة الرموز، ممّا يسمح بظهور رموز فرعية وتعديلها مع تحليل البيانات، ووضعها في سياق بيانات كل دولة.

النتائج

وصف السياق الإنساني

تمهيدًا لتحديد أفضل الممارسات والتحديات المرتبطة بالبرامج ذات الصلة بزواج الأطفال، سعت الدراسة إلى فهم السياق الذي يعمل فيه المشاركون بشكل أفضل. وطرحت الدراسة، على وجه الخصوص، تساؤلات حول كيفية ارتباط أطر عمل مديري السياسات والبرامج ومنفذيها في حالات الطوارئ والاستجابة الإنسانية وغيرها من السياقات المتأثرة بالنزاعات والمناخ، بنهجهم في الوقاية والاستجابة، لا سيما فيما يتعلّق ببرامج التنمية. وفيما يلي ملخّص لهذه الانطباعات حول السياقات الفردية، المستمدة من الأوصاف التي قدّمها المشاركون. وفي كل حالة، اتفق المشاركون في الغالب على تعريف مشترك أو على مجموعة من خصائص الأوضاع الإنسانية الخاصة بكل بلد.

نحن لا نحاول هنا تقديم تقييم مقارن دقيق بين البرامج المتعلّقة بزواج الأطفال في أنواع مختلفة من الأوضاع الإنسانية، ولكننا نعتمد على إجابات المستجيبين والتعريفات، وكذلك الأدبيات الموجودة والتعريفات القياسية، لتنظيم النتائج وتدوين بعض أوجه التشابه التي قد تكون مفيدة للبرامج المستقبلية.

بشكل عام، تُعَدّ سياقات النزاع وما بعد النزاع، التي يترتّب عليها أعدادًا كبيرة من اللّاجئين والنازحين، بمثابة الأوضاع الإنسانية الأساسية في هذه المنطقة. ورغم أن بعض حالات النزوح قد تكون ناجمة عن تغيّر المناخ، إلا أنّ السكان المتأثرين بالنزاع كانوا على رأس اهتمامات المشاركين في جميع أنحاء المنطقة.

وفي الأردن، أشار المشاركون إلى أنّ الوضع الإنساني يشير إما إلى مواقع جغرافية محددة بوضوح - مثل مخيمات اللّاجئين/النازحين داخلياً - أو إلى مجموعات سكانية - مثل اللّاجئين أو النازحين داخلياً - داخل البلدان.

في العراق، اتفق المشاركون على وصف واضح للسياق باعتباره انتقالًا من أزمة سابقة على مستوى البلاد إلى سياق أكثر محدودية وحصرًا. وبالمثل، يمرّ الوضع الإنساني في لبنان بمرحلة انتقالية، وإن كان في الاتجاه المعاكس، متجاوزًا بذلك الأوضاع المحلّية. في السابق، كان الوضع الإنساني يشير إلى تجمعات لاجئين محددة أو مواقع جغرافية يتواجد فيها اللاجئون. إلا أن الوضع الإنساني في لبنان أصبح يشير إلى نسبة متزايدة من السكان منذ الأزمات الأخيرة، مثل الأزمة الاقتصادية والمالية عام 2019، وانفجار مرفأ بيروت عام 2020، والاشتباكات في أواخر عام 2024.

في المقابل، وصف المستجيبون اليمن وسوريا بأنهما تشهدان أزمات ممتدّة وواسعة النطاق أثرت على البلد بأكمله، من حيث النطاق الجغرافي والسكاني. في هذه الحالات، اعتبر المستجيبون البلد بأكمله يمر بأوضاع إنسانية، حيث تعاني شرائح واسعة من السكان من صعوبات جرّاء النزاع. في سوريا واليمن، أفاد ممثلو المنظمات غير الحكومية المحلية أنّ برامجهم تستهدف جميع المناطق والفئات، والتي تُشكل جميعها أوضاع إنسانية وأشاروا إلى أنّ حتى أولئك الذين لم يتأثروا بشكل مباشر بالنزوح والنزاع تأثروا بتدهور الوضع الاقتصادي والسياسي.

فهم ممارسة زواج الأطفال والعوامل الدافعة له في السياقات الإنسانية

تُعد العديد من العوامل الدافعة والسياقية المرتبطة بزواج الأطفال شائعة في كل من الأوضاع الإنسانية والتنموية. وتتزايد أهمية هذه الدوافع والعوامل السياقية نظرًا لتفاقم حدتها في ظل الأوضاع الإنسانية، مما يزيد من تعرّض الفتيات لخطر زواج الأطفال في هذه البيئات. وكان العامل السياقي الأكثر ذكرًا هو **القيود الاقتصادية**، حيث تواجه الأسر الفقر وانخفاض الدخل أو محدوديته بسبب الأوضاع الإنسانية، سواءً أكانت نزاعًا مسلّحًا أم أزمات اقتصادية. وأفاد المشاركون في الاستطلاع أنه في هذه الحالات، تلجأ الأسر إلى زواج الأطفال في محاولة لخفض النفقات. أما العوامل السياقية الأخرى المتكرّرة المرتبطة بزواج الأطفال والتي ذكرها المشاركون، فكانت الحماية والأعراف الاجتماعية.

في جميع البلدان، يتناول نقاش زواج الأطفال بالدرجة الأولى تجارب الفتيات، لا الفتيان. وتحدّث معظم المشاركين عن ممارسة زواج الأطفال وعواقبها، وحتى الفئات المستهدفة من البرنامج - التي سيتم مناقشتها في القسم التالي - مستخدمين كلمتي "طفلة" و"فتاة" بالتبادل. ولم يتحدّث سوى المشاركين في المناطق الوسطى والشمالية من سوريا عن عوامل تتعلق صراحةً بالفتيان، مشدّدين على أنّ عمالة الأطفال تُمثل مدخلاً لزواج الأطفال، وخاصةً للفتيان. أدى ضعف إنفاذ قوانين عمل الأطفال، نتيجة ضعف المؤسّسات في الأوضاع الإنسانية، إلى انخراط الفتيان في كثير من الأحيان في عمل الأطفال استجابةً للقيود الاقتصادية. وفي المقابل، كان المجتمع ينظر إلى الصبي الذي يكسب المال على أنه مستعد لتكوين أسرة، واعتُبر زواج الأطفال حمايةً من العلاقات قبل الزواج. وخارج هذا السياق، كانت الدوافع المرتبطة بزواج الصبيان والفتيات نادرة.

أفاد المستجيبون أنّ الفئات والمجتمعات المستهدفة في بلدانهم اعتبرت زواج الأطفال حماية، ووصفه العديد من المستجيبين صراحة بأنه حماية من الاستغلال الجنسي والإيذاء والعنف، على الرغم من أن بعض المستجيبين لم يقدموا تعريفًا واضحًا أو لم يتوسّعوا في شرح المخاطر المتصورة. كان هناك أيضًا تصور لدى المستجيبين بأن زواج الأطفال في المجتمعات المتضررة يُعتبر حماية من المشاركة في علاقات ما قبل الزواج التي لا يتم التغاضي عنها ثقافيًا أو دينيًا، وبالتالي حماية سمعة الأسرة والفتاة ومكانتهما الاجتماعية. وقد لوحظ أن مخاوف الحماية تتفاقم بسبب الوضع الإنساني نتيجة للتفاعل المباشر والمتزايد بين الفتيان والفتيات، سواء داخل الأسر الممتدة أو مع الغرباء، بسبب النزوح. وكان هذا الأمر مثيرًا للقلق بشكل خاص في البيئات المحصورة والمختلطة لمخيمات اللّاجئين والنازحين داخليًا، ولكنّه مهم أيضًا للنازحين المقيمين في بيئات حضرية أو غيرها من المجتمعات المضيفة.

وصف معظم المشاركين زواج الأطفال بأنه قاعدة وتقليد اجتماعي وديني، بغض النظر عن البيئة، ممّا يجعل من الصعب بشكل خاص التعامل معها في السياقات الإنسانية:

> "إنّ تغيير الأنماط والعادات الاجتماعية يعد من أكبر الصعوبات التي تواجه أي برنامج، لأنّ هذا يتطلب التزامًا طويل الأمد."- الأمم المتحدة/منظمة غير حكومية دولية، الأردن

هناك تباين كبير في تطبيق هذه المعايير باختلاف البيئات. وقد سلّط المشاركون الضوء على اختلاف المعايير الاجتماعية المتعلقة بزواج الأطفال بين المجتمعات الحضرية والريفية، والمحافظات، والمجتمعات الفرعية الثقافية أو الدينية. ويُنظر إلى الأعراف الاجتماعية على أنها مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بالأعراف والمعتقدات الدينية، وغالبًا ما يتمّ التحدّث عنها بالتبادل. ورغم وجود بعض النقاش حول تشجيع بعض الطوائف الدينية، أو على الأقل عدم إدانتها، لزواج الأطفال، إلا أن الرأي السائد كان أن "جميع الأديان هنا في الواقع تشهد على الزواج المبكر" (الأمم المتحدة/منظمة غير حكومية دولية، سوريا).

اعتبر المستجيبون في الأردن والعراق ولبنان زواج الأطفال تقليديًا يُمارس بين النازحين قبل الأزمات التي أدت إلى النزوح. وتحديدًا في العراق، أشار أحد المستجيبين في إقليم كردستان العراق إلى أنّ المجتمعات في المخيمات ليست من السكان الأصليّين للمنطقة، وأن زواج الأطفال في المخيمات يعكس عاداتٍ جلبتها المجتمعات معها، وليس ممارسةً مدفوعةً بالممارسات المحلية. وفي الأردن ولبنان، تحدّث المستجيبون عن التقليد الثقافي لزواج الأطفال بين النازحين السوريين. ورغم إقرار المستجيبين بأن زواج الأطفال كان يُمارس تقليديًا في المجتمعات المضيفة، إلا أنّ بعضهم رأى أن زواج الأطفال قد ازداد في المجتمعات المضيفة بسبب أعراف النازحين السوريين.

"بعد أن بدأ السوريون في القدوم إلى المنطقة، بدأ الزواج بين رجال المجتمع المضيف والفتيات السوريات الصغيرات اللّواتي يعشن في الخيام يتزايد. كما ساهمت البيئة الاقتصادية في هذه الظاهرة."
– مسؤول حكومي، لبنان

أفاد المشاركون في سوريا أنّ زواج الأطفال يشكل جزءاً من الثقافة والتقاليد المحلية لبعض المجتمعات، لكنّهم أشاروا إلى أن الاعتماد على هذه الممارسة تفاقم بسبب الوضع الإنساني، وتحديداً الآثار الاقتصادية والنزوح بسبب الحرب، وهو الشعور الذي كرّره المشاركون في اليمن.

في حين أن التسرب من الدراسة قد يكون "سببًا ونتيجةً" لزواج الأطفال،[xii] إلا أن هناك تصورًا في دول الدراسة بأن الأعراف المتعلقة بتعليم الفتيات تساهم أيضًا في انتشار زواج الأطفال. وذكر المشاركون أنه إذا شعر الآباء بأن المدرسة ليست مسعى جدير بالاهتمام - وعلى وجه التحديد، إذا لم يشعروا بأن تعليم الفتيات يمثل أولوية، أو اذا كان أداء الفتاة ليس جيد، أو أن المدرسة بعيدة - فإنّ الأسر غالبًا ما تلجأ إلى الزواج كحل. من المرجح أن يؤدي انقطاع الدراسة بسبب النزوح والتغيرات في الوصول إلى المدارس نتيجة للأوضاع الإنسانية إلى تفاقم مخاوف الوالدَين، مما قد يدفعهم إلى تفضيل تزويج بناتهم.

يختلف **الإطار القانوني** المتعلّق بزواج الأطفال بين الدول الخمس. ففي اليمن، أشار المشاركون إلى أنّ عدم وجود قانون مُدوّن يفرض حدًا أدنى لسن الزواج يُصعّب الحد من انتشار زواج الأطفال. وعلى الرغم من وجود حد أدنى قانوني للزواج في العراق والأردن وسوريا (انظروا إلى **المربّع: السن القانوني للزواج**)، أشار المشاركون إلى القوانين الدينية التي حددت أعمارًا دنيا مختلفة للزواج، أو الإعفاءات القانونية، أو ضعف التنفيذ، أو الحلول البديلة المُمارسة بشكل شائع. وذكر المشاركون في جميع البلدان أنه من الشائع أن تُؤجل الأسر تسجيل الزواج حتى يبلغ الأطفال المتزوجون الحد الأدنى القانوني للسن. وقيل إنّ هذا يُثير العديد من المشكلات لاحقًا، لأنه لا يوفر أي حماية قانونية في حالة الطلاق وإنجاب أي أطفال. لم يكن من الممكن أيضًا تسجيل المولودين خلال هذه الفترة من الفراغ القانوني. يطرح نقص الوثائق المدنية في حالات النزوح تحدياً راسخاً أمام توفير الخدمات الكافية في السياقات الإنسانية.[xiii] وفي حالة زواج الأطفال،

يمكن أن يمثّل ذلك أيضاً فرصة للالتفاف على القوانين القائمة ولا سيما عندما لا يُشترط وجود وثائق قانونية تُثبت سن الفتاة للاعتراف القانوني بالزواج.

مربع: السن القانوني للزواج

العراق: السن القانوني للزواج هو 18 عامًا للأولاد والبنات، مع وجود استثناءات تسمح بالزواج ابتداءً من سن 15 في حالات قاهرة وبموافقة الوالدين والمحكمة. وقد سمح تعديل قانون الأحوال الشخصية في عام 2025 للأزواج باختيار تطبيق القوانين العلمانية أو الدينية على زواجهم، كما اعترف بالزيجات غير المسجلة، لكنه اشترط أن تكون القوانين الدينية متوافقة مع قانون الأحوال الشخصية لعام 1959 فيما يتعلق بسن الزواج.

الأردن: السن القانوني الأدنى للزواج هو 18 عامًا للذكور والإناث. هناك بعض الاستثناءات، حيث يُسمح للأفراد الذين لا تتجاوز أعمارهم 15 عامًا بالزواج بموافقة قضائية، وإن كان هذا أقل شيوعًا.

لبنان: لا يوجد في لبنان قانون مدني موحّد للزواج، إذ تخضع قوانين الأحوال الشخصية لمختلف الطوائف الدينية. عمومًا، يختلف الحد الأدنى لسن الزواج باختلاف الطوائف الدينية، ولكن في كثير من الحالات، قد يكون 15 أو 16 عامًا بموافقة الوالدين أو القضاء.

سوريا: السن القانوني الأدنى للزواج هو 18 عامًا للذكور والإناث. ومع ذلك، يُسمح للأفراد الأصغر سنًا بالزواج بموافقة قضائية أو في ظروف استثنائية.

اليمن: لا يوجد في اليمن إطار قانوني يحدّد السن الأدنى للزواج القانوني.

الميسّرون والتحديات التي تواجه البرامج القائمة لمعالجة زواج الأطفال

في هذا القسم، نستعرض البرامج الرامية إلى معالجة زواج الأطفال في الأوضاع الإنسانية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ونوضح بالتفصيل التحديات التي تواجه تنفيذ هذه البرامج.

الهدف الأساسي مقابل الهدف الثانوي

وجدت المراجعة المكتبية عددًا قليلًا من البرامج الموثقة جيدًا التي توضح بالتفصيل تنفيذ برامج تهدف بشكل أساسي إلى معالجة زواج الأطفال في الأوضاع الإنسانية، سواءً كان ذلك من خلال الوقاية أو الاستجابة. ومن الأمثلة على البرامج التي تهدف **أساسًا** إلى معالجة زواج الأطفال برنامج زواج الأطفال في اليمن، الذي ينفذّه اتحاد نساء اليمن ويموّله صندوق الأمم المتحدة للسكان، للفترة من 2017 إلى 2023. للاتحاد 22 فرعًا و 132 فرعًا فرعيًا على مستوى البلاد. يقدّم صندوق الأمم المتحدة للسكان، من خلال اتحاد نساء اليمن، خدمات متعدّدة القطاعات عالية الجودة لضحايا زواج الأطفال والفتيات المعرّضات للخطر، باستخدام نهج يركز على الناجيات وفقًا لعملية إدارة الحالة، ومن خلال أخصائية حالات مدرّبة تدريبًا جيدًا. تشمل خدمات العنف القائم على النوع الاجتماعي متعدّدة القطاعات الدّعم القانوني والطبي والنفسي والاجتماعي والمأوى والتمويل النقدي والتمكين الاقتصادي فضلًا عن

بناء قدرات مستمر لكوادر إدارة حالات العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي ومقدّمي الخدمات والرصد المستمر والترويج الدائم للمبادئ التوجيهية ونهج التركيز على الناجيات والتحديث المستمر لخطط الخدمات والإحالات المحسّنة بين مُقدِّمي الخدمات على مستوى المديريات/الأقضية والمحافظات. ومع ذلك، لم تنجح المراجعة المكتبية في العثور على العديد من هذه البرامج في الدول، محلّ الدراسة، حيث كان هدفها الرئيسي مُعالجة زواج الأطفال في الأوضاع الإنسانية. في سوريا، لم تجد المراجعة المكتبية أي برامج تُركِّز بشكل رئيسي على زواج الأطفال، وهي نتيجةٌ أكَّدتها مُقابلات المخبرين الرئيسيين.

في كثير من الأحيان، ذُكرت تدخلات تناولت زواج الأطفال في التقارير أو المقالات، ولكن بتفاصيل قليلة أخرى، لدرجة أنّنا لم نتمكّن من التحقّق من تركيز هذه البرامج أو تنفيذها. على سبيل المثال، تمّ توثيق بعض الموارد مثل مبادرة "**أمهات يافعات يتحدّين الصعاب (أمل)**" إلا أنه لم تكن هناك أدلّة موثّقة بشأن تفاصيل التنفيذ في الأوضاع الإنسانية أو التأثير المُثبت في الدول التي شملتها الدراسة.

وكما هو مذكور في قسم المنهجية، تمّ توسيع نطاق تعريف البرامج ليشمل تلك التي تعالج زواج الأطفال في الأوضاع الإنسانية كغاية أو **هدف ثانوي**، وذلك عبر استهداف صريح للفتيات المتزوجات أو الحوامل ضمن أنشطتها. وقد وجدت المراجعة المكتبية أن زواج الأطفال غالبًا ما يكون جزءًا لا يتجزأ من برامج أخرى، وأكثرها شيوعًا برامج العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي وبرامج الصحّة ولكن بدرجات متفاوتة. وفي بعض الحالات، يكون زواج الأطفال هدفًا مُشارًا إليه صراحةً في الأنشطة. ومن الأمثلة التي لوحظت في مختلف البلدان، المساحات الآمنة للفتيات أو النساء أو المراكز المماثلة التي تضمنت جلسات توعية حول الآثار الضارة لزواج الأطفال. في العراق، أفادت وزارة الشباب والرياضة ومنظمات المجتمع المدني، بالشراكة مع اليونيسف، بتنظيم جلسات توعية موجهة حول الزواج المبكر في مراكز الشباب التابعة لها. وفي الأردن، أفاد برنامج "مكاني" الممول من اليونيسف ومركز تمكين المراهقات في مخيم الزعتري، الذي يديره صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة إنقاذ الطفولة، بالمثل عن تنظيم جلسات توعية حول حقوق الطفل وزواج الأطفال في المجتمعات المحلية وبين مقدمي الرعاية. وفي لبنان، وجدت المراجعة المكتبية أن العديد من المنظمات - مركز موارد للمساواة بين الجنسين (أبعاد)، ومنظمة "كفى"، و"شبكة عكار للتنمية"، والهيئة اللّبنانية لمناهضة العنف ضد المرأة - تقدم حملات توعية وبرامج تعليمية مختلفة حول منع زواج الأطفال. وفي حالات أخرى، كانت الفتيات المتزوجات سمة من سمات الفئة المستهدفة. على سبيل المثال، تنفّذ منظمة "مدخل العراق الصحي" مشروع "الفتيات المراهقات"، الذي يستهدف الفتيات في سن يتراوح بين 10 و 19 عامًا، بما في ذلك النازحات داخليًا واللاجئات والعائدات والمجتمعات المضيفة. يعمل المشروع على تعزيز خدمات الصحة الجنسية والإنجابية وخدمات العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي المناسبة، مع استهداف المستفيدات بشكل صريح بما في ذلك الفتيات المتزوجات.

لم تتوصل المراجعة المكتبية إلى أي تقييمات برامجية متاحة علنًا حول برامج زواج الأطفال في الدول الخمس المشمولة بالدراسة. في حالة البرامج التي تهدف بشكل ثانوي إلى معالجة زواج الأطفال في الأوضاع الإنسانية، كان زواج الأطفال سمة من سمات الفئة المستهدفة، ولكن غالبًا ما لم تتمّ مراقبته بشكل صريح، مما أدى إلى انخفاض مستويات المعلومات حول انتشاره وجهود البرامج. قد يؤدي هذا أيضًا إلى إهمال الأطفال المتزوجين أو البالغين الذين تزوجوا وهم أطفال في النظام إذا لم يكن منع زواج الأطفال أو الاستجابة له هدفًا صريحًا. في سوريا، أوضح أحد المشاركين في إحدى منظمات الأمم المتحدة كيف انه يُفترض "تحديد زواج الأطفال في إدارة الحالات" (الأمم

المتحدة، سوريا). ومع ذلك، إذا كانت الفتاة متزوجة ولم تبلّغ عن عنف أو أي مشاكل أخرى، فإن بروتوكول إدارة الحالات لا يُحيل أي خدمات إضافية، لأن المعايير لا تُقرّ بأن "كل فتاة تتزوج دون سن 18 عامًا معرّضة للخطر" (الأمم المتحدة/منظمة غير حكومية دولية، سوريا).

الوضع الإنساني مقابل الوضع التنموي

كما هو مفصل في قسم **وصف السياق الإنساني** أعلاه، كان لدى المشاركين إحساس واضح حول كيفية تعريف الأوضاع الإنسانية في سياق كل بلد. وقد تعلقت هذه الأوضاع بشكل رئيسي بالسياقات التي يقيم فيها اللّاجئون والنازحون داخليًا في الأردن والعراق، بينما شملت معظم أنحاء البلاد في اليمن وسوريا. ومع ذلك، كان **التمييز بين السياقين الإنساني والتنموي** غير واضح عند التنفيذ. وقد قدّم المشاركون بعض الفروقات، لكنها لم تكن شائعة بين البلدان أو حتى داخلها. من أمثلة هذه الفروقات: ذكر مُجيب واحد فقط دورة البرامج التي ميزت برامج الاستجابة للطوارئ الإنسانية عن برامج التنمية. أشار أحد المشاركين إلى أنّ "التركيز في التنمية ينصب على الوقاية، لكن في الأوضاع الإنسانية، تتطلب الوقاية أن تكون مصاحبة للاستجابة" (الأمم المتحدة/منظمة غير حكومية دولية، اليمن). بشكل عام، تحدث المشاركون عن زواج الأطفال على نطاق واسع في بلدانهم، بدلاً من التركيز حصرياً على الأوضاع الإنسانية (حيث يُفترض وجود هذا التمييز). وعند الحديث عن برامج معالجة زواج الأطفال، لوحظ أيضاً غياب التمييز بين البرامج المنفذة في الأوضاع الإنسانية وتلك المنفذة في الأوضاع التنموية، حيث غالباً ما يستهدف البرنامج نفسه كلاً من المجتمعات المضيفة واللاجئة أو النازحة داخلياً. ولم تتمكن المقابلات من توضيح كيفية تكييف البرامج لاستيعاب الفئتين السكانيتين المختلفتين.

البيانات

البيانات- حول انتشار زواج الأطفال ودوافعه - اعتُبرت ضرورية، وإن كانت ناقصة. يمكن الحصول على بيانات زواج الأطفال بأشكال متعددة، بما في ذلك معدلات الزواج من مسوحات الأسر التمثيلية، وتقييمات البرامج، وبيانات الرصد، وغيرها.[xiv] يُمثل جمع البيانات، مهما كان نوعه، تحديًا في البيئات الإنسانية، لا سيما خلال المراحل الحادة من حالات الطوارئ، وكذلك في الحالات التي تستمر لفترات أطول. تشمل التحديات الموثقة إمكانية الحصول على الموافقة المستنيرة، والجداول الزمنية والقيود، وأمن المشاركين وجامعي البيانات، والحاجة إلى اختبار مكثف للأدوات للتأكد من ملاءمتها.[xv]

وأشار المستجيبون إلى صعوبة تحديد بيانات حول أعداد حالات زواج الأطفال الدقيقة والمفضّلة (حسب النوع الاجتماعي أو المجتمع المضيف أو مجتمع اللّاجئين/النازحين داخليًا). كما أشاروا إلى أنّ إحصاءات زواج الأطفال التي تقدّمها الحكومة غالبًا ما تكون أقل من عدد الحالات لأنّ زواج الأطفال غالبًا ما لا يُسجل رسميًا. في بعض الحالات، لا توجد مسوحات أسرية تمثيلية حديثة، مثل المسح الديموغرافي والصحي أو المسح العنقودي متعدّد المؤشرات، لتقدير المعدلات والتغيرات، كما يتّضح في **الجدول 3**. أكملت بعض الدول، مثل لبنان[xvi]، دراسات أساسية حول أعداد اللّاجئين، إلا أنّ هذه الدراسات قديمة، والجدير بالذكر أن المشاركين لم يذكروا استخدامهم لهذه البيانات أو معرفتهم بها، مما يشير إلى عدم استخدامها على نطاق واسع. ويمثل نقص البيانات الحديثة تحديًا كبيرًا بالنظر إلى طبيعة بعض السياقات الإنسانية نتيجةً لتنقل الأشخاص وتغيّر الأوضاع. وكما هو موضح في موضع آخر من هذه الدراسة، تُفاقم الأوضاع الإنسانية العوامل الدافعة إلى زواج الأطفال، ولكن في غياب البيانات، يصعب معرفة مدى

تأثير هذه العوامل على المعدلات.

الجدول 3: أحدث المسوحات الديموغرافية والصحية (DHS) أو العنقودية متعدّدة المؤشرات (MICS) حسب البلد[xvii]

دولة	جولة	سنة	حالة
العراق	MICS6	2018	تم الانتهاء منه في عام 2025 في تصميم المسح
الأردن	DHS	2023	مكتمل
لبنان	MICS4 (الفلسطينيون) MICS2	2011 2000	مكتمل
سوريا	MICS3	2006	مكتمل
اليمن	MICS3	2023–2022	مكتمل

في سوريا، يُعزى نقص البيانات إلى نقص عام في جمع البيانات أو الإحصاءات منذ بداية الحرب. وكما أشار أحد المستجيبين من منظمة غير حكومية محلية في سوريا: "لا أعرف إن كانت هناك بيانات، فحتى الإحصاءات لا تُعدّ بطريقة صحيحة، خاصةً بعد الحرب، وإذا كانت متوفرة، فمن المرجّح أنها غير دقيقة" (منظمة غير حكومية محلية، سوريا). في اليمن، اعتبر المستجيبون نقص البيانات جهدًا متعمدًا من الحكومة لتجنّب أي نقاش حول زواج الأطفال؛ وكما قال أحد المستجيبين: "لا يُسمح لنا بمعالجة زواج الأطفال، حتى في بياناتنا" (الأمم المتحدة/منظمة غير حكومية دولية، اليمن). في كلتا الحالتين، أشار المستجيبون إلى الحاجة إلى بيانات لفهم حجم المشكلة، وبيانات حول العوامل الدافعة لمعالجتها بشكل صحيح، وبيانات حول انتشارها لتحفيز الجهات المانحة والحكومات على إعطاء الأولوية لها.

إنّ ما يساهم في نقص البيانات هو وجود عدد قليل من **التقييمات** المبلّغ عنها للبرامج ووجود عدد محدود من بيانات الرصد. أشار بعض المشاركين من مكتب الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية أنّ معظم المحادثات مع المستفيدين قبل وبعد التقييم وبعد تنفيذ البرامج لم يُنشر أو يُتاح للعلن أو يُعمّم بفعالية. وبالمثل، هناك بيانات رصد غير متوفرة، وربما يرجع ذلك إلى أنّ نتائج زواج الأطفال لا تحظى بالأولوية اللّازمة في الأوضاع الإنساني ممّا يؤدي إلى عدم تتبّعها بنشاط ضمن جهود الرصد الحالية.

مدّة البرامج: حاجز أمام البيانات والرصد

من العوائق المتكرّرة أمام التقييم كان تصوّر المشاركين بأنّ البرامج القائمة لمعالجة زواج الأطفال، أو البرامج التي تتضمن عنصر زواج الأطفال، قصيرة الأجل للغاية بحيث لا يمكن تقييمها في السياقات الإنسانية. اقتصرت جلسات

التوعية، وهي أكثر الأنشطة المتعلّقة بزواج الأطفال ذكرًا، على مرّة واحدة في الغالب، ممّا أدى إلى تفاعل محدود مع أي مشارك فردي: "لا توجد نتائج قابلة للقياس لأنّ الجلسة تُعقد مرة واحدة. قد تتكرّر، ولكن مع مجموعة مختلفة" (الأمم المتحدة/منظمة غير حكومية دولية، سوريا). أفادت التقارير بأن برامج أخرى تُنفّذ لفترات زمنية قصيرة، بضعة أسابيع أو أشهر. وذكر المشاركون من المنظمات غير الحكومية المحلية أنه تم تتبّع عدد الأفراد وجهود المراقبة المحتملة الأخرى، إلا أنّ قلّة منهم أشاروا إلى تتبّع بيانات أو مقاييس يمكن استخدامها للتقييم.

تحديد الأولويات

لم يُنظر إلى إنهاء زواج الأطفال أو الحد منه في البيئات الإنسانية على أنه **أولوية** لدى الحكومة أو المنظمات المنفذة أو المشاركين في البرامج أو المموّلين. في البلدان التي تعاني من أزمات مطولة، بما في ذلك سوريا واليمن، ولبنان، اعتُبر زواج الأطفال أولوية منخفضة لدى الجهات القادرة على التدخّل. وُجد أن الحكومة والجهات المانحة والمنظمات المنفذة تُركز تحديدًا على تلبية الاحتياجات الأساسية وما وُصف بأنه
أنشطة إنقاذ حياة أكثر إلحاحًا يقتضيها السياق الإنساني.[xviii] وقد امتد التركيز على هذه الأنشطة المنقذة للحياة تحديدًا ليشمل المجتمعات والأفراد المستهدفين ببرامج معالجة زواج الأطفال. وأُفيد بأنّ الأفراد القلقين بشأن الدخل والغذاء لا يستطيعون إعطاء الأولوية لحضور جلسات مثل جلسات التوعية حول زواج الأطفال.

> "في بعض الأحيان، كان التزام مقدّمي الرعاية بحضور العديد من الجلسات والتدخلات، وخاصة بالنظر إلى الوضع الاقتصادي، يمثل صعوبة في مرحلة معيّنة [...] عندما نقرّر تنفيذ أي نوع من المناهج أو التدخلات في مجتمع معيّن، أوّل ما نسمعه هو اعتراض الناس على حديثنا عن النوع الاجتماعي والعنف القائم على أساس النوع الاجتماعي في وقت يعانون فيه من البطالة."
>
> - الأمم المتحدة/منظمة غير حكومية دولية، لبنان

في العراق على وجه الخصوص، أدّت التخفيضات في التمويل على نطاق واسع، إلى جانب تراجع الأولوية التي حدّدتها الأمم المتحدة، إلى تفاقم المشكلة. وقد اعتُبرت هذه السياسات من شأنها أن تمنع اعتبار زواج الأطفال هدفاً أساسياً.

نتيجةً لذلك، يُعتَبر من الصعب الحصول على موافقة المجتمع على برامج زواج الأطفال: "إذا ذهبتُ إلى مجتمعٍ ما، وتحدثت عن التوعية، فسأُطرد. الناس يموتون جوعًا. الناس يفتقرون إلى الخدمات" (الأمم المتحدة/ منظمة غير حكومية دولية، اليمن). وقد أعرب المشاركون في المنظمات غير الحكومية المحلية عن ذات الشعور، حيث أشاروا إلى أنّ زواج الأطفال لم يكن أولوية بالنسبة لهم، لأنه لم يكن أولوية للمانحين، وكذلك لمجتمعاتهم. حتى في مجال العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي وحماية الطفل، "هناك العديد من احتياجات الحماية الأخرى المتنافسة، والتي تُعدّ أكثر أهمية للمجتمع من زواج الأطفال" (منظمة غير حكومية محلية، اليمن)، و"بالمقارنة مع أنواع أخرى من العنف كالاعتداء الجسدي والاعتداء الجنسي، وما إلى ذلك، لم يكن زواج الأطفال أولوية بالنسبة لهم" (الأمم المتحدة/منظمة غير حكومية دولية، الأردن). ومع ذلك، رأى المشاركون أنّ معالجة العوامل الدافعة، وتحديدًا أنشطة إنقاذ الحياة والتمكين الاقتصادي، ستمنع زواج الأطفال في نهاية المطاف: "إذا أصلحنا الصحة والتعليم والاقتصاد، فقد يُساعد ذلك على منع زواج الأطفال لاحقًا" (منظمة غير حكومية محلية، سوريا).

التمويل والاستثمار

أشار المشاركون من كافة البلدان إلى صعوبة **تمويل** البرامج الرامية إلى معالجة زواج الأطفال. يُنظر إلى الجهات المانحة على أنها تُعطي الأولوية لأزمات إنسانية أخرى، أكثر حدةً أحيانًا، مما أدّى إلى تقليص حجم التمويل المتاح للعراق والأردن ولبنان وسوريا واليمن. ومع محدودية الموارد، غالبًا ما لا يزال زواج الأطفال بعيدًا عن أولويات الجهات المموّلة في وقت كانت البرامج القائمة تعاني من انخفاض الميزانيات. وُجد أن برامج زواج الأطفال في بعض الحالات الإنسانية تتطلّب استثمارًا أكبر مما لو كانت في سياق آخر نظرًا لتعقيد الوضع الإنساني. كانت محدودية الوصول إلى بعض المجتمعات، التي تتطلّب استثمارات إضافية، ناجمة عن سيناريوهات عدّة، بما فيها محدودية الوصول الفعلي بسبب المخاوف الأمنية والصراع المسلّح، والبعد الجغرافي، وتحريم مناقشة زواج الأطفال من قبل الحكومة المحلّية.

المعايير الاجتماعية والجنسانية

تُقيّد المعايير غير المتساوية بين الجنسين، بما في ذلك الأعراف الاجتماعية والثقافية والدينية، قدرة الفتيات على التنقل والمشاركة في البرامج والاستفادة منها. بالإضافة إلى ذلك، يُمكن أن تُشكّل التوقعات الاجتماعية عائقًا أمام نجاح تنفيذ برامج الحدّ من زواج الأطفال في الأوضاع الإنسانية. أفاد المُستجيبون بأنّ الفتيات غالبًا ما لا يستطِعن حضور البرامج، حتى في حال تنفيذها، بسبب القيود المفروضة عليهنّ بشأن أوقات خروجهنّ من المنزل والمسافات التي يُسمح لهنّ بقطعها:

> "على الورق، قد يبدو أنّ هناك جميع أنواع البرامج، ولكن في الواقع، قد يُسمح لهؤلاء الفتيات بالمغادرة لمدّة ساعة أو ساعتَين فقط في اليوم لحضور برنامج حماية أو تعليم وهذا كل شيء."
>
> - الأمم المتحدة/منظمة غير حكومية دولية، لبنان

لذا، قد لا تكون البرامج التي تستهدف تمكين الفتيات أو المواقف تجاه زواج الأطفال بنفس الفعالية نظرًا لمحدودية المساحة المتاحة للفتيات لممارسة دورهنّ. وتختلف هذه المساحات اختلافًا كبيرًا من مجتمع لآخر، كما أنّ عدم المساواة في المعايير بين الجنسين لا يقتصر على الحالات الإنسانية. ومع ذلك، قد يزيد النزوح والضغوط المتزايدة الناجمة عن التهديدات الأمنية من الشعور بأنّ الفتيات بحاجة إلى حماية إضافية، مما يحدّ من قدرتهنّ على المشاركة.

كما اعتُبرت المعايير المتعلّقة بالصحة الجنسية والإنجابية عائقًا أمام البرامج الفعّالة للفتيات. ومرة أخرى، لا تقتصر هذه المعايير بالضرورة على السياقات الإنسانية، ولكنها قد تتفاقم بسببها. وكما قال أحد المشاركين:

> "يخجلون من الحديث عن مفهوم الجسد والصحة الجنسية والإنجابية، لأنّ هذا الموضوع هو ببالغ الأهمية في قضايا زواج الأطفال، إذ يركّز على الصحة الجنسية والإنجابية. ولذلك، يُعدّ حسّاسًا للغاية في بعض المجتمعات.... يرفضون عندما يعلمون أنّ بناتهم سيحضرن جلسة تتعلّق بزواج الأطفال. يشعرون أنّ بناتهم ما زلن صغيرات على سماع هذا النوع من الحديث."
>
> - منظمة غير حكومية محلية، الأردن

تنسيق أصحاب المصلحة

وفقًا للمستجيبين، فإنّ أصحاب المصلحة الرئيسيين الذين يجب التعامل معهم لمعالجة زواج الأطفال بفعالية هم الأسرة والمجتمع والزعماء الدينيون والأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية ومختلف الوزارات الحكومية. كان الشعور السائد هو أنّ الحكومة بحاجة إلى المشاركة من أجل تحقيق تأثير ملموس على النتائج الرئيسية. وأفاد المستجيبون عمومًا بوجود **تنسيق** غير كافٍ بين جميع الجهات الفاعلة في هذا المجال - حيث تعمل كل منظمة في صومعة - وأنّ على الحكومة أن تكون الجهة المنسّقة. بدون آليات تنسيق كافية بين مختلف أصحاب المصلحة المعنيين، غالبًا ما يقع الأطفال المتزوجون أو البالغون الذين تزوجوا في طفولتهم في الثغرات. على سبيل المثال، رأى المستجيبون في الأردن أن إبقاء الفتيات المتزوجات مسجلات في المدارس هو دور وزارة التربية والتعليم. لكننا وجدنا أن وزارة التربية والتعليم اعتبرت هذا بمثابة دور وزارة الداخلية، وهو "إعادة الفتاة إلى المدرسة، والتفاهم مع الأب" (مسؤول حكومي، الأردن).

العوامل الميسّرة

ذكر عدد قليل من المشاركين عواملَ سهّلت تصميمَ برامجٍ لمعالجة زواج الأطفال في البيئات الإنسانية، وتقديمَها، وتمويلَها، وتنفيذَها. في الأردن ولبنان، أشار المشاركون إلى فائدة وجود خطة عمل وطنية بشأن زواج الأطفال، والتي وفرت نهجًا منظمًا للتنسيق والتنفيذ. في الأردن، سُلّط الضوء على دور فريق العمل الوطني المعني بزواج الأطفال في الأردن كآليةٍ رئيسيةٍ لتنسيق خطة العمل الوطنية ورصد تنفيذها. وقد تمّ إبراز عواملَ مُيسِّرةٍ أخرى خاصة بكل دولة في الأقسام الخاصة بها، إذا ذكرها المشاركون، ولكن لم تظهر أي أنماط إقليمية.

التوصيات

فيما يلي مجموعة من التوصيات المُستَخلَصة من الأدلة التي جُمعت على المستوى القطري، والتي نوقشت في ورشة عمل إقليمية للتحقّق مع جهات معنية من الأمم المتحدة والمجتمع المدني من دول الدراسة ودول أخرى في المنطقة تمر بظروف إنسانية. الدول المُمثلة هي العراق والأردن ولبنان وسوريا واليمن (دول الدراسة)، ومصر والمغرب والصومال والسودان (دول غير مشمولة بالدراسة). يُعتقد أن هذه التوصيات قابلة للتطبيق في جميع أنحاء المنطقة، وهي موجهة إلى مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة، بما في ذلك الجهات الإقليمية، وكذلك الجهات الفاعلة على المستوى القطري والمجتمع المحلي القادرة على الاستفادة من الدروس العامة المُستَخلَصة.

التوصيات الواردة في **الجدول 4** يتم توجيهها إلى أصحاب مصلحة معيّنين (العمود الثالث)، مع كلمة رئيسية موجزة في العمود الأول ووصف أكثر تفصيلاً في العمود الثاني.

الجدول 4: التوصيات

توصية		أصحاب المصلحة
تنسيق وإشراك أصحاب المصلحة	تطوير وقيادة وتنفيذ استراتيجية مشتركة على المستوى الإقليمي لمعالجة ومنع زواج الأطفال في الأوضاع الإنسانية، تجتمع وتنسّق بشكل صريح مع الحكومات والأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني ومنظمات حقوق المرأة وأصحاب المصلحة الآخرين.	المنتدى الإقليمي للعمل من أجل إنهاء زواج الأطفال
تطوير نظريات التغيير	تمويل وتطوير نظريات التغيير المشتركة التي تتضمن جداول زمنية مناسبة لتنفيذ التغيير وقياسه في النتائج ذات الصلة.	الجهات المانحة؛ الشركاء المنفذون
فهم الأوضاع الإنسانية مقابل الأوضاع التنموية	التحقيق في التحديات الفريدة التي تواجه معالجة ومنع زواج الأطفال في البيئات الإنسانية والتنموية، وتوثيقها والاعتراف بها ودمجها في البرامج الوطنية والإقليمية.	كبار الموظفين والإدارة في المنظمات غير الحكومية الدولية؛ منظمات الأمم المتحدة؛ منظمات غير حكومية محلّية
تصميم البرامج متعددة القطاعات	تصميم برامج ذات منظور متعدد القطاعات لتعزيز النظم، والبناء على الأطر القائمة مثل البرنامج العالمي لإنهاء زواج الأطفال، والاستفادة من الأدلة الموجودة حول ما ينجح، ومن المعرفة المحلية السياقية لأصحاب المصلحة. تستهدف هذه البرامج مختلف العوامل المحفزة والعوامل السياقية وكذلك العواقب، مثل التمكين الاقتصادي وتوليد الدخل؛ والتعليم الرسمي وغير الرسمي؛ وحقوق الصحة الجنسية والإنجابية؛ والأعراف الاجتماعية والدينية ممّا يستلزم التنسيق بين الجهات المعنية بالحماية الاجتماعية والتعليم والصحة والقضاء.	موظّفو البرامج رفيعو المستوى ومتخصّصون في القطاعات، بدعم من كبار الموظفين والإدارة في منظمات غير حكومية دولية؛ منظمات الأمم المتحدة؛ منظمات غير حكومية محلّية
تطوير عمليات الرصد والتقييم	وضع خطط رصد وتقييم تعكس نظريات التغيير في البرنامج. يتطلب ذلك جمع بيانات تتجاوز مخرجات البرنامج (أي أعداد الحضور) لتشمل نتائج البرنامج التي تحددها نظرية التغيير (أي بيانات مُفصّلة حسب الفئات المستهدفة مقابل غير المستهدفة). يجب أن تتضمن هذه الخطط خططًا للتحليل والنشر ذات الصلة للاستفادة من بيانات البرنامج وتبادل الدروس المستخلصة حول أفضل الممارسات عبر المجتمعات والسياقات، ممّا سيتطلّب دعمًا فنّيًا وماليًا من المنظمات التي تتوفر لديها موارد أكثر تجاه تلك التي تملك موارد أقل.	موظّفو البرامج رفيعو المستوى ومتخصّصون في القطاعات، بدعم من كبار الموظفين والإدارة في منظمات غير حكومية دولية؛ منظمات الأمم المتحدة؛ منظمات غير حكومية محلّية؛ منظمات المجتمع المدني؛ منظمات حقوق المرأة

تحديد الموقع ووضعه في السياق	دراسة الفروق الدقيقة بين مستويات التأثير المتعددة والمتفاعلة، بما في ذلك المستويات الفردية والأسرية والمجتمعية والمؤسسية والاجتماعية التي يتم فيها تنفيذ البرامج. وضع البرامج في سياقها المحلي على مستوى المجتمع بحيث تعكس التنوع الثقافي والديني والاجتماعي والاقتصادي داخل كل بلد، حيث إنّ كل بلد يفرض تحديات فريدة يجب معالجتها بشكل مختلف.	منفّذو ومصمّمو البرنامج
التعاون مع الخبراء المحلّيين	التعاون والشراكة الوثيقين مع المنظمات غير الحكومية المحلية ذات الخبرة الواسعة في السياق المحلي في كل مرحلة من مراحل تصميم البرنامج وتنفيذه ورصده، لضمان ملاءمة البرامج لسياقها المحلي. توفير المرونة للشركاء المنفذين للعمل باستقلالية كافية لمعالجة الشواغل المحلية.	الجهات المانحة؛ منظمات الأمم المتحدة؛ منظمات غير حكومية دولية؛ منظمات المجتمع المدني؛ منظمات حقوق المرأة
تحديد صناع القرار على مختلف المستويات	تحديد واستهداف صانعي القرار في الأسرة والمجتمع. يتطلب ذلك دعم جميع الجهات الفاعلة المحلية ذات الصلة، بما في ذلك الأطفال أنفسهم والأسرة النووية، ليشمل الأسرة الممتدة، وقادة المجتمع والقيادات الدينية.	منفّذو البرنامج

النتائج على المستوى القطري

في الأقسام التالية، سيعرض هذا التقرير نتائج كل دولة من الدول الخمس التي شملتها الدراسة - العراق، الأردن، لبنان، سوريا، واليمن. يبدأ كل قسم بمناقشة السياق الإنساني الخاص، والأعراف والممارسات الاجتماعية والثقافية السائدة المتعلقة بزواج الأطفال، بما في ذلك الإحصاءات المتوفرة. ثم يقدم كل قسم ملخصًا لعملية جمع البيانات والنتائج الرئيسية.

العراق

لقد انتقل العراق من وضع إنساني يشمل جميع أنحاء البلاد ويؤثر على معظم سكانها إلى وضع إنساني محدد جغرافياً يركز على مجموعات محددة من اللّاجئين والنازحين داخلياً.

السياق

ظل الوضع الإنساني في العراق معقدًا وصعبًا منذ عام 2017. ويشكل النزوح الداخلي المطوّل، وضعف التماسك الاجتماعي، وانتشار الذخائر المتفجرة تهديدات جسيمة للنازحين داخليًا والعائدين والمجتمعات المضيفة. وتستمر عودة النازحين داخليًا ببطء وبصورة غير مستدامة بسبب العوائق التي لم تُحل في مناطقهم الأصلية، وذلك مع معاناة العديد من العائدين من نقص السكن اللائق والاستقرار الاقتصادي وإمكانية الحصول على الخدمات الأساسية. وقد أدّت جائحة كوفيد-19 والانخفاض الحاد في أسعار النفط عام 2020 إلى تفاقم مواطن الضعف الاجتماعية والاقتصادية، بما في ذلك ارتفاع معدلات البطالة وتكاليف الغذاء، مما أثر بشكل خاص على النازحين داخليًا والعائدين. كما أدّت القيود المفروضة على الحركة وانقطاع الخدمات العامة إلى تفاقم مشاكل الحماية ومحدودية الوصول إلى الدعم القانوني والمجتمعي. إضافةً إلى ذلك، ازداد الضغط على الخدمات الأساسية غير الكافية أصلًا في مواقع النزوح والعودة بسبب إغلاق المدارس، وارتفاع الطلب على خدمات الصحة والصرف الصحي، وإغلاق مخيمات النازحين داخليًا، مما أدى إلى عمليات إخلاء قسري ونزوح ثانوي.[xix]

مع وجود ما يقارب 1.8 مليون نازح داخلي ونحو 250 ألف لاجئ من سوريا، يعاني المشهد الإنساني في العراق من انعدام الأمن وانهيار البنى الاجتماعية وتعطّل سبل العيش، مما يعيق فرص عودة الكثيرين. وفي هذا السياق، يتفاقم الفقر وانعدام الأمن ومحدودية الوصول إلى الخدمات الأساسية كالتعليم، مما يهيّئ ظروفًا مواتية للزواج المبكر.[xx]

في الوقت الحاضر، تتسارع ظاهرة زواج الأطفال في العراق بسبب عوامل مختلفة، بما في ذلك النزوح، مما أدى إلى تزايد الاتجار بالنساء والفتيات ومحدودية الوصول إلى الخدمات الأساسية، مما يدفع بعض الآباء إلى تزويج بناتهم ظنًا منهم أنهنّ بحاجة إلى الحماية. علاوة على ذلك، فإن الفتيات اللّواتي يفتقرن إلى التعليم الرسمي أكثر عرضة لخطر زواج الأطفال، ويتصاعد ذلك بسبب إغلاق المدارس لفترات طويلة خلال النزاع. كما يلعب الفقر دورًا هامًا، حيث تؤدي الضغوط الاقتصادية بعد الحرب إلى زيادة حالات زواج الفتيات لتخفيف الأعباء المالية أو الهروب من الظروف الصعبة. بالإضافة إلى ذلك، قد تساهم العوامل الدينية والثقافية، ومفاهيم شرف العائلة، في استمرار زواج الأطفال، وذلك من خلال تقليص الحماية القانونية المتاحة للفتيات وفرض ضغوط اجتماعية على الأسر لتزويج الفتيات في سن مبكرة حفاظًا على الشرف. وقد فاقمت جائحة كوفيد-19 هذه الأوضاع مع التباطؤ الاقتصادي وإغلاق

المدارس لفترات طويلة مما أدى إلى زيادة في آليات التكيف السلبية، بما في ذلك زواج الأطفال وعمالة الأطفال، مما يسلّط الضوء على الحاجة إلى تدخلات شاملة لمعالجة هذه القضية.[xxi]

لا يزال الزواج المبكر مصدر قلق بالغ في العراق، إذ تُفاقم الأعراف الاجتماعية المتجذّرة والأزمات الإنسانية مواطن الضعف وتزيد المخاطر على الأطفال، وخاصةً الفتيات. ويُعدّ الدمج الفعال لفهم دوافع زواج الأطفال في برامج ونظريات التغيير في الأوضاع الإنسانية أمرًا بالغ الأهمية لوضع استراتيجيات شاملة لمعالجة هذه الممارسة الضارّة.

جمع البيانات

أُجري جمع بيانات نوعية مع تسع جهات معنية رئيسية. واختيرت الجهات المعنية بناءً على مشاركتها وتأثيرها في البرامج التي تُعنى بزواج الأطفال والقضايا ذات الصلة في الأوضاع الإنسانية في العراق. وهدف الاختيار إلى تغطية طيف واسع من الجهات، بما في ذلك الهيئات الحكومية، ومنظمات الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية. ومن أبرز القيود التي واجهناها في جمع البيانات عدم موافقة بعض ممثلي الحكومة في العراق على المشاركة في الدراسة.

التغطية الجغرافية/التوزيع: شملت عملية جمع البيانات موقعين في العراق: أربيل وبغداد. والجدير بالذكر أنه لم يكن هناك أي مشاركين من جنوب العراق، مما قد يُشكل سياقًا مختلفًا، ومن المرجح أن يُسفر عن نتائج مختلفة.

النتائج

وصف السياق الإنساني

قدّم المشاركون رؤىً حول الضغوط التي تفاقمت بفعل السياق الإنساني، وكيفية تفاعل العوامل المختلفة للتأثير على الفئات السكانية الهشة. وأكد معظم المشاركين على الأثر الكبير للنزاع على الأوضاع الإنسانية، مع التركيز بشكل خاص على هشاشة أوضاع النساء واللّاجئين والنازحين داخليًا. وأشاروا إلى أن بعض المناطق تواجه تحديات حادة بسبب كثرة المخيمات والعائدين. وسلط أحد المشاركين من الحكومة الضوء على أوجه الضعف المتفاقمة:

> "بالتأكيد، النساء اللّواتي يتعرّضن للحرب والنزاعات... النساء الأيزيديات أو اللّاجئين اللّذين قدِموا إلى العراق من سوريا بسبب حرب داعش وهم نازحين داخلياً."
> – مسؤول حكومي، العراق

وكان هناك إجماع على أهمية معالجة الاحتياجات الأساسية مثل الغذاء والمأوى والرعاية الصحية:

> "يمكن اعتبار عملنا السابق إنسانيًا لأننا كنا نعمل كثيرًا في المخيمات والتجمعات العشوائية والمناطق التي يوجد بها عائدون من النازحين داخليًا."
> – الأمم المتحدة/منظمة غير حكومية دولية، العراق

عرّف المستجيبون الأوضاع الإنسانية بأنها لا تقتصر على النزاعات فحسب، بل تشمل أيضًا أي ظروف تنطوي على نقاط ضعف كبيرة أو مخاطر تتعلّق بالحماية. وذُكرت بشكل متكرّر العوامل الاجتماعية والاقتصادية، كالفقر وانعدام الأمن الغذائي، بوصفها ضغوطًا متفاقمة، حيث ذكر أحد المستجيبين من الحكومة:

"الفقر هو أحد الأسباب الرئيسية التي تدفع العديد من الأسر إلى تزويج بناتها لأنّهم يتخلّصون من المسؤولية الاقتصادية."
– مسؤول حكومي، العراق

أقرّ معظم المشاركين بضرورة تحقيق التوازن بين الاستجابة للاحتياجات الإنسانية العاجلة وأهداف التنمية طويلة الأجل، معترفين بتحوّل دعم المانحين نحو برامج التنمية:

"لدينا مشاريع في إطار الأوضاع الإنسانية، ولكن في الوقت نفسه، نحاول تنفيذ برامج تتوافق مع الحكومة العراقية."
- الأمم المتحدة/منظمة غير حكومية دولية، العراق

فهم ممارسة زواج الأطفال والعوامل الدافعة له في السياقات الإنسانية

تكشف نتائج جمع البيانات حول سياق زواج الأطفال في العراق عن مشهد معقد تشكّله عوامل قانونية وثقافية ودينية واجتماعية. وقد قدّم المشاركون رؤىً حول الأعراف والأطر القانونية والتحديات السائدة في معالجة زواج الأطفال.

يتّفق معظم المشاركين مع تعريف اليونيسف لزواج الأطفال. ومع ذلك، أشار العديد منهم إلى بعض الفروق القانونية الدقيقة في السياق المحلي، مسلّطين الضوء على التناقضات بين التعريفات الدولية والقوانين المحلية. على سبيل المثال، أشار المشاركون إلى أنه على الرغم من أن السن القانوني للزواج هو 18 عامًا، إلا أن القانون يسمح باستثناءات. بموجب قانون الأحوال الشخصية العراقي، يُحدد السن القانوني للزواج بـ 18 عامًا للبنين والبنات، مع السماح بالزواج ابتداءً من سن 15 في حالات الضرورة القصوى وبموافقة المحكمة والوالدين. وقد أبقى التعديل الأخير على قانون الأحوال الشخصية هذا الحكم ساريًا، لكنه أتاح للأزواج خيار تطبيق القوانين العلمانية أو الدينية على زواجهم، كما اعترف بالزيجات غير المسجلة. ولا تزال آثار هذه التغييرات على متوسط سن الزواج ونتائج أخرى غير معروفة ويجب دراستها في أبحاث مستقبلية. وخلال جمع البيانات، الذي جرى قبل هذه التعديلات، ذكر المشاركون حالات لفتيات دون سن 15 عامًا تزوّجن خارج المحكمة. أفاد المشاركون أنه عند عرض حالات فتيات متزوجات دون سن 15 عامًا على القضاة، فإنّ القضاة يوافقون على الزواج على الرغم من أن القانون يحظره ويعتبره جريمة عقوبتها السجن والغرامة.

"الآن، يسمح النظام القضائي للفتيات بالزواج في سن الثانية عشرة أو الثالثة عشرة. يُسمّونها "الضرورة القصوى". هذا يعني أنّ الفتيات يجب أن يتزوّجن. تقول العائلات إنه يجب عليهنّ الزواج. عندما تتوجّه العائلات إلى المحكمة، يُجبَر القاضي على الموافقة على الزواج حيث يُعتَبر رفضه زواجًا غير

شرعي، خاصةً إذا كان للفتاة طفل."
– مسؤول حكومي، العراق

شهد السن القانوني للزواج في إقليم كردستان العراق تعديلات أيضًا، حيث قال أحد المجيبين من الحكومة: "دعونا لا ننسى أن سن الزواج في كردستان قد رُفع سنة واحدة من 15 و16 عامًا سابقًا" (مسؤول حكومي، العراق). يُبرز هذا التباين في أطر السن القانونية تعقيد معالجة زواج الأطفال ضمن مختلف الولايات القضائية في العراق. في حين أن هناك تفاهمًا مشتركًا بين المجيبين على أهمية استخدام تعريف متّسق للمناقشات الدولية، فقد أقرّوا بالتحديات التي تفرضها القوانين المحلية القائمة.

أفاد المشاركون في الاستطلاع أن زواج الأطفال في العراق يتأثر بأعراف وتقاليد راسخة، لا سيما في المجتمعات الريفية والنازحة. في أوقات النزاع وعدم الاستقرار الاقتصادي، ترتفع حالات زواج الأطفال، مدفوعةً بالفقر والحاجة إلى تخفيف الأعباء الاقتصادية على الأسر. غالبًا ما يُنظر إلى تزويج البنات على أنه حلٌّ للصعوبات الاقتصادية ووسيلةٌ لحماية شرف العائلة. وقد سلّط أحد المشاركين الحكوميين الضوء على التأثير العميق للممارسات الثقافية:

"إنّ قوانيننا مستمدّة من الأعراف والتقاليد، وهي تستند إليها أكثر ممّا تستند إلى حقوق الإنسان."
– مسؤول حكومي، العراق

تُعزّز التفسيرات الدينية والضغوط المجتمعية هذه الممارسة، مما يجعل معالجتها قضيةً معقّدة. تهدف حملات التوعية والمبادرات التعليمية إلى مكافحة زواج الأطفال، إلا أنها، وفقًا للمشاركين، غالبًا ما تواجه مقاومةً بسبب المعتقدات الراسخة وتقييد حركة تنقّل الفتيات الصغيرات. لذا، تشكّل هذه الحواجز الثقافية تحدّيًا كبيرًا أمام المنظمات للتدخّل بفعالية.

الميسّرون والتحديات التي تواجه البرامج القائمة لمعالجة زواج الأطفال

أظهرت المراجعة المكتبية للتدخلات الرامية إلى معالجة زواج الأطفال أنّ برامج معالجة زواج الأطفال في البيئات الإنسانية في العراق تُركّز على نهج متعدّد الجوانب. ويشمل ذلك دمج حملات التوعية، والمشاركة المجتمعية، وخدمات الدعم الشاملة. وقد تم التركيز بشكل كبير على حملات التوعية التي تستهدف مختلف شرائح المجتمع، وخاصةً الزعماء الدينيين، لمكافحة الزواج المبكر.

تُنفَّذ العديد من البرامج من خلال شراكات مع منظمات أخرى، مما يعكس جهدًا تعاونيًا في تنفيذ الأنشطة على أرض الواقع، وخاصةً لمنظمات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية والهيئات الحكومية. تستهدف هذه المشاريع مناطق ومجتمعات محددة، حضرية وريفية، بما في ذلك مخيمات النازحين داخليًا، وغالبًا ما تتركز الأنشطة خارج المدن الكبرى.

تناولت غالبية البرامج المحددة زواج الأطفال كهدف ثانوي. وكثيرًا ما يُدمج منع زواج الأطفال في مبادرات تعليمية وحملات توعية أوسع نطاقًا، مما يُبرز أهمية التعليم وحقوق الفتيات. وتُستخدم برامج ومجموعة أدوات مُهيكلة، مثل مشروع "الفتيات المراهقات" والمناهج الدراسية المتخصصة، لمعالجة جوانب متعددة من حقوق الفتيات،

بما في ذلك منع الزواج المبكر. وتُقدّم وزارة الشباب والرياضة ومنظمات المجتمع المدني، بالشراكة مع اليونيسف، برامج في مراكز الشباب تتضمّن جلسات توعية مُوجّهة حول زواج الأطفال. وبالمثل، تُوفّر المساحات الآمنة للنساء والفتيات بيئات تُمكّن من نشر الوعي والتثقيف بشأن زواج الأطفال بفعالية، إلى جانب خدمات دعم شاملة كالمساعدة القانونية والطبية، والنفسية، والاجتماعية، والنقدية.

كما وجدت المراجعة المكتبية أنّ مبادرات معالجة زواج الأطفال غالبًا ما تُنفَّذ تحت مظلة العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي أو الصحة الجنسية والإنجابية. على سبيل المثال، تُنفِّذ منظمة "مدخل العراق الصحي" مشروع "الفتيات المراهقات"، الذي يشمل الفتيات اللّواتي تتراوح أعمارهنّ بين 10 و 19 عامًا في العراق، بما في ذلك النازحات داخليًا واللّاجئات والعائدات والمجتمعات المضيفة. يستهدف المشروع بشكل صريح الفتيات المتزوجات، ويسعى إلى جمع بيانات حول احتياجات الفتيات المراهقات، وتعزيز خدمات الصحة الجنسية والإنجابية وخدمات العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي الملائمة لهنّ، وربطهنّ بالموارد، وتشجيعهنّ على المشاركة في الحوارات المجتمعية.

أكّد المشاركون في مقابلات المخبرين الرئيسيّين على تفاصيل برامج معالجة زواج الأطفال التي تم التوصّل إليها من خلال المراجعة المكتبية. ومع ذلك، يتفاوت مستوى التفاصيل المتعلّقة بمشاريع محدّدة، حيث قدّم بعض المشاركين معلومات محدودة بسبب نقص معرفتهم. على الرغم من الجهود المبذولة لتنفيذ البرامج، يُشير معظم المشاركين إلى وجود عوائق كبيرة تحول دون فعاليّتها. ويُعدّ التمويل المحدود والمتناقص مصدر قلق كبير، إذ يؤثر على القدرة على الحفاظ على الخدمات الضرورية وتوفير أماكن آمنة للفتيات وتوسيع نطاقها

> "التمويل محدود، ويتضاءل بسرعة، وقد أغلقت العديد من الأماكن الآمنة."
>
> - منظمة غير حكومية محلية، العراق

بالإضافة إلى ذلك، هناك تحول في أولويات المانحين نحو مشاريع التنمية بدلاً من المساعدات الإنسانية، مما يجعل من الصعب تأمين التمويل. أفاد المستجيبون أنهم شعروا بأنّ المانحين وغيرهم غالبًا ما ينظرون إلى زواج الأطفال على أنه جزء من البرامج الإنسانية. ونتيجة لذلك، ومع انكماش ميزانيات المساعدات الإنسانية، تعاني المبادرات التي تستهدف زواج الأطفال من نقص في التمويل. أمّا برامج التنمية، التي تتلقى عادةً تمويلًا أكثر استقرارًا وطويل الأجل، فهي لا تعطي الأولوية لزواج الأطفال بنفس القدر، مما يؤدي إلى فجوة في الموارد. يعني هذا التحول أنّ مشاريع التنمية قد تزدهر في حين تُترَك البرامج الأساسية التي تهدف إلى منع زواج الأطفال ودعم الفتيات المتضررات بدون تمويل كافٍ ممّا يعيق قدرتها على تلبية الاحتياجات. وقد أدى انخفاض التمويل إلى تقليل أو إغلاق حملات التوعية والبرامج التعليمية والأماكن الآمنة للفتيات المعرّضات للخطر. وبدون الدعم المالي الكافي، تكافح المنظمات لتقديم الدعم والتدخّل المستمر، مما يترك العديد من الفتيات عرضة لزواج الأطفال.

يُعدّ نقص الخدمات والمراكز الشاملة عائقًا رئيسيًا آخر. وقد أكّد معظم المشاركين على الحاجة إلى المزيد من المراكز المجتمعية التي تُقدّم مجموعة واسعة من الخدمات للفتيات وأسرهنّ قبل الزواج وبعده. كما أشار العديد منهم إلى أنّ البرامج الحالية تُركّز بشكل أساسي على التوعية من دون التطرق إلى جوانب جوهرية أخرى، مثل تغيير السلوك، وإنفاذ القانون، والأعراف الاجتماعية. وفي معرض تسليطه الضوء على الفجوة في الدعم المالي للتعليم، أشار أحد

المشاركين إلى أنّ "توفير الدعم المالي للتعليم مسألة بالغة الأهمية" (مسؤول حكومي، العراق). ويُجمع الجميع على أنّ البرامج الحالية ليست عمليّة أو فعّالة بما يكفي.

تُعقّد الحواجز الثقافية والنظامية الجهود بشكل أكبر. فالأعراف والمعتقدات الثقافية المتجذّرة تُرسّخ الزواج المبكر والقسري، مما يُصعّب على البرامج تحقيق أثر مستدام.

"المشكلة هي أنّ هذه الممارسة موجودة في عادات وأعراف ومعتقدات المجتمع."
- الأمم المتحدة/منظمة غير حكومية دولية، العراق

انتقد المشاركون أيضًا الافتقار إلى التغيير النظامي على الرغم من الاستثمارات الكبيرة في التدريب وتعزيز النظام من قبل المنظمات الدولية.

ومع ذلك، تم تحديد العديد من الميسّرين. وأكّد المشاركون على أهمية إشراك القادة المجتمعيّين والدينيّين في رفع مستوى الوعي وتغيير المواقف تجاه زواج الأطفال. ففي بيئات النزوح أو الأزمات، حيث تتعطل البنى التقليدية، غالبًا ما يظل القادة الدينيون شخصيات مستقرة وموثوقة، ويمكنهم الاستفادة من مناصبهم للدعوة ضد زواج الأطفال، مشدّدين على الضرورات الأخلاقية والمعنوية لحماية الأطفال ودعم تعليمهم. ومن خلال تفسير التعاليم الدينية بطرق تثبط زواج الأطفال، يمكن لهؤلاء القادة تغيير تصورات المجتمع والحد من القبول الاجتماعي لهذه الممارسة. علاوة على ذلك، يمكن للقادة الدينيين أن يكونوا دعاة أقوياء لفوائد إبقاء الفتيات في المدارس وتأخير الزواج حتى يكبرن. ويمكنهم العمل مع قادة المجتمع الآخرين لتهيئة بيئة تُعطى فيها الأولوية لحقوق الأطفال ورفاههم كما أنّ دعمهم لهذه القضايا يضفي مصداقية على حملات التوعية والبرامج التعليمية، مما يجعلها أكثر فعالية.

"إنّ الزعماء الدينيّين يؤثرون بشكل كبير على المجتمع... إذا كان لديهم حملة كل يوم جمعة حول تأثير الزواج المبكر على الأطفال والأسرة."
- الأمم المتحدة/منظمة غير حكومية دولية، العراق

تمّ التأكيد على فعالية النُهُج المتكاملة والشاملة التي تجمع بين جوانب متعددة، مثل الصحة والتعليم وأنشطة التوعية. كما شُدِّد على أهمية التعلم والتكيّف المستمرين، كعقد جلسات تعلم منتظمة ومشاركة الدروس المستفادة، لنجاح البرامج.

باختصار، رغم وجود برامج ومبادرات تهدف إلى معالجة زواج الأطفال في الأوضاع الإنسانية في العراق كهدف ثانوي، إلا أن هناك عوائق كبيرة لا تزال قائمة، بما في ذلك التمويل المحدود والمقاومة الثقافية والقصور النظامية

التوصيات على المستوى القطري - العراق

تهدف هذه التوصيات إلى إرساء نهج شامل ومتعدد الجوانب لمكافحة زواج الأطفال في العراق، بالاستفادة من مشاركة المجتمع المحلي، والبرامج المبتكرة، والتغييرات المنهجية. وقد وُضعت هذه التوصيات خلال جلسة مُيسّرة عقب عرض النتائج مع ممثلين عن مكاتب اليونيسف وصندوق الأمم المتحدة للسكان في العراق، ومنظمات

المجتمع المدني، بالإضافة إلى المستشار الذي أجرى جمع البيانات في العراق. وقد راجعها وحدّثها أعضاء فريق العمل الإقليمي والمكاتب الإقليمية لليونيسف وصندوق الأمم المتحدة للسكان. ويوضح **الجدول 5** التوصيات التي انبثقت من البيانات والمناقشات مع أفراد من مكاتب اليونيسف وصندوق الأمم المتحدة للسكان في العراق.

الجدول 5: التوصيات على المستوى القطري - العراق

توصية		أصحاب المصلحة
معالجة الأعراف والممارسات الاجتماعية		
نهج محدد السياق	تطوير واعتماد نهج شامل ومحدد السياق يعتمد على الإطار البيئي الذي يعالج الجوانب المتعددة والمستويات المتفاعلة من التأثير، بما في ذلك المستويات الفردية والأسرية، والمجتمعية، والمؤسسية، والاجتماعية.	منظمات الأمم المتحدة؛ منظمات غير حكومية دولية؛ الشركاء المنفّذون
مشاركة الزعماء الدينيين	فتح وتسهيل الحوار مع رجال الدين ذوي السلطة على عقد الزواج لضمان توافق أحكام الشريعة الإسلامية المنظمة للزواج مع القوانين الوطنية. يُعدّ هذا التواصل بالغ الأهمية لتغيير الأعراف والممارسات الاجتماعية الضارّة.	الحكومة؛ الشركاء المنفّذون
إنشاء حملات توعية مبتكرة	استخدام المنصات المبتكرة مثل وسائل التواصل الاجتماعي وشبكات الشباب والنساء لرفع مستوى الوعي بشكل حساس وفعال واستهداف صناع القرار والمؤثرين الرئيسيين. مراقبة التأثيرات السلبية غير المقصودة المحتملة لهذه الحملات والتكيف معها للتخفيف منها، والعمل مع المجتمع لتحديد الرسائل التي تلقى صدى داخل المجتمع.	منظمات الأمم المتحدة؛ منظمات غير حكومية دولية؛ الشركاء المنفّذون
توفير الخدمات وآلية الإحالة ونقاط الدخول الجديدة لبرامج زواج الأطفال		
توفير خدمات متعدّدة القطاعات	تمويل ودمج توفير خدمات شاملة للفتيات والنساء، بمن فيهنّ المعرضات لخطر زواج الأطفال أو الناجيات منه، في البرامج. ويشمل ذلك دمج خدمات العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي في قطاع الصحة كنقطة دخول آمنة للفتيات من خلال تدريب الكوادر الصحية والمعلمين على تقديم الخدمات متعددة القطاعات مثل الإرشاد والتوجيه والتدريس والتدريب التمكيني.	منظمات الأمم المتحدة؛ منظمات غير حكومية دولية؛ الشركاء المنفّذون

التعاون مع مديريات التربية والتعليم	التعاون الوثيق مع مديريات التربية والتعليم لتهيئة بيئات مدرسية صديقة للفتيات وتشجيعهنّ على مواصلة الدراسة، إذ يُعتبر ذلك رادعًا لزواج الأطفال. ويشمل ذلك معالجة العقبات اليومية مثل صعوبات القبول في المدرسة والتنمّر والتحرش والاستغلال في المدرسة.	منظمات الأمم المتحدة؛ منظمات غير حكومية دولية؛ الشركاء المنفّذون
بناء قدرات موظفي التعليم	الاستثمار في التدريب وتوفيره لتعزيز قدرات العاملين في مجال التعليم على أساليب التعلم وتهيئة بيئة آمنة للتعلم. ينبغي أن يركز التدريب على أساليب منع ومعالجة التنمر والتحرش، وضمان أن تكون المدارس أماكن آمنة للفتيات. إنّ السياسات المدرسية التي تعزز المساواة بين الجنسين، مثل قواعد السلوك التي تعالج التمييز أو التحرش أو الاستغلال، يمكن أن تضمن أيضًا بيئة محترمة للفتيات. تفعيل دور المرشدين المدرسيين لتحديد الفتيات المعرضات للخطر، وتقديم الدعم النفسي والاجتماعي لهنّ، وإرشادهنّ. إشراكهم في توعية أولياء الأمور بفوائد التعليم ومخاطر زواج الأطفال والعنف القائم على أساس النوع الاجتماعي، بما يضمن بيئة داعمة للفتيات لمواصلة الدراسة.	الحكومة؛ منظمات الأمم المتحدة؛ منظمات غير حكومية دولية
تعزيز الدعم الاجتماعي الحكومي	التعاون مع وزارة التعليم لتقييم برامج الدعم الاجتماعي الحكومية، مثل التحويلات النقدية للفئات الضعيفة، وتشجيع استخدامها، حيثما كان ذلك مناسبًا ومبنيًا على الأدلة، للمساعدة في إبقاء الفتيات في المدارس.	الحكومة؛ منظمات الأمم المتحدة؛ منظمات غير حكومية دولية
توفير برامج مهنية ولامنهجية تناسب احتياجات النساء والفتيات	تمويل وتصميم وتوسيع نطاق البرامج المهنية والرياضية والتدريبية داخل المدارس لجذب الفتيات واستبقائهنّ، بالاستفادة من آرائهنّ ومساهماتهنّ. يمكن أن تُشكّل هذه البرامج عوامل جذب مهمة لتشجيع الالتحاق بالمدرسة وإكمال التعليم إذا تمّ تصميمها مع مراعاة النهج التشاركية والاستدامة. ينبغي تقييم الجهود المبذولة حاليًا لقياس أثرها وإجراء التحسينات اللّازمة.	منظمات الأمم المتحدة؛ منظمات غير حكومية دولية؛ الشركاء المنفّذون
البرامج الشاملة متعددة المستويات والسياق والبيانات		
إنشاء نقاط دخول متعدّدة	تصميم برامج متعدّدة المنافذ للوصول إلى الفتيات المراهقات، مثل المدارس، ومراكز الرعاية الصحية الأولية أو المستشفيات، ومراكز الشباب، والمنصات الإلكترونية والافتراضية. صُمّمت هذه البرامج مع التركيز على التدخلات طويلة الأمد التي يمكن استدامتها من الطفولة إلى المراهقة. يضمن هذا النهج حصول الفتيات على دعم	منظمات الأمم المتحدة؛ منظمات غير حكومية دولية؛ الشركاء المنفّذون

	مستدام من جهات متعددة.	
تطوير البرامج القائمة على الأدلة	تطوير برامج مبتكرة ومُركزة قائمة على الأدلة، وتوفير التدريب للشركاء المُنفِّذين على كيفية تفسير الأدلة ودمجها في تصميم البرامج. ويمكن أن يشمل ذلك برامج التحويلات النقدية أو مبادرات الحفاظ على الطلاب في المدارس، والتي تهدف إلى الحد من الضغوط الاقتصادية التي تُؤدي إلى زواج الأطفال.	منظمات الأمم المتحدة؛ منظمات غير حكومية دولية؛ الشركاء المنفّذون

الأردن

في الأردن، الأوضاع الإنسانية مُحددة بوضوح، وتنحصر في مخيمات اللّاجئين وسكان المجتمعات المضيفة. ونظرًا لطبيعة هذه المخيمات وسكانها الممتدة، فإن معظم البرامج في الأردن تندرج ضمن إطار برامج التنمية التي تستجيب للاحتياجات طويلة الأمد في ظل استقرار نسبي، بدلًا من الاستجابة للأزمات الإنسانية العاجلة. وسيُضيف خروج العديد من اللّاجئين السوريين في ديسمبر/كانون الأول 2024 تحديات جديدة لهذه الأوضاع.

السياق

منذ عام 1948، نزح آلاف المهاجرين قسراً إلى الأردن بسبب الحروب والصراعات الإقليمية، والتي ازدادت بعد الحرب العربية الإسرائيلية عام 1946، مروراً بالحربين الأهليتين اللّبنانية والخليجية عامَي 1991 و2003، فضلاً عن الصراعات السورية واليمنية التي اندلعت مؤخراً.

وفقًا لبيانات دائرة الإحصاءات العامة، استضاف الأردن أكثر من مليوني لاجئ فلسطيني مسجل، وهو أكبر عدد للاجئين الفلسطينيين في العالم. يعيش ما يقرب من خُمسهم في الأردن. في مخيمات اللّاجئين الفلسطينيين العشرة المعترف بها في جميع أنحاء البلاد. بالإضافة إلى ذلك، هناك ثلاثة مخيمات غير رسمية، ويعيش لاجئون آخرون بالقرب من هذه المخيمات. يحمل معظم هؤلاء اللّاجئين الجنسية الكاملة، لكن ذلك ليس حال الوافدين حديثًا من سوريا.[xxii] منذ اندلاع الأزمة السورية، لجأ عشرات الآلاف من اللّاجئين الفلسطينيين النازحين من سوريا إلى وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللّاجئين الفلسطينيين (الأونروا) في الأردن للحصول على المساعدة.

بالإضافة إلى اللّاجئين الفلسطينيين الساعين لمغادرة سوريا، لجأ العديد من السوريين إلى الأردن، الذي يستضيف الآن ثاني أعلى عدد من اللّاجئين بالنسبة لعدد السكان في العالم. وقد أدّى تدفّق اللّاجئين السوريين منذ عام 2011 إلى وصول عددهم إلى 1.36 مليون شخص بحلول عام 2020. ومن المتوقع أن ينمو عدد اللّاجئين السوريين في الأردن بنسبة 3 في المائة سنويًا،[xxiii] حيث لم يسجّل منهم سوى 717,864 كلاجئين وطالبي لجوء لدى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللّاجئين، منهم ما يقرب من 82 في المائة يقيمون في المجتمعات الحضرية و18 في المائة فقط داخل المخيمات.[xxiv]

في الأردن، لا يُستخدم مصطلح "زواج الأطفال" قانونيًا، ورغم وجود تعريف قانوني له، إلا أن هناك فجوة بين الممارسة والقانون. تستخدم المحكمة العليا تعريف "زواج من أتم الخامسة عشرة ولم يبلغ الثامنة عشرة"[xxv_xxvi] يُعرَّف زواج الأطفال بأنه "أي زواج يحدث دون سن الثامنة عشرة". ومع ذلك، يسمح قانون فرعي صدر عام 2017 باستثناء؛ إذ يسمح بالزواج بين سن السادسة عشرة والثامنة عشرة في ظل ظروف محدّدة.[xxvii_xxviii] وقد أنشأت المحكمة العليا مؤخرًا نظامًا آليًا لتتبّع قضايا زواج الأطفال، لضمان مراجعة القضايا بناءً على مؤشرات موحّدة بين جميع القضاة.[xxix] وقد تأسّس هذا النظام استجابةً لدراسة أجرتها منظمة "أنقذوا الأطفال" والتي كشفت أن متطلبات السماح بالزواج دون سن الثامنة عشرة لم تكن واضحة أو محدّدة.[xxx]

في عام 2004، وضع المجلس الوطني لشؤون الأسرة ووزارة التخطيط في الأردن الخطة الوطنية للطفولة (2004-2013)[xxxi] مسلطةً الضوء على زواج الأطفال كقضية ذات أولوية للتدخّل. بعد ذلك، أُطلقت خطة العمل الوطنية لتنفيذ توصيات دراسة "زواج الفتيات القاصرات" (2018-2022) لتوفير إطار عام لبرامج الحد من زواج الفتيات دون سن 18 عامًا، مع تعيين المجلس الوطني لشؤون الأسرة كجهة رصد. عُدِّل الإطار الزمني لاحقًا ليمتد من عام 2020 إلى عام 2024. تهدف الخطة إلى توحيد الجهود الوطنية للحد من زواج الفتيات دون سن 18 عامًا وتهيئة بيئة داعمة من خلال إطار عمل موجّه نحو النتائج عبر توفير: (1) التشريعات الداعمة للحدّ من زواج من هم دون سن 18 عامًا؛ (2) الخدمات الصحية والنفسية لدعم الحالات المتضرّرة وتنفيذ برامج للحدّ من زواج من هم دون سن 18 عامًا؛ و(3) التغيير الإيجابي في معتقدات وسلوكيات أفراد المجتمع فيما يتعلّق بقضية زواج من هم دون سن 18 عامًا.[xxxii]

تتمحور الاستراتيجيات الوطنية الأخرى أيضًا حول معالجة زواج الأطفال. تتضمن الاستراتيجية الوطنية للصحة الجنسية والإنجابية (2020-2030)[xxxiii] مكونًا لنشر الوعي حول قضية زواج الأطفال. وأكدت الاستراتيجية الوطنية للسكان (2021-2030) على أهمية تعزيز التزام الأردن بمعالجة العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي، بما في ذلك زواج من هم دون سن 18 عامًا، وتنفيذ خطط للحد منه. بالإضافة إلى ذلك، تتضمن الاستراتيجية الوطنية للشباب (2019-2025)[xxxiv] محورًا خاصًا بصحة الشباب والنشاط البدني، يُعنى ببناء قدرات الشباب في مجال المهارات الحياتية، والتي ارتبطت بخفض معدل زواج من هم دون سن 18 عامًا.

تُظهر الأرقام الوطنية أن زواج الفتيات دون سن الثامنة عشرة آخذ في الانخفاض في الأردن لدى جميع الجنسيات، على الرغم من الارتفاع الملحوظ في عدد حالات زواج الفتيات دون سن الثامنة عشرة خلال الفترة 2011-2016. انخفضت النسبة من 13.4% عام 2015 إلى 9.1% عام 2022.[xxxv] يوضح الشكل 2 التوزيع النسبي لزواج الفتيات دون سن الثامنة عشرة من جميع الجنسيات خلال الفترة 2012-2022.

الشكل 2: التوزيع النسبي لزواج الفتيات دون سن 18 عامًا، 2012-2022 (جميع الجنسيات)

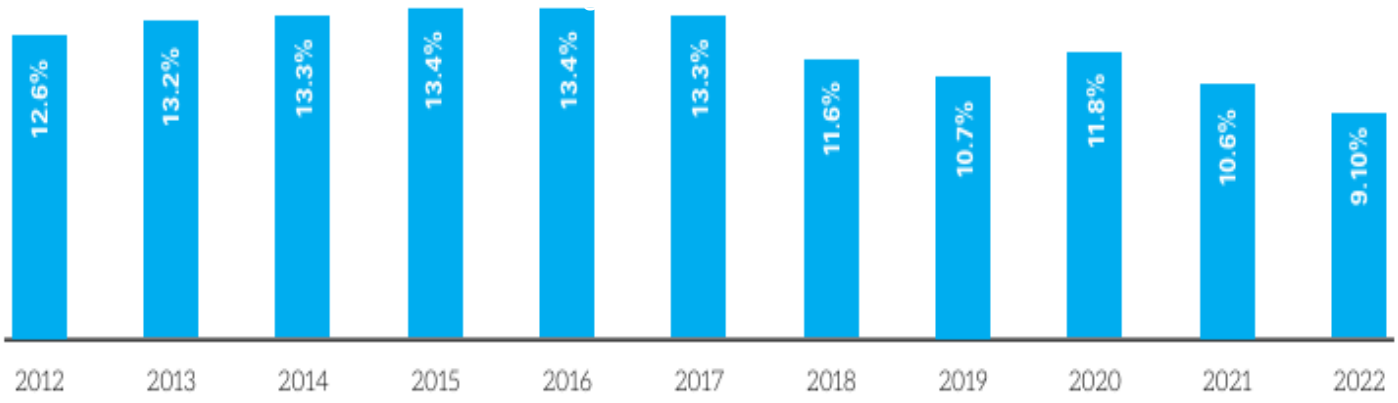

ملحوظة: تم الحصول على أرقام الشكل أعلاه من دائرة قاضي القضاة في الأردن (https://sjd.gov.jo/).

تعكس نسبة الزيجات المسجلة للسوريات دون سن 18 عاماً خلال الفترة 2011-2015 مقارنة بالمعدلات الوطنية ارتفاعاً من 12% من إجمالي عدد الزيجات المسجلة للسوريين في الأردن عام 2011 إلى 18.4% عام 2012، و25% عام 2013، و32.3% عام 2014. واستمرت هذه الزيادة حتى عام 2015، حيث وصلت إلى 34.6%. ويشير هذا إلى أنّ ثلث النساء السوريات اللّواتي تزوّجن في عام 2015 كان يقلّ عمرهنّ عن 18 عامًا، في حين ارتفعت هذه النسبة إلى 13.4 في المائة على المستوى الوطني.[xxxvi] وفي مخيم الزعتري، الذي يستضيف حوالي 78000 لاجئ سوري،[xxxvii] شكّلت زيجات الأطفال حوالي 70 في المائة من إجمالي الزيجات المسجلة عام 2018.[xxxviii] وفي كثير من الحالات، يُقال إن الآباء داخل مجتمعات اللّاجئين السوريين يتهرّبون من قانون الأحوال الشخصية فيما يتعلّق بسن الزواج من خلال تسجيل سن أكبر غير دقيق، أو ترتيب عقد الزواج في سوريا، أو الاستفادة من علاقاتهم الشخصية لحمل القاضي على الاستعانة ببند الاستثناء.[xxxix]

جمع البيانات

تمّ تضمين فئاتٍ مُختلفة من المشاركين في مقابلات المُخبرين الرئيسيين ومناقشات مجموعات التركيز، التي أُجريت خلال شهري أذار/مارس ونيسان/أبريل 2024. وقد أُجريت مناقشات مجموعات التركيز مع أصحاب المصلحة العاملين في المجتمعات المُضيفة و/أو مخيمات اللّاجئين. ويُفصّل **الجدول 6** العيّنة.

الجدول 6: عيّنة الأردن

العينة الإجمالية	13
حكومة	3
الأمم	6*

المتحدة/المنظمات غير الحكومية الدولية	
منظمة غير حكومية محلية	3*
أكاديمي	1

ملاحظة: في إجمالي عدد العيّنة الموضح في قسم المنهجية، تم اعتبار الأكاديمي مسؤولاً حكومياً نظراً لخبرته ذات الصلة. يوضح هذا الجدول عدد مقابلات المُخبرين الرئيسيين والمناقشات الجماعيّة المركّزة. كل فئة مُشار إليها بعلامة النجمة (*) كان لها مجموعة نقاش مركّزة واحدة شملت عدة مشاركين.

النتائج

وصف السياق الإنساني

يتّفق المشاركون في الدراسة على تعريف الأوضاع الإنسانية، حيث وصفوا هذه الأوضاع بأنّها تشمل مخيمات اللّاجئين والمجتمعات المضيفة الناتجة من الأزمتين السورية والفلسطينية على مرّ السنين. تدير الأونروا المخيمات الفلسطينية في حين يخضع جميع اللّاجئين السوريين المسجّلين داخل المخيمات وفي المجتمعات المضيفة لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللّاجئين. اعتبر أحد المشاركين الكوارث بشكل عام، والكوارث الطبيعية، والأمراض المزمنة، وغيرها من الأمراض، حالاتٍ يمكن اعتبارها سياقًا إنسانيًا:

> "لدينا حوالي 20 في المائة من اللّاجئين يعيشون في المخيمات، وهي مخيمي الزعتري والأزرق وبعض المناطق الحضرية في إربد. يعيش معظم هؤلاء اللّاجئين في الشمال في المفرق وإربد وعمان، بينما يعيش عدد قليل منهم أيضًا في الجنوب." - الأمم المتحدة/منظمة غير حكومية دولية، الأردن

بالإضافة إلى ذلك، أشار بعض المشاركين إلى وجود مخيمات لاجئين غير رسمية تقع في مناطق نائية تفتقر إلى الخدمات، وعادةً ما تكون بالقرب من المزارع وأماكن العمل. سكان هذه المخيمات لاجئون كانوا يعيشون في الأصل في مخيم رسمي، ولكن لعدم رضاهم عن الخدمات المتاحة، قرّروا المغادرة بحثًا عن مصدر دخل. هذه المخيمات غير مرخصة، والخدمات المقدمة فيها غير مشمولة بالتغطية.

الميسّرون والتحديات التي تواجه البرامج القائمة لمعالجة زواج الأطفال

يتم دمج برامج زواج الأطفال في جميع المنظمات التي تمت مقابلتها ضمن برامج أخرى، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، حماية الطفل، والعنف القائم على أساس النوع الاجتماعي، والصحة الجنسية والإنجابية، والدعم النفسي والاجتماعي، وبرامج التعليم أو الصحة. عادةً ما يكون زواج الأطفال جزءًا لا يتجزأ من مشاريع أخرى، ولا يُعدّ مشروعًا مستقلًا إلا في بعض الأحيان. أما البرامج التي تستهدف الفتيات المتزوجات، فهي محدودة. تندرج البرامج ضمن الفئات التالية:

- برامج المهارات الحياتية، مثل "مركز تمكين الفتيات المراهقات"، الذي يقوده صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة "إنقاذ الطفل" في الأردن (داخل مخيم الزعتري للّاجئين)، و"أبطال التغيير" في منظمة "بلان إنترناشونال"، وبرامج المهارات الحياتية الأخرى من أجل الحماية في مخيمات اللّاجئين والمجتمعات المضيفة؛

- المساحات الآمنة، مثل مشروع "مكاني" الذي تقوده اليونيسف، وكذلك "المساحات الآمنة للنساء والفتيات" بإشراف صندوق الأمم المتحدة للسكان في المجتمعات المضيفة وفي مخيمات اللّاجئين؛

- خدمات الصحة الإنجابية والحقوق الجنسية مع خدمات صديقة للشباب، مثل عيادة المراهقين التي يقدّمها الاتحاد الدولي لصحّة الأسرة، في مخيمات اللّاجئين والمجتمعات المضيفة بتمويل من صندوق الأمم المتحدة للسكان؛

- البرامج التعليمية، مثل تلك التي تقدمها الأونروا للّاجئين الفلسطينيّين؛

- النقد مقابل الحماية والنقد مقابل التعليم، مثل برنامج "النقد مقابل الحماية" التابع لمنظمة "التعاون الدولي" (Cooperazione Internazionale) والذي يستهدف اللّاجئين والمجتمعات المضيفة في شرق عمان، وإربد (المزار الشمالي)، والزرقاء (الرصيفة)، بالإضافة إلى النقد في إدارة حالات العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي، والذي يستهدف كل من اللّاجئين والمجتمعات المضيفة في أماكن خارج المخيمات بتمويل من صندوق الأمم المتحدة للسكان؛

- جلسات التوعية وحملات التوعية، مع مبادرات مثل حملة "16 يومًا من النشاط ضد العنف القائم على النوع الاجتماعي" وحملة "لا لزواج الأطفال" في مخيم الزعتري؛

- خدمات إدارة حالات العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي الشاملة (مثل برامج الدعم النفسي والاجتماعي) في مخيمات اللّاجئين والمجتمعات المضيفة، على غرار تلك التي تقدمها الهيئة الطبية الدولية والعديد من المنظمات الأخرى، سواء في المجتمعات المضيفة أو مخيمات اللّاجئين؛ و

- برامج التغيير السلوكي والاجتماعي مثل برنامج اليونيسف القائم على المجتمع للوقاية من العنف ضد الأطفال والذي يتعاون مع الآباء والزعماء الدينيين.

وفقًا للمستجيبين ومخطط التدخل، لم تتناول سوى برامج قليلة زواج الأطفال كهدف رئيسي للتدخل. على سبيل المثال، نفذت منظمة إنقاذ الطفولة برنامجًا لمدة عام واحد بعنوان "إنهاء زواج الأطفال" في مخيم الزعتري عام 2018. قدّم البرنامج إدارة حالات للأطفال دون سن 18 عامًا ممّن كانوا متزوجين أو مخطوبين، مع إحالتهم إلى خدمات مثل فرص كسب الرزق.

إنّ توافر البيانات حول مشاريع زواج الأطفال محدود. قيّدت سياسة حماية البيانات الخاصة بالمنظمات في بعض الأحيان الوصول إلى البيانات ذات الصلة بالمشاريع. كما أنّ المعلومات المتاحة، مثل التقارير المتعلّقة ببرامج زواج الأطفال على جميع المستويات، محدودة. على سبيل المثال، كان هناك نقص في معلومات التصميم التفصيلية للبرامج والأدلة والحزم، ونتائج الرصد والتقييم. غالبًا ما تكون البيانات المتاحة غير متّسقة؛ فعلى سبيل المثال، أبرزت المناقشات خلال ورشة عمل التحقّق أنّ برنامج المسوحات الديموغرافية والصحية والمحكمة الشرعية تُبلّغان بأرقام مختلفة عن انتشار أو عدد حالات زواج الأطفال في الأردن. بالإضافة إلى ذلك، فإن البيانات بشأن انتشار زواج الأطفال في المخيمات والمجتمعات المضيفة المحددة قديمة.

"البيانات المتاحة ليست محدّثة ولا كافية لتعكس الوضع الحقيقي والأسباب الجذرية."
- الأمم المتحدة/منظمة غير حكومية دولية، الأردن

لقد ساهمت مرونة تصميم المشروع في نجاحه. أشار بعض المشاركين إلى أنّ تغيير تصميم المشروع بناءً على الاحتياجات والتحديثات أدّى إلى نجاح التدخل. عندما يلبّي تصميم المشروع احتياجات المجتمع، فهو يعمل بكفاءة. مرونة المانحين تُسهّل هذا الجانب.

اعتبر بعض المشاركين أنّ بناء الثقة مع المجتمعات المحلّية أمرٌ أساسي لنجاح المشروع. ويمكن اكتساب هذه الثقة من خلال إشراك المجتمع المحلّي في اللجان وتوظيف متطوّعين في أنشطة المشروع. وقد ثَبُت أنّ الزيارات المنزلية والمدرسية، بالإضافة إلى استهداف أولياء الأمور، مفيدة.

إنّ نقص التمويل يشكّل عقبة أمام التنفيذ الفعّال. وأشار معظم المستجيبين إلى أثر نقص التمويل على البرامج والأنشطة. في بعض الحالات، تمكّنت المؤسّسات الحكومية من الاستفادة من مشاريع ممّولة أخرى داخل المنظمات للعمل على زواج الأطفال.
أفاد المجيبون بوجود نقص في الميزانية المخصّصة لبرامج زواج الأطفال بشكل عام، وليس فقط في السياقات الإنسانية. وأشار بعض المجيبين تحديدًا إلى نقص التمويل المخصّص لبرامج زواج الأطفال، بينما لفت أحدهم إلى انخفاض عام في التمويل بسبب الأزمات العالمية والإقليمية.

"واجهتنا دائمًا عقبة كبيرة تمثّلت في الدعم المالي. فكلّما أردنا تنظيم محاضرة [توعوية]، كان من الضروري توفير التمويل اللّازم. تمكّنا من زيارة المدارس والاستفادة من الفصول الدراسية وطلّابها خلال فترات الأنشطة، لكن حين تعلّق الأمر بتثقيف المرشدين وأولياء الأمور، لم نتمكّن من ذلك بسبب غياب الميزانية المطلوبة.."
– مسؤول حكومي، الأردن

الجهات المانحة تؤثر على البرامج. وذكر عدد قليل من المشاركين أنّ الجهة المانحة تؤثّر على موقع التنفيذ، واستهداف مجموعات معيّنة، وأنواع التدخّل:

"عادةً ما نُوَجّه من قبل الجهات المانحة. فإذا قالت الجهة المانحة إنّه يجب علينا القيام بهذا، فلا يمكن للمنفذّين معارضتها."
– منظمة غير حكومية محلية، الأردن

نادراً ما يتم مشاركة الدروس المستفادة من المشاريع وتقييمها. وفقًا للمستجيبين، لدى معظم المنظمات إدارات داخلية للرصد والتقييم تُعنى بتقييم المشاريع. ولإظهار إنجازات المشاريع، تمتلك معظم المنظمات مجموعة من المؤشرات، بما في ذلك عدد المستفيدين المباشرين، وخط الميزانية، والتقييمات اللاّحقة والتقييمات المُسبقة، وما إلى ذلك. تعتمد عملية التقييم على متطلّبات الجهة المانحة، التي قد تكون لديها سياسة تقييم خارجية. ووفقًا للمستجيبين – وكما تبيّن أيضًا

أثناء الرّصد - تخضع نتائج التقييم لبيانات سياسات الخصوصية، وفي معظم الحالات لا تُنشر النتائج. إضافةً إلى ذلك، يُركّز التقييم المُجرَى على تقييم النتائج قصيرة المدى بدلاً من تقييم الأثر طويل المدى.

التوصيات على المستوى القطري - الأردن

صيغت التوصيات في جلسة مُيسّرة خلال ورشة عمل التحقق، بمشاركة المستشار الأردني، وموظفي مكاتب اليونيسف وصندوق الأمم المتحدة للسكان في الدول، وأعضاء من المنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية العاملة في الأردن. وراجعها أعضاء منتدى العمل الإقليمي، والمكاتب الإقليمية لليونيسف وصندوق الأمم المتحدة للسكان. وهي مُدرجة في الجدول 7.

الجدول 7: التوصيات على المستوى القطري - الأردن

توصية		أصحاب المصلحة
التدخلات الشاملة متعددة المستويات والسياق والبيانات		
زيادة مشاركة المجتمع	عقد مجموعات تركيزية مع المجتمعات المحلية للمساهمة في تصميم البرامج، وإنشاء شخصيات من السكان المستهدفين (نهج يركز على الإنسان) وفهم دوافع زواج الأطفال لتصميم و/أو تكييف البرامج التي تعالج الدوافع ذات الصلة.	الشركاء المنفّذون
تطوير خريطة القوة	تمويل وتنفيذ تطوير "خريطة القوة" لفهم الأفراد والمؤسسات وأصحاب المصلحة ذوي الصلة بزواج الأطفال في سياقات ومجتمعات مختلفة.	الجهات المانحة؛ منظمات الأمم المتحدة؛ منظمات غير حكومية دولية
توسيع برامج التدريب على التغيير السلوكي والاجتماعي	توسيع برامج تدريب حول زواج الأطفال لتشمل صناع السياسات ومقدمي الخدمات لتحسين قدرة الكيانات الحكومية واستعدادها الحقيقي والتزامها بمعالجة زواج الأطفال.	الجهات المانحة؛ منظمات الأمم المتحدة؛ منظمات غير حكومية دولية
خريطة الأدوار والمسؤوليات	تمويل وتنفيذ رسم خريطة شاملة لأدوار مختلف القطاعات والجهات الفاعلة المعنيّة بمنع زواج الأطفال وتحديد أدوار كل منها بوضوح، بما يتجاوز إرسال واستقبال الإحالات إلى إدارة حالات حماية الطفل/العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي.	الجهات المانحة؛ منظمات الأمم المتحدة؛ منظمات غير حكومية دولية
البحث في عوامل الخطر المحلية لزواج	تمويل الأبحاث حول عوامل خطر زواج الأطفال في الأردن لضمان إمكانية الترويج لها كمعايير في استهداف المستفيدين ضمن البرامج خارج قطاع الحماية (التعليم،	الجهات المانحة؛ منظمات الأمم المتحدة؛

الأطفال	والصحة، والتمكين الاقتصادي).	منظمات غير حكومية دولية
تصميم أطر الرصد والتقييم	تصميم أطر مشتركة للرصد والتقييم لقياس أثر هذه البرامج القطاعية على منع زواج الأطفال.	الجهات المانحة؛ منظمات الأمم المتحدة؛ منظمات غير حكومية دولية؛ الشركاء المنفّذون
توحيد البيانات	تسهيل الحوار بين مختلف الكيانات التي تنشر بيانات عن زواج الأطفال (على سبيل المثال، يقدّم كل من المسح الديمغرافي والصحي والمحاكم الشرعية أرقامًا مختلفة حول انتشار هذه الظاهرة) لإنشاء مصدر متناغم ومتّسق للبيانات.	الحكومة؛ منظمات الأمم المتحدة؛ منظمات غير حكومية دولية
توثيق البيانات ونشرها	تمويل توثيق أفضل الممارسات في الأردن ونشر الأدلّة والبيانات.	الجهات المانحة؛ منظمات الأمم المتحدة؛ منظمات غير حكومية دولية
تشريع		
إعادة النظر في الاستثناءات الواردة في قانون زواج الأطفال	تصميم برامج تدريبية وحوارات مفتوحة مع قضاة الشريعة والمجتمع ككل لفهم مبدأ "مصلحة الطفل الفضلى". وعلى وجه الخصوص، الحد من عدد طلبات زواج الأطفال التي تُعتبر استثناءات قانونية للزواج دون سن الثامنة عشرة.	منظمات الأمم المتحدة؛ الحكومة
التعاون والتنسيق		
خطة للتنسيق والتدريب المستمر	التخطيط لآلية تنسيق وتوعية وتدريب وتمويلها، بحيث تستمر بعد انتهاء خطة العمل الوطنية. سيضمن ذلك استدامة الجهود المبذولة حاليًا لإنهاء زواج الأطفال، والنجاحات الأخيرة في الحد من زواج الأطفال على الصعيد الوطني.	الحكومة

لبنان

شهد لبنان سلسلة من الأزمات التي دفعته نحو ظروف إنسانية متقلّبة. في العراق، من المرجح أن يتحوّل جزء كبير من البرامج نحو منظور تنموي؛ أما في لبنان، فمن المرجح أن تتّجه البرامج نحو طابع إنساني أكثر.

السياق

واجه لبنان أزمة إنسانية معقّدة ومتعدّدة الجوانب في السنوات الأخيرة، مدفوعة بعدم الاستقرار السياسي والانهيار الاقتصادي وتدفق اللّاجئين من دولة سوريا المجاورة. وقد أدت هذه الأزمة متعدّدة الجوانب إلى معاناة واسعة النطاق وضغط كبير على البنية التحتية والخدمات الاجتماعية في البلاد.

أثّرت الأزمات والنزاعات المختلفة بشكل كبير على حياة الشعب اللّبناني واللّاجئين السوريين واللّاجئين الفلسطينيين في لبنان. فإلى جانب الأزمات المتعدّدة والمعقّدة، يعاني لبنان أيضًا من انقسامات طائفية عميقة ونظام برلماني يشهد الجمود المتكرّر وانعدام الكفاءة. وقد أدى الانهيار الاقتصادي الذي تواجهه البلاد منذ عام 2019، والذي يُعدّ من أسوأ الانهيارات في التاريخ الحديث، إلى فقدان اللّيرة اللّبنانية أكثر من 98% من قيمتها مقابل الدولار الأمريكي، مما تسبّب في تضخم جامح وبطالة وفقر. كما أدّى انهيار النظام المصرفي إلى مزيد من التآكل في ثقة الشعب وتدمير مدخرات حياتهم. بالإضافة إلى ذلك، يستضيف لبنان ما يقرب من 1.5 مليون لاجئ سوري، وهو أكبر عدد من اللّاجئين بالنسبة للفرد الواحد في العالم، مما يضع ضغطًا هائلاً على موارد شحيحة أصلاً. يعيش اللّاجئون في ظروف هشة مع محدودية فرص الحصول على الخدمات الأساسية، مما يستدعي تقديم مساعدات إنسانية دولية كبيرة.

منذ عام 2019، تدهور الوضع بشكل حاد بسبب الأزمة الاقتصادية والمالية، والاحتجاجات واسعة النطاق المناهضة للحكومة، وانهيار القطاع المصرفي. وزادت جائحة كوفيد-19 من تفاقم الوضع، حيث أثقل كاهل النظام الصحي، وتسبّب انفجار مرفأ بيروت عام 2020 في خسائر بشرية فادحة وأضرار في البنية التحتية، مما فاقم هشاشة اقتصاد البلاد. كما أدى الصراع المستمر منذ عام 2024 على الحدود الجنوبية إلى نزوح داخلي كبير، وتدهور الظروف المعيشية، وزيادة الحاجة إلى المساعدات الإنسانية.
يوضح ما سبق كيف تطوّر الوضع الإنساني في لبنان من أزمة محلية تركز على اللّاجئين إلى أزمة وطنية شاملة. يؤثر هذا التحول بشكل كبير على الفئات الأكثر ضعفًا من اللّبنانيين واللّاجئين السوريين والفلسطينيّين المنتشرين في جميع أنحاء البلاد، وخاصة في المناطق الريفية.

يقوم النظام القانوني في لبنان على بنية معقّدة تتأثر بالقوانين الدينية. ويختلف السن القانوني للزواج باختلاف الطائفة الدينية التي ينتمي إليها الأفراد. ولذلك، تلعب الأعراف التقليدية والثقافية دورًا هامًا في ترسيخ ظاهرة زواج الأطفال في لبنان.[xl] في بعض المجتمعات، يُنظر إلى الزواج المبكر كوسيلة لحماية عفة الفتيات والحفاظ على شرف العائلة. إضافةً إلى ذلك، يُفاقم الفقر ونقص التعليم ومحدودية الفرص المتاحة للنساء والفتيات هذه المشكلة. وقد ترى العائلات في تزويج بناتها في سن مبكرة وسيلةً لتخفيف الأعباء المالية أو لتأمين علاقات زوجية. إضافةً إلى ذلك، أدت العديد من الأزمات الإنسانية إلى تفاقم هذه المشكلة، بما في ذلك أزمة اللّاجئين السوريين، مع ورود تقارير عن زيادة حالات زواج الأطفال بين مجتمعات اللّاجئين في لبنان.[xli]

كشفت دراسة وطنية أجريت مؤخرا حول زواج الأطفال في لبنان (2024)[xlii] أن متوسط سن الزواج الأول يختلف جغرافيا، مع انتشار ملحوظ في المناطق الريفية مثل عكار والبقاع، حيث يمكن أن يصل إلى 15 عاماً. وتشير تقارير حديثة أخرى أيضًا إلى أنّ حوالي 6 في المائة من الفتيات اللّبنانيات يتزوّجن قبل سن 18 عامًا، و 1 في المائة يتزوّجن قبل سن 15 عامًا.[xliii] تُعَدّ ظاهرة زواج الأطفال أكثر انتشارًا وبشكل ملحوظ بين الفتيات السوريات اللّاجئات في لبنان حيث تزوجت حوالي 29 في المائة منهنّ قبل سن 18 عامًا.[xliv] وتؤكد هذه الإحصاءات، التي تعكس الوضع حتى عام 2023، على المخاوف والجهود المستمرة للحدّ من زواج الأطفال في لبنان. تُظهر البيانات الإضافية أن الفتيات هنّ الأكثر تأثرًا، وتشكل هذه الزيجات ما يقرب من 76 في المائة من حالات زواج الأطفال مقارنة بالفتيان.

جمع البيانات

شملت عملية جمع البيانات الأولية 12 مقابلة مع جهات معنية رئيسية في لبنان تتناول قضية زواج الأطفال. وشملت هذه الجهات جهات حكومية، ووكالات الأمم المتحدة/منظمات غير حكومية دولية، ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات غير الهادفة للربح المحلية. ويوضح الجدول **8** توزيع العينة.

الجدول 8: عينة لبنان

العينة الإجمالية	12
حكومة	2
الأمم المتحدة/منظمة غير حكومية دولية	5
منظمة غير حكومية محلّية	5

النتائج

وصف السياق الإنساني

كشفت المقابلات البحثية أن الأوضاع الإنسانية في لبنان تطورت بشكل ملحوظ على مر السنين، مدفوعةً بسلسلة الأزمات المتفاقمة المذكورة أعلاه. وأوضح جميع المشاركين أنّ استجابة الجهات الفاعلة الدولية والمحلية توسعت من تركيز ضيّق على اللّاجئين (وخاصة اللّاجئين السوريين في لبنان) إلى شمول أوسع للفئات اللّبنانية الضعيفة المتضرّرة من الأزمة الاقتصادية منذ عام 2019.

أفادت جميع الجهات الفاعلة الإنسانية التي تمت مقابلتها بالتكيف مع هذه التغييرات، مع ضمان أن تلبّي تدخلاتها الاحتياجات المتنوعة والديناميكية لجميع الفئات المتأثرة. وشملت التحولات في البرامج ما يلي:

- **التعديلات الجغرافية والديموغرافية:** كان لابد من تصميم التدخلات بناءً على الفروقات الجغرافية والديموغرافية. على سبيل المثال، شهدت مناطق محددة، مثل البقاع وعكار وطرابلس، تأثيرات واحتياجات مختلفة مقارنةً بالمناطق الأكثر امتيازًا.

- **توسيع نطاق العمل:** وسّعت المنظمات نطاق عملها من الاستجابة الإنسانية البحتة ليشمل أعمالاً أكثر توجهاً نحو التنمية، بهدف معالجة القضايا النظامية وبناء قدرة على الصمود على المدى الطويل لدى الفئات المتضرّرة. ومع ذلك، كان هناك تصوّر سائد لدى غالبية المشاركين بأنّ التحديات الاقتصادية أدت إلى انخفاض إنتاجية موظفي القطاع العام في لبنان. وكما أشار أحد المشاركين، "عندما يتقاضى موظف حكومي 200 دولار أمريكي فقط شهرياً، لا يُتوقّع منه أن يكون متحمّساً ومخلصاً لعمله" (الأمم المتحدة/منظمة غير حكومية دولية، لبنان).

- **التدخلات المتعلّقة بالعنف القائم على أساس النوع الاجتماعي:** تحتاج مجموعات محدّدة، مثل الفتيات المراهقات، إلى تدخلات مستهدفة لمعالجة نقاط الضعف الفريدة، التي زادت أثناء الأزمات.

فهم ممارسة زواج الأطفال والعوامل الدافعة له في السياقات الإنسانية

أظهر جميع الأفراد الذين تمت مقابلتهم فهمًا واضحًا لزواج الأطفال، وكانوا متوافقين باستمرار مع التعريف الذي قدمته اليونيسف. وعند سؤالهم عن العوامل الدافعة والعوائق، كانت **هيمنة وجهات النظر الأبوية في المجتمعات،** إلى جانب التقاليد الراسخة والأعراف الاجتماعية، من الأسباب الرئيسية لزواج الأطفال في لبنان. وتنتشر هذه المشكلة بشكل خاص بين اللّاجئين السوريين، ولكنها تزداد وضوحًا بين العائلات اللّبنانية أيضًا. في العديد من المناطق، يؤدي الاعتقاد بأنّ دور الفتيات هو أساسًا في كونهنّ زوجات وأمهات إلى الزواج المبكر، باعتباره وسيلة لحمايتهنّ وتأمين مستقبلهنّ. كما تجدر الإشارة إلى أنّ جميع من أجريت معهم المقابلات أفادوا بذلك، وغالبًا ما يرتبط بممارسات دينية ضمن "الأعراف الثقافية". وأشار أحد موظفي الأمم المتحدة/منظمة غير حكومية دولية إلى ما يلي:

"العوامل المعوقة... هي التقاليد والأعراف الاجتماعية، كما تعلمون، بقدر ما أكره قول ذلك، ولكن هذا أمر كان يحدث داخل مجتمعات اللّاجئين السوريين قبل فرارهم إلى لبنان."
- الأمم المتحدة/منظمة غير حكومية دولية، لبنان

لقد كانت الأزمة **الاقتصادية والمالية** في لبنان سبباً رئيسياً لزواج الأطفال، كما ورد في تقرير جميع من أجرِيَت معهم المقابلات. أدت الأزمة إلى ارتفاع حاد في مستويات الفقر بين اللّبنانيين واللّاجئين على حد سواء، مما دفع الأسر إلى تزويج بناتها في سن مبكرة لتخفيف العبء المالي. ويُنظر إلى هذا الإجراء اليائس كوسيلة لتأمين مستقبل الفتيات وتخفيف الضغوط الاقتصادية المباشرة على الأسرة. وأفادت غالبية المشاركين بأنّ آليات التكيّف السلبية هذه تُلاحظ بين اللّاجئين السوريين في لبنان، وكذلك بين اللّبنانيين من ذوي الدخل المحدود الذين يعيشون في المناطق الريفية.

"هناك حاجز آخر وهو بالطبع الظروف المعيشية القاسية... الوحدات السكانيّة مكتظة، لذا يجب التخلّص من الفتيات أولاً لتوفير مساحة [للعيش]. ومن السلوكيات الأخرى تشجيع الآباء على زواج الأطفال [كإجراء وقائي] لحماية بناتهم من ممارسة علاقات جنسية أو تعرّضهنّ للتحرّش."
- الأمم المتحدة/منظمة غير حكومية دولية، لبنان

الميسّرون والتحديات التي تواجه البرامج القائمة لمعالجة زواج الأطفال

تنتشر برامج معالجة زواج الأطفال في لبنان على نطاق واسع وتغطي عدة قطاعات، وتظهر في جهود وقطاعات مختلفة. وقد حددت مراجعة مكتبية للتدخلات الرئيسية أكثر من 35 برنامجًا يتناول زواج الأطفال كهدف رئيسي أو ثانوي. وفّرت هذه الدراسة أساسًا متينًا لفهم طبيعة الجهود المبذولة، ووجّهت عملية جمع البيانات اللاحقة، والتي تم التحقق من صحّتها أيضًا خلال جمع البيانات الأولية مع الجهات المعنيّة الرئيسية في لبنان وضمن ورشة عمل التحقق. وتشمل هذه الجهود تعاونًا بين الهيئات الحكومية والمنظمات غير الحكومية والوكالات الدولية.

وفيما يلي تفاصيل البرامج والمخرجات البارزة:

1. **الجهود التشريعية**: بُذلت جهودٌ متواصلة لإقرار قوانين تُحدد السن الأدنى للزواج بـ 18 عامًا، وتُعاقب المتورطين في زواج الأطفال. وقد أعدّت منظماتٌ مثل التجمّع النسائي الديمقراطي اللّبناني مشاريع قوانين، وقد أحيلَت إلى البرلمان.[xlv]

2. **وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية الأخرى وبرامج المنظمات غير الحكومية /منظمات المجتمع المدني المحلية:**

أ. زواج الأطفال كهدف أساسي

- تعمل اليونيسف بشكل نشط على مكافحة زواج الأطفال في لبنان من خلال دعم وزارة الشؤون الاجتماعية[xlvi] في إطلاق خطة عمل وطنية وخطة وطنية للتواصل من أجل التغيير السلوكي والاجتماعي - مبادرة "قدوة" من خلال اليونيسف، والتي تهدف إلى معالجة الأسباب الجذرية للممارسات الضارة ضد الفتيات والفتيان والنساء مع تشجيع السلوكيات والأعراف التي تعزّز رفاههم وكرامتهم والمساواة بينهم.

- تشمل المبادرات الأخرى (مثل مبادرات "أبعاد" و "كفى" و "شبكة عكّار للتنمية" و"الهيئة اللّبنانية لمناهضة العنف ضدّ المرأة" وغيرها) برامج الحماية (العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي)، وحملات التوعية المختلفة، والبرامج التعليمية، والمشاركة المجتمعية مع التركيز على تزويد الفتيات بالمعلومات والدعم اللّازمين لمقاومة زواج الأطفال وتعزيز المساواة بين الجنسَين وحماية الطفل.

- تركز الشراكة العالمية للمنظمات تحت عنوان "فتيات وليس عرائس"، بما في ذلك الأعضاء في لبنان، على إنهاء زواج الأطفال وتمكين الفتيات من تحقيق إمكاناتهنّ.

ب. زواج الأطفال كهدف ثانوي

تهدف العديد من المبادرات إلى مكافحة زواج الأطفال من خلال استراتيجيات التثقيف والحماية. ومن أحدث هذه المبادرات:

- يُذكر أنّ "المساحات الآمنة للنساء والفتيات"، التي أنشأتها وكالات الأمم المتحدة، صُمّمت لتوفير بيئة

آمنة وداعمة تُمكّن النساء والفتيات من الحصول على خدمات شاملة. ويشمل ذلك الدعم النفسي والاجتماعي، والمساعدة القانونية، والخدمات الصحية. وتُعد هذه المساحات حيويةً في توفير التدخلات المنقذة للحياة، لا سيما في الحالات الإنسانية.

- مشروع "سما" التّابع لمنظّمة "أنيرا"، وهو برنامج شامل يستهدف هذه القضية، وخاصة بين الفئات السكانية الهشة مثل اللّاجئين السوريين والفلسطينيين والمجتمعات اللّبنانية الفقيرة من خلال دروس تقوية ومساعدات مالية مشروطة لتشجيع بقاء الفتيات المعرّضات لخطر زواج الأطفال في المدارس.

3. **البحث وجمع البيانات**: تم نشر العديد من الأبحاث التي تركز على زواج الأطفال في لبنان، وخاصة في سياق أزمة اللّاجئين السوريين والوضع الإنساني الأوسع، مثل تلك التي أجرتها لجنة المرأة اللّاجئة (Women's Refugee Commission) ومركز جونز هوبكنز للصحة الإنسانية[xlvii]، واليونيسف[xlviii]، وهيومانيوم[xlix]، ومنظمة "أرض الانسان"[l]، ولجنة الإنقاذ الدولية[li].

يواجه تنفيذ برامج معالجة زواج الأطفال تحديات في لبنان، ولكنه يستفيد أيضًا من بيئة تمكينية قوية تتميز بوجود العديد من الجهات الفاعلة المتفانية. أشار العديد من المشاركين من خلفيات متنوّعة إلى أنّ وجود العديد من الجهات الفاعلة يُعَدّ جانبًا إيجابيًا، حيث تعمل العديد من المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني بنشاط على قضايا الحماية، بما في ذلك زواج الأطفال، في لبنان. كما أكدوا أنّ **قدرات** بعض الجهات الفاعلة المحلية (مثل منظمة "كفى"، و"أبعاد"، و"التجمع الديمقراطي للأسرة"، و"شبكة عكّار للتنمية"، وغيرها) في هذا المجال تشكّل عاملًا ميسّرًا مهمًّا. يمتلك هؤلاء الفاعلون المحليون المعرفة والعلاقات والالتزام اللّازمين لقيادة تدخلات فعّالة وجهود مناصرة.

علاوة على ذلك، فإن وجود **خطة عمل وطنية** بشأن زواج الأطفال هو بمثابة نقطة انطلاق حاسمة. تُقدّم هذه الخطة، كما أشار العديد من المشاركين، إطارًا مُنظمًا للعمل المُنسق وتنفيذ السياسات. وُضعت خطة العمل الوطنية اللّبنانية للوقاية من زواج الأطفال والتصدي له من خلال التعاون بين وزارة الشؤون الاجتماعية، ممثلةً بالمجلس الأعلى للطفولة، واليونيسف. وشاركت فيها وزارات حكومية مُختلفة، بما في ذلك وزارات التربية والعدل والصحة والداخلية والهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللّبنانية فضلًا عن مساهمة المنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية وهيئات المجتمع المدني. وتشمل مجالات التركيز الرئيسية الإصلاحات القانونية لتحديد سن أدنى للزواج بـ 18 عامًا من دون استثناءات، وتعزيز وصول الفتيات المُعرّضات للخطر أو المُتزوجات بالفعل إلى العدالة، وتحسين خدمات التعليم والصحة، ومعالجة أوجه الضعف الاقتصادية. كما شددت خطة العمل الوطنية على تغيير السلوكيات الاجتماعية والأعراف الثقافية التي تُديم زواج الأطفال، مع التركيز بشكل كبير على حماية حقوق الفتيات وضمان سلامتهنّ وتعزيز رفاهيتهنّ. بالإضافة إلى ذلك، تتماشى خطة العمل الوطنية مع التزامات لبنان الدولية بالقضاء على زواج الأطفال بحلول عام 2030.

بالإضافة إلى ذلك، في لبنان، أصبحت أجندة **الدّعم المحليّة**[liii] أكثر وضوحًا في مختلف المبادرات والمشاريع حيث توجد برامجٌ تُعزّز فيها المنظمات الدولية شراكتها مع المنظمات غير الحكومية المحلية من خلال توفير التمويل

وبناء القدرات لها. هذا التحول الاستراتيجي - الذي تتّبعه في الغالب وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية العاملة في لبنان - مفيدٌ للغاية، كما أفاد العديد من الذين تمت مقابلتهم:

"لقد عزّز هذا النهج فعالية واستدامة التدخلات من خلال تمكين المنظمات المحلّية والتأكّد من أنّ المبادرات تتكيّف بشكل جيد مع السياق المحلي."
- منظمة غير حكومية محلية، لبنان

تواجه الجهود المبذولة لمعالجة زواج الأطفال في لبنان، وخاصة في الأوضاع الإنسانية، تحديات كبيرة تعيق التدخل الفعّال والوقاية. ووفقًا لجميع من أجريت معهم المقابلات، فإن هذه التحديات هي متعدّدة الأوجه ومتجذّرة بعمق في المشهد الاجتماعي والاقتصادي والسياسي الحالي.

كشفت المقابلات أيضًا أنّ الأزمة الاقتصادية أثرت بشكل كبير على مشاركة مقدمي الرعاية في برامج الدعم المتاحة لجميع الفئات السكانية الضعيفة. فمع تزايد الضغوط المالية، غالبًا ما يعجز مقدّمو الرعاية عن المشاركة في الأنشطة التي قد تساعد في منع زواج الأطفال، أو تحديد أولوياتها، مثل جلسات التثقيف والتوعية.

"إنّ التزام مقدّمي الرعاية بحضور عدّة جلسات وتدخلات، خاصةً في ظل الوضع الاقتصادي، يُمثل صعوبةً في بعض الأحيان. نسجّل حالات انسحاب كثيرة من قبل مقدّمي الرعاية."
- منظمة غير حكومية محلية، لبنان

إلى جانب التحديات الاقتصادية، يُشكّل السياق **السياسي** في لبنان عائقًا كبيرًا أمام الحدّ من زواج الأطفال في ظلّ الأوضاع الإنسانية. فغياب حكومة فاعلة قادرة على إقرار الإصلاحات التشريعية والإشراف على الأموال والإجراءات ورصدها يُعقّد جهود مكافحة زواج الأطفال. كما يُعيق غياب آليات الحوكمة والمساءلة تنسيق المبادرات الهادفة إلى معالجة هذه القضية وفعاليتها. وقد أفادت غالبية من أجريت معهم المقابلات بأنّ انعدام الرقابة والدعم الحكوميّين اللّازمين يعرقل كثيرًا تنفيذ استراتيجيات شاملة وتخصيص موارد لمكافحة زواج الأطفال.

"دعونا لا ننسى أنّنا وصلنا إلى نقطة حيث لم يعد لدينا حكومة والآن، يتعيّن علينا أداء المهمة التي من المفترض أن تقوم بها الحكومة."
- الأمم المتحدة/منظمة غير حكومية دولية، لبنان

"نحن في حالة انهيار ولا توجد أي مراقبة أو حدود والجميع يقوم بالتصرّف بالطريقة التي يشعرون أنها صحيحة."
- منظمة غير حكومية محلية، لبنان

يُشكل نقص البيانات والأدلة عائقًا أمام تنفيذ برامج فعّالة. وقد أشار جميع المشاركين تقريبًا إلى غياب تقييمات الأثر والتقييمات الشاملة الأخرى في برامجهم، حيث يعتمدون فقط على أقسام المتابعة والتقييم الداخلية لرصد

مؤشرات تقارير الجهات المانحة. ونتيجةً لذلك، تُعاني برامجهم من شحّ المعلومات حول ما يُجدي وما لا يُجدي، مما يُحدّ من فهم النتائج ونشر المعلومات والتعلّم المشترك بين المنظمات.

خيرًا، أشار أحد المشاركين إلى أنّ وضع الحرب في **الجنوب والأمن الإقليمي** يعيقان الوصول إلى الفئات المستهدفة ممّا يسلّط الضّوء على أثر العوامل الخارجية، كالصراعات والمخاوف الأمنية، على جهود معالجة زواج الأطفال.

على الرغم من أن كثافة الجهات الفاعلة في هذا المجال اعتبرها البعض إيجابية، إلا أنّ غالبية المشاركين سلطوا الضوء على التحديات التي يفرضها انتشار **مسارات التواصل** وتعدّد مجموعات وفرق العمل والتحالفات وغيرها. وأُفيد بأن مجموعات العمل نفسها مفيدة للغاية داخليًا؛ ومع ذلك، فإن وفرة قنوات التواصل يُنظر إليها على أنها تؤدي إلى تدفقات معلومات مجزأة بين الجهات الفاعلة المحلية والدولية من قطاعات مختلفة، مما يؤدي إلى تعقيد جهود التنسيق وإعاقة تبادل البيانات الحاسمة بين أصحاب المصلحة عند تصميم وتنفيذ برامج متعددة القطاعات:

> "لدينا العديد من الاجتماعات المختلفة الجارية مثل مجموعة عمل العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي، ومجموعة عمل حماية الطفل، ومجموعة عمل الدعم النفسي والاجتماعي، [و] مجموعة عمل إدارة الحالات."
> – منظمة غير حكومية محلية، لبنان

أقرّ المشاركون في المقابلات أيضًا بالحاجة إلى مناهج متكاملة لمكافحة زواج الأطفال بفعالية من خلال معالجة جميع الأسباب الكامنة وراء مواطن الضعف في سياق لبنان المعقّد والمتفاقم (مثل تزايد الفقر، وعدم المساواة بين الجنسين، وآليات التكيف السلبية، والمعاناة النفسية، وغيرها). ومن هذه المناهج، التي أقرّتها جهة حكومية ومستجيبان آخران، دمج مبادرات قطاع التعليم مع وزارة التربية والتعليم العالي لتعزيز الوعي على مستوى المدارس، مثل حملة "العودة إلى المدرسة" المشتركة بين اليونيسف ووزارة التربية والتعليم العالي.

> "تكمن المشكلة في المنظمات التي تعمل مع الأطفال. لا يتمّ دمج النوع الاجتماعي في عملها. هناك برامج يمكن أن تكون أدوات تعليمية، ويمكنها أن تكون إبداعية للغاية. يجب البدء في تغيير الأعراف الثقافية من خلال تعليم الأطفال."
> – منظمة غير حكومية محلية، لبنان

أخيرًا، كشفت المقابلات أيضًا عن استمرار وجود فجوة واضحة، لا سيما في نقص التمويل المُخصّص **للملاجئ الآمنة**، وعدم مراعاة هذا المورد الحيوي في البرامج المشتركة بين القطاعات. وتُبرز هذه الفجوة، كما أفاد اثنان ممن أُجريت معهم المقابلات، تحديًا كبيرًا يواجه جهود لبنان للتصدي بفعالية لزواج الأطفال.

وعند السؤال عن العوامل المؤثرة على زواج الأطفال في البرامج الإنسانية في لبنان، سلّط الممثلون الذين تمت مقابلتهم الضوء على الميسّرين البارزين الذين يوفرون الأساس للتقدّم:

1. أشار عدد من المستجيبين من خلفيات متنوّعة إلى أنّ وجود **العديد** من الجهات الفاعلة يُنظر إليه على أنه

جانب إيجابي، حيث تعمل الكثير من المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني بنشاط على قضايا الحماية، بما في ذلك زواج الأطفال في لبنان. شدّد هؤلاء على أنّ **قدرات** بعض الجهات الفاعلة المحلية (مثل منظمة "كفى"، و "أبعاد"، و"التجمع الديمقراطي للأسرة"، و"شبكة عكّار للتنمية"، وغيرها) تشكّل عاملًا ميسّرًا مهمًّا. تمتلك هذه الجهات الفاعلة المحلية المعرفة والعلاقات والالتزام اللّازمين لقيادة تدخلات فعّالة وجهود مناصرة.

2. علاوة على ذلك، فإن وجود **خطة عمل وطنية** بشأن زواج الأطفال يشكل نقطة انطلاق حاسمة. وهذه الخطة، كما أشار العديد من المشاركين، تقدّم إطارًا منظمًا للعمل المنسّق وتنفيذ السياسات، ممّا يوفر منارة أمل لمعالجة زواج الأطفال في ظل المشهد الإنساني المعقّد في لبنان.

3. بالإضافة إلى ذلك، في لبنان، أجندة **الدّعم المحليّة**[liii] أصبحت أكثر وضوحًا في مبادرات وبرامج مختلفة حيث تُبرِم المنظمات الدولية شراكاتٍ متزايدة مع المنظمات غير الحكومية المحلية لتزويدها بالتمويل وبناء القدرات. هذا التحوّل الاستراتيجي، الذي تتّبعه في الغالب وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية العاملة في لبنان، مفيدٌ للغاية، بحسب ما أفاد به العديد من الذين تمت مقابلتهم.

التوصيات على المستوى القطري - لبنان

يسرد **الجدول 9** التوصيات التي انبثقت من البيانات، والتي سهّلت المناقشات مع أفراد من مكاتب اليونيسف وصندوق الأمم المتحدة للسكان في لبنان، والمستشار، وموظفي المنظمات غير الحكومية الدولية العاملة في لبنان وعلى الصعيد الإقليمي. وقد راجع أعضاء فريق منتدى العمل الإقليمي والمكاتب الإقليمية لليونيسف وصندوق الأمم المتحدة للسكان هذه التوصيات.

لجدول 9: التوصيات على المستوى القطري - لبنان

توصية		أصحاب المصلحة
تشريع		
إعادة تفعيل خطة العمل الوطنية بشأن زواج الأطفال	إعادة تفعيل النقاش حول خطة العمل الوطنية لمنع زواج الأطفال والحد منه في لبنان (2020-2025) التي أعدّتها وزارة الشؤون الاجتماعية بدعم فنّي من اليونيسف. تهدف خطة العمل الوطنية إلى الحد من زواج الأطفال بنسبة 60% بحلول عام 2025. ينبغي أن تتضمّن هذه المناقشة توضيح الأدوار والمسؤوليات لأصحاب المصلحة المعنيّين، بما في ذلك توضيح دور اللّجنة التوجيهية.	منتدى العمل الإقليمي؛ الحكومة
التدخلات الشاملة متعدّدة المستويات والسياق والبيانات		
معالجة غياب الأدلة	إجراء البحوث لتقييم الوضع الحالي لمعدلات زواج الأطفال بين السكان اللّبنانيين في ظل تزايد الهشاشة، وذلك لاستكمال البحوث المكثفة التي أجريت بالفعل حول معدلات زواج الأطفال بين اللّاجئين السوريين. تنفيذ تقييمات للاحتياجات وتقييمات شاملة للأثر لفهم أفضل الممارسات في لبنان فيما يتعلّق ببرامج حول زواج الأطفال ولتوجيه البرامج القائمة على الأدلة وتعزيز الفعالية.	الجهات المانحة؛ الشركاء المنفذون
تصميم البرامج متعدّدة القطاعات	تصميم برامج متعدّدة القطاعات تدمج الحماية الاجتماعية والتعليم والصحة والعدالة لتعزيز حقوق الفتيات ومنع زواج الأطفال مع مراعاة النهج المجتمعي الناجح في البرامج (على سبيل المثال، "قدوة").	منظمات الأمم المتحدة؛ منظمات غير حكومية دولية؛ الشركاء المنفذون
مراعاة السيّاق	تصميم استراتيجيات برامج تتضمّن الاعتبارات الأمنية للوصول إلى الفئات السكانية الضعيفة.	منظمات الأمم المتحدة؛ منظمات غير حكومية دولية؛ الشركاء المنفذون
معالجة المعايير الاجتماعية والسياق		
إعطاء الأولوية لمعالجة الدوافع	إعطاء الأولوية لبرامج ومبادرات الدعم التي تعالج العوامل الاقتصادية وراء زواج الأطفال، وتعزيز تمويلها.	منتدى العمل الإقليمي؛ الجهات المانحة
الدعوة إلى تحسين الحوكمة	الدعوة إلى تحسين الحوكمة لتمكين الرقابة الفعالة وتنفيذ سياسات منع زواج الأطفال من خلال الضغط على أصحاب المصلحة الرئيسيين (مثل أعضاء البرلمان والمشرّعين/ الزعماء الدينيين/ وسائل الإعلام) للدفع نحو إجراء إصلاحات قانونية والتصديق على القانون لمنع زواج الأطفال في لبنان.	الجهات المانحة
التنسيق والتعاون		
التعاون بين أصحاب المصلحة	تعزيز التعاون وبناء الشبكات بين الجهات الفاعلة (المنظمات غير الحكومية، والمنظمات المجتمعية، والمنظمات المعنية بحقوق المرأة، والمنظمات غير الحكومية الدولية، وأصحاب المصلحة، والمشرعين، وغيرهم) لتوحيد الجهود والمساهمة معًا وفقًا لاستراتيجية محدّدة وواضحة، مسترشدة بخطة العمل الوطنية، لمكافحة زواج الأطفال.	منتدى العمل الإقليمي؛ الحكومة

تنسيق الموارد	تسهيل جهود التنسيق لتبسيط الموارد وتجنّب التكرار في تقديم الخدمات أثناء تنفيذ خطة العمل الوطنية من خلال تطوير أداة للرصد والتتبّع.	الحكومة؛ منظمات الأمم المتحدة؛ منظمات غير حكومية دولية
تعزيز التواصل	توحيد مسارات الاتصال ومجموعات العمل تحت إشراف حكومي موحّد من أجل تنسيق أفضل (بما يتماشى مع أدوار ومسؤوليات لجنة توجيه خطة العمل الوطنية).	الحكومة؛ منظمات الأمم المتحدة؛ منظمات غير حكومية دولية
التمويل		
الدعوة إلى التمويل	الدعوة إلى إيجاد آليات تمويل مستدامة ومرنة لضمان استقرار وفعالية التدخلات.	منتدى العمل الإقليمي؛ الحكومة؛ منظمات الأمم المتحدة؛ منظمات غير حكومية دولية

سوريا

السياق

يشهد الوضع الإنساني في سوريا أزمةً عاصفةً منذ عام 2011، تُصنّف كإحدى أشدّ أزمات القرن تعقيدًا. وامتدّت آثار هذه الأزمة إلى خارج الأراضي السورية، عبر موجات نزوح وهجرة، بدأت داخل سوريا، وامتدّت بكثافة عالية إلى دول الجوار (لبنان، والأردن، والعراق، وتركيا)، وإلى دول أخرى بمستويات أقلّ حدّة.

وكانت حركات النزوح مصحوبة بتدهور الأوضاع السياسية والأمنية، وتفيد الحكومة السورية بعدم سيطرتها على المناطق الشمالية والشمالية الشرقية والشمالية الغربية، والتي بدورها تخضع لتصرفات جهات فاعلة غير حكومية (منظمات تعمل بصفة سياسية وعسكرية)، مدعومة من قبل قوات المعارضة والحكومة التركية، بالإضافة إلى المنطقة الخاضعة للسيطرة الكردية أو الخاضعة لسيطرة قوات سوريا الديمقراطية.

وقد تعمّقت الآثار الاجتماعية والاقتصادية على مرّ السنين، وتزايدت مع تفشي جائحة كوفيد-19 في عام 2020، حيث انكمش الاقتصاد السوري وانخفض سعر صرف العملة الوطنية (اللّيرة السورية) مقابل الدولار الأمريكي بأكثر من 99 في المائة (كان سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل اللّيرة السورية في عام 2011 أقلّ من 50 ليرة سورية مقابل دولار أمريكي واحد. أما اليوم، فيبلغ سعر الصرف مقابل الدولار الأمريكي حوالي 15000 ليرة سورية).

تدهور الوضع الإنساني بسبب الزلزال المدمّر الذي ضرب تركيا وسوريا في شباط/فبراير 2023، حيث تعرّضت قرى وبلدات للتدمير الكامل أو الجزئي في المناطق الشمالية والغربية، والتي تشمل محافظات حلب واللّاذقية وحماة.

كما ساهمت العقوبات الاقتصادية التي فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية وعدد من الدول الأوروبية على النظام السوري في تراجع الخدمات الحكومية، بما في ذلك الكهرباء والطرق والإنترنت، بالإضافة إلى النقص الحاد في الوقود ومصادر الطاقة الأخرى.

يُعدّ نقص البيانات والمعلومات الدقيقة أحد التحديات التي تزيد من حدة آثار الأزمة السورية. من حيث الأعداد، يُقدّر عدد النازحين داخليًا بنحو 6.7 مليون شخص، ويعيش 90% من السكان تحت خط الفقر، ويحتاج 13.4

مليون شخص إلى مساعدات إنسانية.[liv]
تحدّد القوانين الوطنية الحدّ الأدنى لسنّ الزواج بإتمام 18 عامًا لكلا الجنسَين:

" تكمل أهلية الزواج في الفتى والفتاة بتمام الثامنة عشرة من العمر."[lv]
– قانون الأحوال الشخصية، المادة 16

ومع ذلك، يسمح القانون بزواج الأطفال الذين بلغوا 15 عامًا على الأقل في ظل ظروف معيّنة:

" إذا ادعى المراهق أو المراهقة البلوغ بعد إكمال الخامسة عشرة وطلبا الزواج يأذن به القاضي إذا تبيّن له صدق دعواهما واحتمال جسميهما.. ومعرفتهما بالحقوق الزوجية."
- قانون رقم 4 لسنة 2019، المادة 18

القانون رقم 2018/24 الصادر سنة 2018 عدّل بعض مواد قانون العقوبات لسنة 1949 بشأن زواج القاصر خارج موافقة المحكمة المختصة:

"(1) يعاقب بالحبس من شهر إلى ستة أشهر وبغرامة من خمسين ألفاً إلى مائة ألف ليرة سورية كلّ من يعقد زواج قاصر بكر خارج المحكمة المختصة دون موافقة من له الولاية على القاصر.

"(2) يعاقب بغرامة من 25.000 إلى 50.000 ليرة سورية كلّ من يعقد زواج قاصر خارج المحكمة المختصة إذا تمّ عقد الزواج بموافقة الولي."
- قانون العقوبات، المادة 469

كان زواج الأطفال شائعًا في سوريا قبل عام 2011، حيث قدّر مسح "المشروع العربي لصحة الأسرة" لعام 2009 أنّ هذا الزواج يشكّل 17% من حالات الزواج.[lvi]
وكان السبب الرئيسي هو العادات الاجتماعية والمعتقدات الدينية، وكانت معظم الحالات تتركّز في المناطق الريفية.

مع بداية تدهور الوضع الإنساني في سوريا، ارتفعت معدلات زواج الأطفال لأسباب عديدة، منها توفير الحماية، وخاصةً للفتيات، خلال فترات النزاع والنزوح. عزّز تدهور الأوضاع الاقتصادية الممارسة الثقافية لزواج الأطفال مع الإشارة إلى أنّ غياب البيانات لا يزال يُشكل تحديًا ممّا يستدعي توفيرها لتحديد حجم المشكلة ومعالجتها.

جمع البيانات

تم اختيار الجهات المعنية لإجراء مقابلات مع المُخبرين الرئيسيين من المنظمات غير الحكومية الشريكة لليونيسف وصندوق الأمم المتحدة للسكان، بالإضافة إلى مسؤولين من كلتا المنظمتين على المستويين الوطني والمحلي. ولم تُشمَل الجهات الحكومية المعنيّة في العينة نظرًا لحساسية موضوع زواج الأطفال في سوريا.

تم توزيع عيّنة جمع البيانات على ثلاث مناطق جغرافية:

- المنطقة الجنوبية تشمل محافظتَي دمشق وريف دمشق.
- المنطقة الوسطى تشمل محافظتَي حمص وحماة.
- المنطقة الشمالية تشمل محافظة حلب ومحيطها.[lvii]

يوضّح **الجدولان 10 و 11** خصائص العينة. وقد تم التركيز على المقابلات الشخصية بدلاً من الأسلوب الافتراضي، لضمان تفاعل أكبر من المستجيب.

الجدول 10: عينة سورية حسب المنطقة وأصحاب المصلحة

المنطقة	عدد المقابلات مع المخبرين الرئيسيين	منظمات حكومية	غير منظمات الأمم المتحدة
الجنوبية (دمشق وريف دمشق)	7	4	1
الوسطى (حمص وحماة)	5	3	1
الشمالية (حلب)	4	2	1
المجموع	16	9	3

ملاحظة: عدد المشاركين أكبر من عدد المقابلات لأن بعض المقابلات كانت مع أكثر من شخص من نفس الجهة المعنية.

الجدول 11: عينة سورية حسب الجنس وطريقة المقابلة

المنطقة	عدد المقابلات مع المخبرين الرئيسيين	ذكر	أنثى	طريقة
الجنوبية (دمشق وريف دمشق)	7	3	8	مقابلة شخصية
الوسطى (حمص وحماة)	5	2	3	مقابلة شخصية
الشمالية (حلب)	4	2	2	مقابلة افتراضية

المجموع	16	7	13	

ملاحظة: عدد المشاركين أكبر من عدد المقابلات لأن بعض المقابلات كانت مع أكثر من شخص من نفس الجهة المعنية.

النتائج

وصف السياق الإنساني

انقسمت إجابات المشاركين المتعلّقة بتحديد الوضع الإنساني إلى قسمَين. حدّد مسؤولو وكالات الأمم المتحدة المناطق والفئات السكانية المستهدفة من خلال تقييمات تُجريها الوكالات والمنظمات سنويًا، بقيادة مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، والذي يعتمد مقاييس للمخاطر والشدة لتحديد مجالات التركيز والفئات المستهدفة.

"تعتمد اليونيسف في تدخلاتها على الوضع الإنساني من خلال التقييمات التي تجريها المنظمات كل فترة وفقًا لمقياس المخاطر والشدة (من 1 إلى 5)"
- الأمم المتحدة/منظمة غير حكومية دولية، سوريا

وتركز تدخلات منظمة أخرى تابعة للأمم المتحدة على المناطق المتضرّرة في سوريا، والتي تشمل جميع المحافظات تقريبًا، ويتم تحديد المناطق وفقًا لتصنيف مقياس المخاطر.

مال ممثلو المنظمات غير الحكومية المحلية إلى اعتبار جميع المناطق والفئات السورية متضرّرة ومستهدفة، وأن من لم يتأثر بالنزوح والنزاع تأثر بتدهور الوضع الاقتصادي، وتراجع الخدمات الحكومية الأساسية كالتعليم والصحة وغيرها، وأصبحت المجتمعات المحلية إما عائدة أو مضيفة. ويمكن اعتبار كلا وجهتي النظر سياقًا إنسانيًا في الحالة السورية:

"يمكن اعتبار حمص، المدينة والريف، واحدة من المحافظات الأكثر تضرراً من الأزمة التي بدأت في عام 2011. بمعنى آخر، كل مواطن إما نازح أو عائد."
- منظمة غير حكومية محلية، سوريا

فهم ممارسة زواج الأطفال والعوامل الدافعة له في الأوضاع الإنسانية

أفاد العديد من المشاركين بوجود رابط قوي بين التسرب من المدارس وزواج الأطفال:

" يشكّل التعليم المتواصل للأطفال خط الدفاع الأول ضد زواج الأطفال."
– منظمة غير حكومية محلية، سوريا

هناك عدد كبير من المدارس التي خرجت عن الخدمة بسبب الأزمة، ومؤخرًا بسبب الزلزال، بالإضافة إلى نقص المعلّمين، وخاصةً في المناطق الريفية، والنزاع المباشر (شمال سوريا وشمال غربها). ساهمت كل هذه العوامل في زيادة معدلات التسرب المدرسي، وخاصةً بين الفتيات.

"ضعف التعليم الثانوي، وخاصة في الأرياف. تفتقر حوالي 60% من القرى إلى تعليم ثانوي أو مهني، مما يؤدي إلى انقطاع الفتيات عن التعليم، وبالتالي يُصبِحن أكثر عرضة للزواج المبكر."
– منظمة غير حكومية محلية، سوريا

على الرغم من وجود قوانين لمنع التسرّب المدرسي، إلا أن هذه القوانين غير فعّالة نظرًا لغياب نظام للإبلاغ عن حالات التسرّب المدرسي أو زواج الأطفال. كما شكّل تدهور الوضع الاقتصادي لمعظم السكان عاملًا رئيسيًا، إذ سمحت الأسر الفقيرة بزواج فتياتها في سنّ مبكرة.

لم تُحدث أنشطة التوعية التي نفذتها المنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية حول قضايا حماية الطفل والعنف القائم على أساس النوع الاجتماعي تأثيرًا يُذكر على تغيير السلوك المجتمعي تجاه الأعراف الاجتماعية التي تُشجع على زواج الأطفال، وخاصةً في المناطق الريفية. يُعدّ زواج الأطفال مشكلةً متجذرة في سوريا، نظرًا للأعراف الاجتماعية والمعتقدات الدينية وضعف البنية التشريعية. ولكن خلال الأزمة السورية عام 2011 وما بعدها، تسبّبت حركات النزوح والهجرة نتيجة النزاع في زيادة معدلات زواج الأطفال، وخاصةً بين الفتيات، حيث تم اللّجوء إلى زواج الأطفال كشكل من أشكال الحماية.

"الحماية من الاعتداءات الجنسية والجسدية بالإضافة إلى تأمين نفقات المعيشة."
- منظمة غير حكومية محلية، سوريا

تتوافق المعتقدات الدينية بوضوح مع الأعراف الاجتماعية في تشجيع زواج الأطفال، ويبدو تأثير الدين أكثر وضوحًا في المدن الكبرى، بينما يكون تأثير الأعراف الاجتماعية أكبر في الريف. وأشار بعض المشاركين إلى قدرة الدين على التأثير في المجتمع بشكل عام، وأنّ الحوار مع القادة الدينيين قد يكون وسيلةً لمواجهة زواج الأطفال.

أفاد المستجيبون في المناطق الوسطى والشمالية بأن عمالة الأطفال تُشكّل مدخلاً لزواج الأطفال، وخاصةً للذكور، مما يُغيّر الصورة النمطية السائدة عن تأنيث زواج الأطفال. يُنظر إلى الصبيّ العامل في المجتمع على أنّه أصبح مستقلاً اقتصادياً، وبالتالي مستعداً لتأسيس أسرة. وكما هو الحال مع التسرب المدرسي، يوجد قانون للحد من عمالة الأطفال، ولكنه غير فعّال، ولا توجد آلية للإبلاغ عن حالات عمالة الأطفال.

"تشكل عمالة الأطفال بيئة خصبة لارتفاع معدّل زواج الأطفال."
- الأمم المتحدة/منظمة غير حكومية دولية، سوريا

وأفاد معظم المشاركين أنه على الرغم من أن القوانين تحظر زواج الأطفال دون سن 18 عاماً، فإنّها في الوقت نفسه تسمح بزواج الأطفال فوق سن 15 عاماً في ظل ظروف خاصة، وهو ما يشكّل ثغرة في النظام القانوني لأنها لا تشكل حماية فعليّة.

الميسرون والتحديات التي تواجه البرامج القائمة لمعالجة زواج الأطفال

لم تتوصّل المراجعة المكتبية إلى أي تدخلات تهدف بشكل رئيسي إلى معالجة زواج الأطفال، وهو ما أكدته

مقابلات مع المخبرين الرئيسيين. تناولت معظم البرامج التي تم تحديدها من خلال المراجعة المكتبية على مدى السنوات العشر الماضية زواج الأطفال كهدف ثانوي، مدمج ضمن برامج أخرى. ومع ذلك، كانت الوثائق والمعلومات المتاحة علنًا حول هذه البرامج محدودة؛ وتم توفير التفاصيل والمعلومات الإضافية من خلال المقابلات والمحادثات مع مكاتب اليونيسف وصندوق الأمم المتحدة للسكان في البلدان المختلفة. دعمت اليونيسف برامج عدّة في مجال حماية الطفل بينما دعم صندوق الأمم المتحدة للسكان تلك التي تتعلّق بمجال العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي، والتي تُعرّف زواج الأطفال كشكل من أشكال العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي. قدّمت "المساحات الآمنة للنساء والفتيات" التابعة لصندوق الأمم المتحدة للسكان معلومات ومهارات وخدمات للفتيات المراهقات، بهدف نشر الوعي بالعنف القائم على أساس النوع الاجتماعي - والذي يشمل زواج الأطفال - وتوفير الدعم للفتيات المتزوجات في مجال تنظيم الأسرة وصحة الأم. وبالمثل، تقدم "وحدة حماية الأسرة"، وهي مركز لمكافحة العنف في ريف دمشق يدعمه صندوق الأمم المتحدة للسكان منذ عام 2017، خدمات للنساء والأطفال الناجين من العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي، والذي يشمل زواج الأطفال. حاليًا، يُجري صندوق الأمم المتحدة للسكان في سوريا برنامجًا تجريبيًا بعنوان "برنامج تجريبي للمعايير الاجتماعية للعنف القائم على أساس النوع الاجتماعي" - والذي يسعى إلى تغيير المعايير الضارّة التي تُنتج العنف ضد النساء والفتيات، وخاصة عنف الشريك الحميم والزواج المبكر. يتمّ تطبيق البرنامج في منطقة حضرية وأخرى ريفية بمحافظة حلب، وهو يتألّف من منهج موجّه للأزواج وآخر لقادة الرأي، إلى جانب النشاط المجتمعي بهدف الحد من تسامح الأسر والمجتمعات وقبولها للعنف من الشريك الحميم والزواج المبكر.

بالإضافة إلى ذلك، كانت هناك برامج أقل ارتباطًا بمعالجة زواج الأطفال في مجالات الصحة الإنجابية، والنوع الاجتماعي، والعنف القائم على أساس النوع الاجتماعي، وبرامج الشباب والمراهقين.

لم يُنظر إلى زواج الأطفال كأولوية حكومية نظرًا لتدهور الأوضاع الاقتصادية في سوريا ووجود أولويات أكثر إلحاحًا، مثل توفير الخبز والكهرباء ودعم الصحة والتعليم. وأشار المشاركون إلى أنّ جهود الحكومة اقتصرت على تعديل القوانين وإجراء عدد من الدراسات. في الوقت نفسه، أفادت منظمات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية بوجود رغبة لدى الجهات الحكومية المعنية، مثل وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، في معالجة زواج الأطفال في حال توفّر الدعم الفنّي والمالي.

اقتصر التنسيق بين الجهات المعنية في معالجة زواج الأطفال على منظمات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية المحلية المموّلة منها، بموجب الإجراءات المتّفق عليها في اتفاقيات التعاون والشراكة. أما التنسيق مع الحكومة، فقد اقتصر على الموافقات الإجرائية، كموافقة وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل على أنشطة المنظمات غير الحكومية، أو موافقة وزارة التربية والتعليم على البرامج المدرسية وتنفيذ جلسات التوعية ضمن البرامج ذات الصلة. وأشار عدد من المشاركين إلى وجود فجوة في التنسيق بين المكاتب القطرية للوكالات والمراكز في الحفاظ على مستوى تخطيط وتصميم التدخلات.

وأفاد معظم المشاركين بوجود غياب شبه كامل للبيانات المتعلّقة بزواج الأطفال، وعزوا ذلك إلى عدة أسباب:

- أشار المستجيبون من منظمات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية المحلية إلى أن زواج الأطفال لا يُعَدّ من أولويات الحكومة مما أدى إلى غياب إجراءات الرصد:

"إذا لم تعترف الحكومة بزواج الأطفال كمشكلة، فلماذا نراقب بياناتها؟" - منظمة غير حكومية محلية، سوريا

- أفاد المشاركون بأنهم يرون أن نقص البيانات ناجم أيضاً عن ضعف قدرات الهيئات الوطنية المسؤولة عن الإحصاءات، مثل المكتب المركزي للإحصاء.

- بشكل عام، أشار المشاركون إلى أنّ رصد زواج الأطفال عملية معقدة، حيث إنّ معظم حالات زواج الأطفال تتم بشكل غير رسمي خارج المحكمة ولا يتم توثيقها.

- لفت المشاركون إلى عدم وجود نظام رصد و/أو آليات للإبلاغ ضمن البرامج الصحية أو في المدارس لتتبّع حالات زواج الأطفال.

أفاد العديد من المشاركين بصعوبة قياس نتائج وتأثير التدخلات الرامية إلى معالجة زواج الأطفال على المدى القصير، لأن التدخلات التي تستهدف السلوك المجتمعي تتطلب إطارًا زمنيًا أطول لإحداث التغيير وقياس الأثر. وعوضًا عن ذلك، اقتصرت النتائج على مؤشرات رقميّة للرصد، مثل عدد الجلسات وعدد المستفيدين، إلخ.

"إن إحدى الصعوبات التي تواجه برامجنا هي قياس النتائج وتأثيرها، لأن التغيرات السلوكية المجتمعية لا تظهر بشكل مباشر، بل تظهر على المدى الطويل."
- الأمم المتحدة/منظمة غير حكومية دولية، سوريا

التوصيات على المستوى القطري - سوريا

يوضّح **الجدول 12** التوصيات التي انبثقت من البيانات والمناقشات التي جرت خلال ورشة عمل التحقق مع أفراد من مكاتب اليونيسف وصندوق الأمم المتحدة للسكان في سوريا، والمنتدى الإقليمي للعمل، والمستشار المسؤول عن جمع بيانات سوريا وتحليلها فضلًا عن ممثلين عن المكتب العالمي للبحوث والاستشراف (إنوسنتي) التابع لليونيسف. لم يتمكّن أيّ من ممثّلي المجتمع المدني المشاركة في جلسات النقاش حول سوريا، ولكن تمت مراجعة هذه الجلسات وتنقيحها لاحقًا من قِبل المنتدى الإقليمي للعمل ومكاتب اليونيسف وصندوق الأمم المتحدة للسكان في سوريا. وقد حدّد المشاركون في هذه المناقشات التوصيات والجهات المعنية ذات الصلة.

الجدول 12: التوصيات على المستوى القطري - سوريا

توصية		أصحاب المصلحة
معالجة السياق		
دعم أنظمة التعليم	توفير الموارد وبناء القدرات لأنظمة التعليم الرسمية وغير الرسمية وأنظمة التعليم المهني لضمان مواصلة الأطفال، وخاصة الفتيات، تعليمهم، مما يشكل وقاية فعالة ضد زواج الأطفال.	الجهات المانحة؛ الشركاء المنفّذون

دعم التمكين الاقتصادي	توسيع وتمويل برامج التمكين الاقتصادي وسبل العيش للفتيات والأسر بشكل مناسب، لتوفير مصادر دخل تساعد في تقليل تقبّل الأسر لفكرة تزويج بناتها بسبب الفقر.	الجهات المانحة؛ الشركاء المنفّذون
البرامج متعدّدة المستويات والسياق والبيانات		
التواصل مع الزعماء الدينيين	فتح وتيسير الحوار مع القادة الدينيّين وغيرهم من قادة المجتمع للوصول إلى فهم مشترك للمخاطر الصحية والاجتماعية والاقتصادية والنفسية لزواج الأطفال. السعي لتصحيح المفاهيم الخاطئة في التفسيرات الدينية، وتغيير الأعراف الاجتماعية والثقافية السلبية، لما لها من تأثير قوي على المجتمع وأعرافه الاجتماعية السلبية. تشجيع القادة الدينيّين وغيرهم من قادة المجتمع على استخدام نفوذهم للحديث عن زواج الأطفال، وتوعية المجتمعات به، واتخاذ إجراءات ضده.	الحكومة؛ الشركاء المنفّذون
تحديد الموقع ووضعه في السياق	تكييف وتصميم التدخلات الأولية لمعالجة زواج الأطفال على أساس الخصائص المحلية لكل منطقة، مع الاستمرار في دعم التدخلات الثانوية المتكاملة ضمن الجهود الأخرى.	منظمات الأمم المتحدة؛ منظمات غير حكومية دولية؛ الشركاء المنفذون؛ الحكومة
دعم الرصد الحكومي	تمويل وبناء قدرات الحكومة لإنشاء نظام رصد وإبلاغ عن حالات زواج الأطفال وحماية الطفل بشكل عام، لضمان التنفيذ الفعّال للقوانين.	الحكومة
قياس التأثير	تطوير أنظمة الرصد والتقييم لقياس نتائج وتأثير التدخلات، مع التركيز على تطوير مؤشرات واضحة موجّهة نحو الاحتياجات، وذلك بسبب عدم قدرة الأنظمة الحالية على قياس النتائج والأثر بالشكل المطلوب.	الجهات المانحة؛ الشركاء المنفذون
بناء القدرات والتنسيق		
المناصرة والشراكة مع الحكومة	تسهيل الحوار مع الحكومة لبناء القدرات وتعزيز المشاركة، وخاصة في قيادة الجهود والتنسيق مع أصحاب المصلحة من منظمات غير حكومية ووكالات الأمم المتحدة.	الحكومة؛ الجهات المانحة؛ منظمات الأمم المتحدة؛ منظمات غير حكومية دولية

اليمن

السياق

يعاني اليمن من حرب أهلية طويلة الأمد وتوترات شديدة بين الجماعات الحاكمة في جميع أنحاء البلاد، ولا يزال يشهد على واحدة من أكبر الأزمات الإنسانية في العالم، حيث يُقدّر عدد الأشخاص الذين يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية والحماية بنحو 18.2 مليون شخص، بما في ذلك 9.8 مليون طفل، بحلول عام 2024.
ويقدر عدد النازحين داخليا بنحو 4.5 مليون شخص.[lviii]

وفقًا للمسح العنقودي متعدّد المؤشرات لعامَي 2022-2023، تزوجت 3 من كل 10 نساء تتراوح أعمارهنّ بين 20 و 24 عامًا قبل سن 18 عامًا وبعد سن 15 عامًا في اليمن.[lix]

كان اليمن يُنظر إليه على أنه وضع إنساني حتى قبل الصراع المسلّح الحالي، إذ يُسجّل أعلى معدل فقر في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وقد أدت الحرب إلى تفاقم الوضع. وينطبق هذا بشكل خاص على النازحين داخليًا - ويوجد الآن أكثر من 4.5 مليون منهم في اليمن - الذين لم يفقدوا فرص كسب الدخل فحسب، بل غالبًا ما يُحرمون من جميع أنواع الخدمات الأساسية، بما في ذلك إمكانية التحاق الفتيات بالمدارس. معظم أطفال النازحين داخليًا في المخيمات غير ملتحقين بالمدارس، ممّا يحرمهم من التعليم ويعرّضهم لمخاطر متزايدة مثل التجنيد في الجماعات المسلّحة وزواج الأطفال.

حظيت قضية زواج الأطفال باهتمام إعلامي كبير خلال الحوار الوطني اليمني عام 2013 وكانت مثار جدل كبير، حيث دارت نقاشات حول أولويّتها في الحوار الوطني، واستخدامها من قبل الأحزاب الدينية اليمينية لحشد الدعم الشعبي لصالح العقيدة التقليدية، ومعارضة أجندة خارجية تتعلّق بالأسرة والآراء الدينية. انقسمت الجماعات الدينية إلى من أشار إلى زواج عائشة في سن التاسعة كزوجة ثالثة للنبي محمد، وأولئك الذين يشيرون إلى زواج فاطمة (ابنة النبي محمد) في سن الثامنة عشرة. وقد دعمت الجماعات اللّيبرالية وجماعات حقوق الإنسان، على الصعيدَين الوطني والدولي، سن الثامنة عشرة. ويبدو أنّ هذا الانقسام السياسي أدى إلى عدم إعطاء الموضوع الأولوية من قبل السلطات، التي تحاول تلبية الاحتياجات الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية التي تُعتبر أكثر إلحاحًا.

تُفرّق النصوص الدينية بين البلوغ (الذي يُشير إلى نهاية الطفولة) والنضج (بداية مرحلة البلوغ)، حيث غالبًا ما تعتبر الممارسات المحلّية سن الخامسة عشرة سنًا للانتقال من الطفولة إلى البلوغ، كما اقترح العديد من المشاركين في الدراسة. يتزامن هذا السن مع إتمام التعليم الابتدائي الإلزامي (حتى الصف التاسع) في اليمن. يمتد التعليم الثانوي لثلاث سنوات إضافية، مما يجعل سن الثامنة عشرة علامة فارقة أخرى في حياة الشخص. ونتيجةً لذلك، غالبًا ما يتوافق سن الزواج الشائع مع التحصيل التعليمي: 15 عامًا في المناطق الريفية (حيث لا يتوفر عادةً سوى التعليم الابتدائي) و17 أو 18 عامًا في المناطق الحضرية التي تتوفر فيها إمكانية الوصول إلى التعليم الثانوي.

في الثقافات المحلية، لا يتم التركيز كثيرًا على السنّ المُحدّد للزواج، بل على مدى استعداد الشخص للزواج، كما تراه الأسرة. ونتيجةً لذلك، ثمّة ثلاثة مصطلحات يُمكن استخدامها، كما وصفها أحد المشاركين في دراسة أجرتها منظمة غير حكومية محلية حول هذا الموضوع: الزواج المُبكّر، وزواج اليافعين، وزواج الأطفال. يُعرّف الزواج المُبكّر بأنه قبل سنّ الثامنة عشرة، ويُعرّف زواج اليافعين بأنّه بعد البلوغ وقبل إتمام المدرسة، ويُعرّف زواج

الأطفال بأنّه قبل البلوغ. من المهمّ مُلاحظة أنّ الزواج غالبًا ما يُنظر إليه كمرحلة انتقالية مهمّة في مسار الحياة، حيث يخطو الفتيان والفتيات خطوةً إلى الأمام في حياتهم.

جمع البيانات

أُجريت مقابلات مع خمس منظمات غير حكومية محلية وسبع منظمات دولية غير حكومية/منظمات الأمم المتحدة، بالإضافة إلى ممثل حكومي واحد وجلسة نقاش مركّزة واحدة. يشغل جميع المشاركين مناصب قيادية في منظماتهم تُعنى بزواج الأطفال والعنف القائم على أساس النوع الاجتماعي. وشمل المشاركون في الدراسة منسّقي مجموعات حماية الطفل والعنف القائم على أساس النوع الاجتماعي، ومديري برامج، ومنسّقي المشاريع المسؤولين عن العمل في صنعاء، وصعدة، والحديدة، وعدن، وشبوة، وريمة، ولديهم تجارب في محافظات يمنية أخرى، مثل مأرب، وتعز، والجوف، ولحج، وإب، وحجة. وأُجريت المقابلات وجهًا لوجه وافتراضيًا. كما نُظمت جلسة نقاش مركّزة مع مسؤولين حكوميّين.

النتائج

وصف السياق الإنساني

كما ذكرنا سابقًا، صنّفنا اليمن كوضع إنساني ممتد يشمل البلاد بأكملها. وتؤكد بيانات جمع المعلومات النوعية هذا التصنيف. اتفقت غالبية المشاركين على أن اليمن يمر بأزمة إنسانية منذ اندلاع الحرب عام 2015 أي منذ عشر سنوات تقريبًا. ومع ذلك، رأى بعض المشاركين أنه كان ينبغي تصنيف اليمن كأزمة إنسانية في وقت أبكر، منذ انتفاضة الربيع العربي عام 2011، عندما وُجّهت أصابع الاتهام إلى الحكومة لتقصيرها في توفير الخدمات الأساسية. وذهب بعضهم إلى اعتبار أنّ جذور الأزمة تعود إلى حروب صعدة عام 2002.

فهم ممارسة زواج الأطفال والعوامل الدافعة له في السياقات الإنسانية

لقد ترسخ الاعتقاد السائد بأن الفتاة ناضجة وجاهزة للزواج في سن الخامسة عشرة في المجتمع اليمني لقرون. ولذلك، يُعدّ استخدام مصطلح "زواج الأطفال" في الدعوة لمناهضة هذه الممارسة أمرًا بالغ الحساسية. وبدلاً من ذلك، اضطرت المنظمات إلى الحديث عن الزواج دون السن القانونية. ووفقًا لأحد المجيبين الرئيسيين، "تتزوج معظم الفتيات بعد إتمام التعليم الابتدائي (15 عامًا). هذه هي القاعدة الاجتماعية؛ من العار أن تبلغ الفتاة الثامنة عشرة دون زواج" (منظمة غير حكومية محلية، اليمن).

اتفق معظم المشاركين على أنه من الشائع أن تلجأ الأسر الفقيرة للغاية - وليس فقط النازحين داخليًا - إلى زواج الأطفال كاستراتيجية لمواجهة صعوبات النزاع. إضافةً إلى ذلك، حوّل انعدام الأمن الاجتماعي الناجم عن النزاع زواج الأطفال إلى وسيلة للآباء لحماية بناتهم الصغيرات من التحرش والعوز.

> "يحدث زواج الأطفال في البيئات الإنسانية غالبًا عندما يضطر الناس إلى الانتقال من حياة مستقرّة إلى حياة غير مستقرّة، فيضطرون للتأقلم مع الوضع، وقد يُجبَرون على تزويج بناتهم. ويزداد هذا الأمر أهميةً عندما يكون الناس في مخيمات النازحين داخليًا، حيث يفقدون خصوصيتهم، وتتعرّض بناتهم للمضايقات في المخيمات، فيلجأ الأهل إلى تزويجهنّ لحمايتهنّ."

- الأمم المتحدة/منظمة غير حكومية دولية، اليمن

الميسرون والتحديات التي تواجه البرامج القائمة لمعالجة زواج الأطفال

أظهرت المراجعة المكتبية، وما تلاها من مقابلات مع المُخبرين الرئيسيين وجلسات النقاش المركّزة، وجود العديد من التدخلات التي تدعم النساء والأطفال والتي تُنفذها المنظمات غير الحكومية المحلية في اليمن، غالبًا بالشراكة مع اليونيسف وصندوق الأمم المتحدة للسكان. وقد وُجد نهجان مختلفان ضمن أنواع البرامج المُخصّصة لمعالجة زواج الأطفال: الحماية والوقاية.

كان النهج المُتبع هو المناصرة المُقترنة بإدارة حالات الناجيات، حيث تُعتبر الفتيات اللّواتي يعانين من عواقب زواج الأطفال فئةً فرعيةً من الناجيات من العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي. يُركز هذا النهج على الحماية بعد وقوع زواج الأطفال وعواقبه السلبية.

يمكن تحديد ثلاث استراتيجيات مختلفة ضمن هذا النهج، كما تبيّن من مقابلات المخبرين الرئيسيين مع ممثلي المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية:

الاستراتيجية 1 تُركز على تقديم الخدمات الطبية والنفسية والاجتماعية للفتيات الناجيات من زواج الأطفال، حيث يتلقّين مساعدة من طبيب نفسي لعلاج الصدمات النفسية عند الحاجة، وعلى توفير لهن المأوى عند الحاجة، وبرامج التثقيف والتمكين ليشارِكن بها. يشمل التدريب مهارات حياتية، بالإضافة إلى المهارات اللّازمة لممارسة أنشطة عمل حر مُدرة للدخل. وإذا أمكن، تُعاد الفتيات إلى التعليم الرسمي. كما تُقدّم الاستراتيجية المساعدة القانونية للناجيات من زواج الأطفال اللّواتي تعرّضن للإساءة عند الحاجة. تدوم إدارة الحالات عادةً لمدّة سنة واحدة لكل حالة على حدة.

على سبيل المثال، تُنفّذ إحدى المنظمات غير الحكومية برنامجًا لتعليم الفتيات القراءة والكتابة من خلال منهجية "ريفليكت" (Reflect)، التي طورتها الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. يُنفّذ البرنامج في 23 مديرية تابعة لخمس محافظات من قِبَل منظمة غير حكومية محلية، اتحاد نساء اليمن، بالشراكة مع صندوق الأمم المتحدة للسكان. يعتمد البرنامج على النقاش التشاركي من دون منهج دراسي مُخصّص. يجمع هذا البرنامج بين التدريب على محو الأمية الوظيفية والتوعية، وهو أحد أشكال "تربية المُضطهدين" التي كانت رائدة عالميًا في سبعينيات القرن الماضي.

الاستراتيجية 2 تركز على تعزيز الإطار القانوني، وهو أمر معقّد بسبب حقيقة انقسام اليمن حاليًا إلى سلطتين على أساس الجغرافيا والهياكل الإدارية. ويتم تنفيذ هذا العمل من خلال أشخاص مؤثرين وقضاة وشيوخ وشبكة من المحامين، الذين تم تدريبهم على أخلاقيات التعامل مع حالات العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي وكذلك التعامل مع الناجيات منه بشكل عام، بما في ذلك الناجين من زواج الأطفال.

الاستراتيجية 3 تهدف إلى تغيير الأعراف الثقافية من خلال برامج التحوّل في المنظور الجنساني. ويشمل ذلك، من بين أهداف أخرى، رفع وعي الآباء والأمهات، وتطبيق برامج ومناهج تحوّل في المنظور الجنساني.

كان النهج الآخر هو النهج الوقائي المتكامل، الذي يسعى إلى منع زواج الأطفال قبل وقوعه من خلال معالجة السبب الجذري الرئيسي، والذي، وفقًا للعديد من المجيبين، هو الفقر. في هذه الفئة من البرامج، يُدمج جانب منع زواج الأطفال كجزء لا يتجزأ من العديد من التدخلات الأخرى. لدى المنظمات غير الحكومية الدولية فهم سليم لحاجتها إلى بناء القدرة التنظيمية والدافعية الموجودة في الدولة للتعامل مع زواج الأطفال. ومن المهم أن نتكاتف لنعمل معًا. وكما عبّر أحد المجيبين الرئيسيين من الأمم المتحدة/المنظمات غير الحكومية الدولية: "لا أستطيع حماية طفلك أكثر مما تحميه أنت، أو مجتمعك، أو بلدك" (الأمم المتحدة/منظمة غير حكومية دولية، اليمن). غالبًا ما تجمع المشاريع التي تدعمها اليونيسف بين إدارة الحالات والتدريب على المهارات الحياتية، بالإضافة إلى دمج حماية الطفل والتعليم. كما يوجد تكامل مع أنشطة الرعاية الصحية، وإن لم يتطور ذلك بشكل متساوٍ بعد.

من الأساليب المبتكرة إبرام عقد اجتماعي قبلي، يُعرف باسم "المرقوم" (Marquoom) يحظر الممارسات الاجتماعية الضارّة. واستجابةً لدعم المنظمة للمجتمع المحلي، يلتزم زعماء القبائل بدعم المناصرة ضد زواج الأطفال، بالإضافة إلى أنشطة دعم متنوعة للنساء والفتيات، وحق المرأة في الميراث، وعودة الفتيات المتسرّبات من التعليم إلى المدارس، وغيرها. وقد وصفت منظمة غير حكومية محلية في الشمال "المرقوم" بأنه استراتيجية مناصرة فعّالة. وأشارت منظمة أخرى في الجنوب إلى عقود مع عائلات لتأجيل الزيجات مقابل تحويلات نقدية.

> "إنّ اللّجان المجتمعية التي تضم أشخاصًا مؤثرين هي إحدى الاستراتيجيات القوية جدًا التي يمكنك من خلالها تنفيذ المناصرة والحوار والحملات المجتمعية، وقد تمكنّا من الحصول على وثائق المناصرة، وهي وثيقة قبلية مثل المرقوم، التي تحظر الممارسات الضارّة."
> - الأمم المتحدة/منظمة غير حكومية دولية، اليمن

يبدو أن الرأي السائد بين المنظمات هو أن البرامج المتكاملة التي تشمل التعليم والتمكين الاقتصادي هي وحدها الكفيلة بمكافحة زواج الأطفال. في الماضي، اقتصرت المشاريع على التعليم، أو زواج الأطفال، أو الأطفال المخالفين للقانون، أو الإعاقة، أو تمكين الفتيات، لكن هذه التدخلات أحادية البعد لم تنجح. أشار المستجيبون إلى أن التدخلات يجب أن توفر للأسرة بأكملها عددًا من أنشطة الدعم، مثل دخل للأسرة (بما في ذلك التحويلات النقدية) إلى جانب التمكين الاقتصادي، وإعادة تأهيل المدارس، ودعم المعلمين، وتوفير المستلزمات المدرسية، وما إلى ذلك، على أن يستمر هذا الدعم لفترة أطول. عرّف أحد المشاركين "الدعم طويل الأمد" بأنه خمس سنوات. في مشروع سابق (قبل الحرب)، قُدّمت المساعدة للفتيات في العثور على وظائف كمعلّمات بعد إنهاء تعليمهنّ الثانوي.

ومع ذلك، هناك أيضًا أصوات من المنظمات غير الحكومية تؤكد أنّ أجندة التمكين الاقتصادي للفتيات المراهقات لا تؤدي إلا إلى منحهنّ مسؤولية إضافية كمعيلات للأسرة. وشارك المستجيبون من المنظمات غير الحكومية المحلية تصوراتهم بأنّ التدخلات يجب أن توفر للأسرة الدخل والخدمات لتمكين مقدمي الرعاية من دعم الفتيات، بدلاً من تمكين الفتيات من دعم مقدمي الرعاية اقتصاديًا:

> "علينا أن نركز على الأسرة قبل المراهق. إذا استهدفنا الفتيات، فستعتمد الأسرة عليهنّ، وتصبح مسؤولة عن إعالة الأسرة. لذا، يجب أن توفر التدخلات للأسرة دخلًا وخدمات تُمكّن مقدمي

الرعاية من دعم الفتيات.... أحيانًا ندرب الفتاة على التمكين الاقتصادي، ثم تتولى الفتاة مسؤولية الأسرة بأكملها." - منظمة غير حكومية محلية، اليمن

اعتُبرت التدخلات التي تهدف إلى إبقاء الفتيات في المدارس حتى سن الثامنة عشرة رادعًا فعالًا ضد زواج الأطفال. وهذا أمر مهم، لا سيما بالنسبة لأسر النازحين داخليًا، الذين غالبًا ما يُحرَم أطفالهم من التعليم. ومع ذلك، ثمة ملاحظات تشير إلى أن هذا ليس مفيدًا دائمًا نظرًا لصعوبة وصول الفتيات إلى المدارس الثانوية إما بسبب بُعد المسافة أو السعة الاستيعابية. لكن التركيز العام على تعليم الفتيات يساعد المنظمات على تحقيق أهدافها الرامية إلى الحد من زواج الأطفال.

وفقًا للمشاركين في الدراسة، لا تُولي السلطات - في كلٍّ من شمال اليمن وجنوبه - أولويةً للحد من ظاهرة زواج الأطفال. ويُعد هذا الوضع حساسًا سياسيًا بشكل خاص في شمال اليمن، حيث يقيّد المجلس الأعلى لإدارة وتنسيق الشؤون الإنسانية بشدّة قدرة المنظمات على تنفيذ الأنشطة. في حين يُسمح بإدارة حالات الفتيات والنساء المتزوجات في سن الطفولة، إلا أنّ تدخلات المناصرة وتغيير السلوك لمناهضة هذه الظاهرة غير مقبولة. في الجنوب، يواجه الشركاء المنفذون جماعات دينية تصف المنظمات غير الحكومية بأنها ذات أجندة غربية، كما أشار المشاركون في الدراسة.

لاحظ المشاركون نقصًا في القدرات - سواءً في قدرات المنظمات المعنية بمنع زواج الأطفال والتصدي له، أو في قدرة الحكومة على إنفاذ القوانين. ونادرًا ما تلقّى موظفو المنظمات غير الحكومية المعنيّون بالعنف القائم على أساس النوع الاجتماعي تدريبًا لمساعدتهم في الوقاية أو الاستجابة. ورغم وجود أطباء نفسيين وأطباء مختصين في التعامل مع الصدمات النفسية والاجتماعية والحالات الطبية، ووجود محامين مستعدّين للتعامل مع القضايا القانونية، إلا أن موظفي المنظمات غير الحكومية المسؤولين عن إدارة المشاريع والتنفيذ الميداني لم يتلقوا أي تدريب خاص. كما أن هناك حاجة إلى ترتيبات توجيه عملي أثناء تنفيذ العمل.

بالإضافة إلى ذلك، يُنظر إلى نقص الموارد على أنّه يعيق إنفاذ القانون بفعالية. على سبيل المثال، يتضمّن القانون الأخير لمنع الاتجار بالبشر عددًا من المسؤوليات الحكومية لحماية الأطفال، إلا أنها لا تُنفذ بسبب نقص التمويل. وكما أفادت المنظمات غير الحكومية ومنظمات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية المستجيبة، هناك نقص في القدرة على كشف حالات تزوير شهادات الميلاد وغيرها من الوثائق والتعامل معها مع الإشارة إلى أنّ عمليات تزوير الوثائق هي أكثر شيوعًا في المناطق الريفية. يحتاج الأمناء القانونيون إلى تدريب على تسجيل شهادات الزواج في المحاكم لضمان التوثيق السليم. وفي بعض الحالات، يحتاجون إلى تدريب على كيفية اكتشاف بطاقات الهوية الشخصية المزوّرة وكيفية توثيق شهادات الزواج في المحكمة. يتّفق ممثّل الحكومة الذي تمّت مقابلته على أنّ الوزارات لا تملك الموارد اللّازمة. فهي لا تستطيع تحمّل رواتب الموظفين كما لا تمتلك الوسائل اللّازمة لتطبيق سياسة مناسبة لدعم العمل ضد زواج الأطفال. ومع ذلك، يُنظر أيضًا إلى تعزيز قدرات مختلف الجهات المعنية، مثل قادة المجتمع، ليكونوا جزءًا من الحل بدلاً من جزء من المشكلة، على أنه تحدٍّ.

يبدو أن المنظمات التي تمت مقابلتها تُدرك النتائج المرجوة لتدخلاتها، على الرغم من صعوبة الحصول على أدلة قاطعة. تُصعّب الحساسيات السياسية والاجتماعية قياس النتائج بدقة. بشكل عام، لم تُقيّم البرامج المعروفة للمُخبرين الرئيسيين. أشار البعض إلى تقييمات قياسية للبرامج حيث يكون زواج الأطفال هدفًا ثانويًا. يُعرف نجاح

تدخلات الاستجابة لزواج الأطفال من خلال الأدلة القصصية حول نجاح الحالات الفردية. ومع ذلك، هناك جوانب تتعلّق بالخصوصية يجب مراعاتها عند نشر نتائج جميع البرامج التي تُعنى بضحايا العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي. برامج الدعم المتكاملة، التي تُغلّف جهودها بمنع زواج الأطفال ضمن إطار أوسع بكثير، لا تُجسّد عمومًا مدى الانخفاض، إن وُجد، في حالات زواج الأطفال.

ترى المنظمات غير الحكومية التي تمت مقابلتها أن هناك تعاونًا كافيًا بين مختلف المنظمات وتنسيقًا لتدخلاتها من خلال المجموعات العنقودية. ومن ناحية أخرى، لم يشهد ممثّل الحكومة الوحيد الذي تمت مقابلته الكثير من هذا التعاون بين المنظمات. ووفقًا للمنظمات، تمثّلت تحديات التنسيق بشكل رئيسي في حاجة السلطات المحلية إلى وقت لمراجعة البرامج المتعلّقة بزواج الأطفال والموافقة عليها. وهذا بدوره يؤدي إلى حاجة الجهات المانحة إلى فهم القيود الزمنية للمنظمات غير الحكومية والحاجة إلى تكييف التدخّلات مع السياق المحلّي.

توصيات على المستوى القطري - اليمن

قام المشاركون بصياغة التوصيات على المستوى القطري في ورشة العمل للتحقق، وشمل ذلك ممثلين من صندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسف والمستشار الذي أجرى جمع البيانات. وخلص المشاركون إلى أنّ الحدّ من زواج الأطفال ينبغي أن يكون جزءًا من نهج شامل لتنمية وتمكين المرأة والفتيات. ومن هذا المنظور، تناولت نقاشات مجموعات التركيز الوضع الإنساني في اليمن، وقدّمت، من بين أمور أخرى، التوصيات التالية بشأن الأولويات. ويُمثل **الجدول 13** التوصيات التي انبثقت عن البيانات والمناقشات خلال ورشة عمل التحقق. وقد راجعها ونقّحها لاحقًا أعضاء المنتدى الإقليمي للعمل ومكاتب اليونيسف وصندوق الأمم المتحدة للسكان في اليمن.

الجدول 13: التوصيات على المستوى القطري - اليمن

توصية		أصحاب المصلحة
معالجة السياق		
دعم التمكين الاقتصادي	تمويل وتصميم مشاريع تمكين اقتصادي للأسر الفقيرة على أساس مستدام لضمان اندماج الفتيات في التعليم. ونظرًا لأن تعليم الفتيات يُعتبر رادعًا لزواج الأطفال، فإن معالجة العائق الاقتصادي أمام الاندماج في المدارس سيحدّ من زواج الأطفال.	الجهات المانحة؛ منظمات الأمم المتحدة؛ منظمات غير حكومية دولية
دعم التسجيل في المدارس	تمويل تدريب مسؤولي وزارة التعليم على تصميم وتنفيذ برامج تحفيزية للأسر بهدف تسجيل فتياتهم في التعليم، وهو ما يُنظر إليه على أنه رادع لزواج الأطفال.	الحكومة؛ الجهات المانحة
دعم التمكين الاقتصادي	تمويل البرامج التي تهدف إلى تمكين المرأة اقتصادياً من خلال المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر، والتدريب على ريادة الأعمال، وخدمات التسويق.	الجهات المانحة؛ منظمات الأمم المتحدة؛ منظمات غير حكومية دولية

دمج حماية الطفل في الخطط الوطنية	دمج الاحتياجات الاجتماعية وحماية الطفل في خطط التعافي في اليمن.	الحكومة؛ الجهات المانحة؛ منظمات الأمم المتحدة؛ منظمات غير حكومية دولية
إعداد تدريب للقادة المحلّيين وأعضاء المجتمع	تصميم وتمويل تدريب لقادة المجتمع والزعماء الدينيين والسلطات المحلية من جميع الأجناس حول سلبيات زواج الأطفال وكيفية حماية الأطفال المعرضين لخطر الزواج. ينبغي أن يشمل هذا التدريب جميع صانعي القرار في المجتمع والأسرة، مع إشراك الرجال والفتيان في النقاش، بالإضافة إلى النساء والفتيات.	الجهات المانحة؛ منظمات الأمم المتحدة؛ منظمات غير حكومية دولية
إعطاء الأولوية لتمويل النازحين داخليًا	إعطاء الأولوية لتمويل تصميم البرامج الرامية إلى معالجة زواج الأطفال على وجه التحديد في مخيمات النازحين داخليًا لدعم هذه الأسر.	الجهات المانحة؛ منظمات الأمم المتحدة؛ منظمات غير حكومية دولية
تشريع		
تطوير التشريعات والسياسات التعليمية	صياغة وتمرير السياسات والقوانين والأنظمة اللّازمة لتطبيق التعليم المجاني حتى الانتهاء من المرحلة الثانوية، حيث يُنظر إلى التعليم على أنه رادع لزواج الأطفال.	الحكومة؛ الجهات المانحة
تطوير قاعدة بيانات حول زواج الأطفال	إنشاء قاعدة بيانات قانونية حول زواج الأطفال لتمكين الحصول على إحصاءات دقيقة ومفصّلة عن ضحايا زواج الأطفال، بما في ذلك مناطق الانتشار والأسباب والعواقب.	الحكومة؛ الجهات المانحة
تحديد الجهة المُناطة بإصدار وثائق الزواج	الضغط على وزارة العدل لتتولى مهمة إصدار وثائق الزواج الرسمية وإلزام السكرتارية القانونية باستلام وثائق الزواج وتوثيقها رسمياً.	الحكومة؛ الجهات المانحة

المراجع

[i] United Nations Children's Fund, *Child Marriage*, UNICEF, New York, 2023, <www.unicef.org/protection/child-marriage#:~:text=Child%20marriage%20refers%20to%20any,an%20adult%20or%20another%20child>.

[ii] Khasnabis, C., et al., *Community-based Rehabilitation: CBR guidelines*, WHO, Geneva, 2010.

[iii] Girls Not Brides, <www.girlsnotbrides.org/learning-resources>.

[iv] European Commission, *Forced Displacement: Refugees, asylum seekers and internally displaced persons (IDPs)*, 2024, <https://civil-protection-humanitarian-aid.ec.europa.eu/what/humanitarian-aid/forceddisplacement_en#:~:text=Facts%20%26%20figures,68.3%20million%20internally%20displaced%20persons>, accessed 26 July 2024.

[v] UNHCR, *Global Report*, Copenhagen, Denmark, 2022.

[vi] McLennan, M., *The Global Risks Report 2023*, 18th edition, World Economic Forum, Cologny, Switzerland, 2023.

[vii] United Nations Children's Fund, *A Profile of Child Marriage: Middle East and North Africa*, UNICEF, New York, 2018, <www.unicef.org/mena/reports/profile-child-marriage>

[viii] El Arab, R., and M. Sagbakken, 'Child Marriage of Female Syrian Refugees in Jordan and Lebanon: A literature review', *Global Health Action*, vol. 12, no. 1, 2019, p. 1585709.

[ix] Elnakib, S., et al., 'Investigating Incidence, Correlates, and Consequences of Child Marriage among Syrian Refugees Residing in the South of Lebanon: A cross-sectional study', *Journal of Adolescent Health*, vol. 70, no. 3, 2022, pp. S64–S71.

[x] فإنّ "الأزمات الممتدة" هي "أوضاع تتميّز بتكرار الكوارث الطبيعية و/أو النزاعات،)INEEوفقًا للشبكة العالمية للتعليم في حالات الطوارئ (لفترات طويلة، وانهيار سبل العيش، وعدم كفاية القدرة المؤسسية للاستجابة لتلك الأزمات. واستمرار أزمات الغذاء <https://inee.org/eie-glossary/protracted-crisis>

[xi] United Nations Children's Fund, *Child Marriage*, UNICEF, New York, 2023, <www.unicef.org/protection/child-marriage#:~:text=Child%20marriage%20refers%20to%20any,an%20adult%20or%20another%20child>.

[xii] Birchall, J., 'Early Marriage, Pregnancy and Girl Child School Dropout', *Knowledge, Evidence and Learning for Development*, vol. 2, no. 7, 2018, pp. 1–15.

Hanmer, L., and M. Elefante, *The Role of Identification in Ending Child Marriage*, World Bank, Washington, DC, 2016.

[xiv] For a longer exposition on data gaps, see: Mazurana, D., and A. Marshak, 'Addressing Data Gaps on Child, Early and Forced Marriage in Humanitarian Settings', White Paper and Discussion Draft, Save the Children, December 2019.

[xv] See, e.g., Dickinson, F.M., T. Pyone, and N. van den Broek, 'Experiences from the Field: Maternal, reproductive and child health data collection in humanitarian and emergency situations', *International Health*, vol. 8, no. 2, 2016, pp. 83–88.

[xvi] See <www.unicef.org/mena/media/1806/file/MENA-CMReport-LebanonBrief.pdf%20.pdf>.

[xvii] See <www.measuredhs.com> and <www.mics.unicef.org>.

[xviii] هذه الأولويات المتنافسة لا تقتصر بالضرورة على زواج الأطفال، بل تمّت الإشارة إليها في دراسات حول كيفية معالجة قضايا النوع الاجتماعي والعنف القائم على النوع الاجتماعي بشكل أوسع في السياقات الإنسانية. Stark, L., I. Seff, and C. Reis, 'Gender-based Violence against Adolescent Girls in Humanitarian Settings: A review of the evidence', *The Lancet Child & Adolescent Health*, vol. 5, no. 3, 2021, pp. 210–222.

[xix] United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, *Iraq: Humanitarian needs overview*, OCHA, New York, February 2021, <www.unocha.org/publications/report/iraq/iraq-humanitarian-needs-overview-february-2021>.

[xx] Girls Not Brides, *Iraq: Child Marriage Atlas*, <www.girlsnotbrides.org/learning-resources/child-marriage-atlas/regions-and-countries/iraq>.

[xxi] Ibid.

[xxii] UNRWA, *Country Profile: Where we work: Jordan*, UNRWAA, <www.unrwa.org/where-we-work/jordan>.
[xxiii] Government of Jordan, Ministry of Planning and International Cooperation, *Jordan Response Plan for the Syria*
Crisis 2020-2022, 2020, <www.jrp.gov.jo/Files/JRP%202020-2022%20web.pdf>
[xxiv] UNHCR, *Jordan Situation Gender & Age Map - 31 January 2024*, 2024,
<https://data.unhcr.org/en/documents/
details/106488.<
[xxv] وفقًا للمادة العاشرة من قانون الأحوال الشخصية، "يشترط في أهلية الزواج أن يكون الخاطب والمخطوبة عاقلين، وأن يتم كل منهما ثمانية عشرة سنة شمسية من عمره".
[xxvi] National Council for Family Affairs, *National Standard Operating Procedures for Prevention and Response to Cases of Violence in Jordan: Gender-based violence, domestic violence and child protection*, 2018
[xxvii] استنادًا إلى الفقرة (ب) من المادة (10) المذكورة أعلاه، صدرت التعليمات رقم (1) لسنة 2017 م، التي تقضي بمنح إذن بالزواج لمن أتم الخامسة عشرة من العمر ولم يبلغ الثامنة عشرة. وتنص المادة (3) من هذه التعليمات على أن "للقاضي أن يأذن بالزواج لمن أتم الخامسة عشرة من العمر ولم يُتم الثامنة عشرة إذا كان زواجه ضروريًا".
[xxviii] الأنظمة الأردنية الخاصة بمنح إذن الزواج لمن هم دون سن 18، الفقرة (ب) من المادة 10 من قانون الأحوال الشخصية، الصادرة في 1 آب/أغسطس 2017.
[xxix] National Council for Family Affairs, *National Report of Monitoring the Implementation of the National Plan of Action*, 2023.
[xxx] Save the Children, *Implementation of the Amended Instructions for Granting Marriage Permission to Those under the Age of 18 in Jordan: Perspectives from the field*, 2022.
[xxxi] National Council for Family Affairs and World Bank, *Jordan Country Study of Disadvantaged Children*, 2004.
[xxxii] Higher Population Council, *National Action Plan to Implement the Recommendations of the "Marriage of Underage Girls" Study (2018–2022),* HPC, Jordan.
[xxxiii] Higher Population Council, *National Strategy for Sexual and Reproductive Health (2020–2030),* HPC, Jordan.
[xxxiv] Ministry of Youth, *National Youth Strategy (2019–2025).*
[xxxv] Supreme Judge Department, <https://sjd.gov.jo>.

[xxxvi] Higher Population Council, *A Study on Child Marriage in Jordan*, HPC, Jordan, 2017.
[xxxvii] UNHCR, *Zaatari Camp Factsheet*, July 2018.
[xxxviii] Higher Population Council, *A Study on Child Marriage in Jordan*, HPC, Jordan, 2017.
[xxxix] تم تسليط الضوء على هذه المسألة في تقرير صادر عن اليونيسف في عام 2008، ورد ذكره في تقارير اليونيسف. *A Qualitative Study on the Underlying Social Norms and Economic Causes That Lead to Child Marriage in Jordan,* 2019.
[xl] United Nations Children's Fund, *UNICEF Regional Study on Child Marriage in the Middle East and North Africa: Lebanon Country Brief*, UNICEF, New York, 2018.
[xli] Ibid.
[xlii] Lebanese Women Democratic Gathering (RDFL), *National Study on Child Marriage in Lebanon*, RDFL, 2024.
[xliii] Girls Not Brides, *Lebanon*, <www.girlsnotbrides.org/learning-resources/child-marriage-atlas/regions-and countries/lebanon/>
[xliv] Ibid.
[xlv] يشارك في الجلسة الثانية لمناقشة قانون تجريم زواج الأطفال في لجنة حقوق الإنسان في البرلمان، التجمّع النسائي الديمقراطي اللّبناني 3. تموز/يوليو 2023 <www.rdflwomen.org/eng/rdfl-attends-the-second-session-to-discuss-the-law-criminalizing-child-marriage-in-the-parliamentary-human-rights-committee>.
[xlvi] United Nations Children's Fund, 'The Ministry of Social Affairs launched, in partnership with UNICEF, its 2020–2027 Strategic Plan for the Protection of Women and Children', UNICEF, New York, 2020.
[xlvii] Women's Refugee Commission, *Child Marriage in Humanitarian Settings Infographic: Lebanon*, 2021.
[xlviii] UNICEF. *Lebanon Country Brief*. 2017. https://www.unicef.org/mena/media/1806/file/MENA-CMReport-LebanonBrief.pdf%20.pdf
[xlix] Humanium, 'An alarming rise in child marriage among Syrian refugees in Lebanon', 19 October 2021, <www.humanium.org/en/an-alarming-rise-in-child-marriage-among-syrian-refugees-in-lebanon>.
[l] Terre des hommes, *Research – Understanding child marriage amongst Syrian Refugee Communities in Jordan and Lebanon*, 18 April 2023, <www.tdh.org/en/digital-library/documents/research-understanding-child-marriage-amongst-syrian-refugee-communities-in-jordan-and-lebanon>.

[li] International Rescue Committee, 'Press Release: The IRC and the EU mark more than 43,000 civilians and refugees supported in Lebanon', 6 October 2023, <www.rescue.org/eu/press-release/irc-and-eu-mark-more-43000-civilians-and-refugees-supported-lebanon>.

[lii] UN OCHA, 'Localization', <www.unocha.org/localization>.

[liii] UN OCHA, 'Lebanon', <www.unocha.org/lebanon>.

[liv] UNHCR, *Syrian Refugee Crisis: Aid, statistics and news*, 2024, <www.unrefugees.org/emergencies/syria>, accessed 2 July 2024.

[lv] تم توفير هذه الترجمات وغيرها من الترجمات المتعلقة بقانون الأحوال الشخصية، وقانون العقوبات، وغيرها من القوانين من قِبل موظفي اليونيسف وصندوق الأمم المتحدة للسكان.
وهي ليست ترجمات رسمية .

[lvi] League of Arab States and Syrian Arab Republic, *The Family Health Survey in the Syrian Arab Republic – 2009 (Arabic)*, Cairo, Egypt, 2011.

[lvii] تُعدّ هذه المنطقة من أكثر المناطق تعقيدًا في سوريا بسبب تعدّد الجهات المسيطرة فيها، بما يشمل السلطة المركزية، وقوات سوريا الديمقراطية، وهيئة
تحرير الشام، والميليشيات المدعومة من تركيا.

[lviii] UNHCR, *Yemen Refugee Crisis: Aid, statistics and news*, 2024, <www.unrefugees.org/emergencies/yemen>, accessed 2 July 2024.

[lix] United Nations Children's Fund, Yemen MICS Statistical Snapshots, 2022–2023, UNICEF, New York, October 2023 <www.unicef.org/yemen/media/9116/file/Yemen%20MICS%202022-2023_Statistical%20Snapshot_ENGLISH.pdf>.

وكالة الأمم المتحدة
للصحة الجنسية والإنجابية